البركة

خاضع لموافقة الجمعية العمومية

معًا، لشراكة متينة
نحو التقدم والازدهار

التقرير السنوي
2025

شركاء في الإنجاز

في مجموعة البركة
ووحداتها المصرفيّة،
نعطي الأولوية دائمًا لقيمنا. لذا
لا يقتصر تركيزنا على النمو المؤسسي
وطرح منتجات مبتكرة وتحقيق أفضل أداء
فحسب، بل تدفعنا هذه القيم نحو إرساء
أسس مستقبل أكثر ازدهارًا يقوم
على مبادئ التعاون والأهداف
المشتركة.

المحتويـات

03 رؤيتنا ورسالتنا
04 انتشارنا الجغرافي
06 المؤشرات المالية
07 ملخص البيانات المالية لخمس سنوات
09 الهيكل التنظيمي للمجموعة
10 أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية
11 الإدارة التنفيذية
12 تقرير مجلس الإدارة
14 تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
16 تقرير أداء الوحدات التابعة لمجموعة البركة
28 تقرير حـوكمـة الشـركـات
52 تقرير الهيئة الشرعية
54 تقرير مدققي الحسابات المستقلين
58 القائمة الموحدة للمركز المالي
59 القائمة الموحدة للدخل
60 القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
61 القائمة الموحدة للدخل والمنسوبات المتعلقة بشبه الحقوق
62 القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
63 القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
64 القائمة الموحدة للتغيرات في الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية
65 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
120 الاتصال

مجموعة البركة ش.م.ب. (م)
مرخّصة كشركة استثمارية - فئة «1»
(مطابقة للمبادئ الإسلامية) من مصرف
البحرين المركزي. وتعد مجموعة البركة من روّاد
الأعمال المالية والاستثمارية الإسلامية على مستوى العالم
حيث تقدم خدمات مالية ومصرفية مميزة للأفراد والشركات والخزانة
والاستثمارات وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال وحداتها المصرفية
في 13 دولة إلى حوالي مليار شخص.

وللمجموعة انتشار جغرافي واسع من خلال وحدات مصرفيّة تابعة ومكاتب تمثيل
تقدّم خدماتها عبر حوالي أكثر من 600 فرع. وللمجموعة حاليا تواجد في كلّ
من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب أفريقيا،
الجزائر، باكستان، لبنان وسوريـة بالإضافة إلى فرعين في
العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا.

هذا ويبلغ رأس المال المصرّح به للمجموعة
2.5 مليار دولار أمريكي.

رؤيتنا

أن نكون رائدًا عالميًا في
المالية التشاركية المبدعة،
ونقدم نظامًا ماليًا أخلاقيًا ومصمَّمًا
للعصر الرقمي.

رسالتنا

تلبية الاحتياجات المالية
للمجتمعات في جميع أنحاء
العالم من خلال إدارة الأعمال وفق
نهج أخلاقي محوره العملاء ومصمَّمٌ
للعصر الرقمي، بناءً على معتقداتنا الأساسية
وبهدف مشاركة المكافآت المتبادلة مع
شركائنا في النجاح: عملائنا، موظفينا،
مساهمينا ومجتمعاتنا بشكل
عام.

تركز مجموعة البركة
من خلال وحداتها
المصرفية التابعة على بناء علاقات
متينة مع عملائها تقوم على أساس
من الشراكة الحقيقية والثقة
المتبادلة.

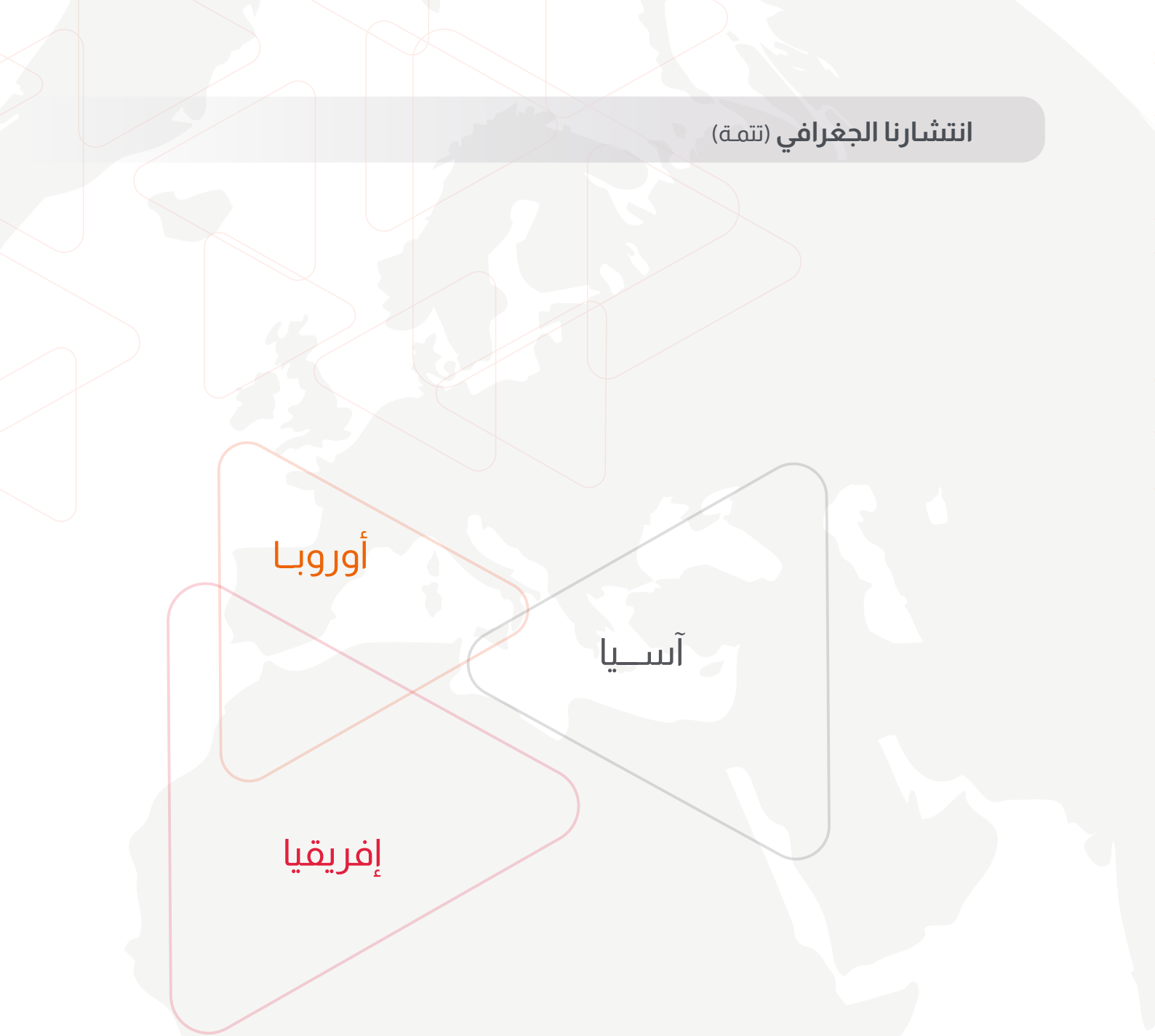

13

تتمتع مجموعة البركة بحضور جغرافي واسع في 13 دولة.

600+

تقدم مجموعة البركة خدماتها من خلال أكثر من 600 فرع.

3

تعمل مجموعة البركة ووحداتها وتقدم خدماتها في ثلاث قارات

المؤشرات المالية

	2025	2024	2023	2022	2021 (معدلة)
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الدخل التشغيلي	**1,316**	1,090	1,140	1,139	993
صافي الدخل التشغيلي	**604**	486	598	617	524
صافي الدخل	**357**	309	283	239	157
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم	**191**	157	144	143	94
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*	**12.85**	10.09	8.94	9.06	5.17
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
إجمالي الموجودات	**31,012**	26,187	25,263	24,982	27,793
إجمالي التمويلات والاستثمارات	**23,171**	19,256	18,982	19,403	20,983
إجمالي حسابات العملاء	**26,497**	22,274	21,331	21,555	24,391
إجمالي حقوق الملاك	**2,188**	1,997	1,969	1,967	2,001
إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك	**1,373**	1,245	1,253	1,263	1,358
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
المصرح به	**2,500**	2,500	2,500	2,500	2,500
المكتتب والمدفوع بالكامل	**1,227.2**	1,227.2	1,227.2	1,227.9	1,227.2
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	**%17**	%16	%14	%12	%8
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	**%15**	%13	%11	%11	%7
العائد على متوسط الموجودات	**%1.2**	%1.2	%1.1	%0.9	%0.6
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	**%54**	%55	%48	%46	%53
معدلات المركز المالي					
نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات	**%7**	%8	%8	%8	%7
إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)	**10.6**	9.6	9.6	9.9	10.5
نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	**%23**	%24	%23	%21	%27
صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*	**0.79**	0.69	0.70	0.70	0.80
معلومات أخرى					
العدد الإجمالي للعاملين	**11,074**	10,799	10,748	10,995	11,445
إجمالي عدد الفروع	**690**	679	661	650	673

*معدلة بوقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

ملخص البيانات المالية لخمس سنوات

(بيانات معدلة لعام 2021)

(مليون دولار أمريكي)

إجمالي الموجودات

31,012

(مليون دولار أمريكي)

إجمالي حقوق الملاك

2,188

(مليون دولار أمريكي)

إجمالي حسابات العملاء

26,497

(مليون دولار أمريكي)

إجمالي التمويلات والاستثمارات

23,171

(مليون دولار أمريكي)

مجموع الدخل التشغيلي

1,316

(مليون دولار أمريكي)

صافي الدخل

357

إجمالي عدد الفروع

690

إجمالي عدد العاملين

11,074

تتحلّى مجموعة البركة بفكر تقدّمي بعيد الرؤى، لذا فإنها تحرص دائمًا على توسيع نطاق انتشارها الجغرافي وخلق فرص جديدة وواعدة.

الهيكل التنظيمي للمجموعة

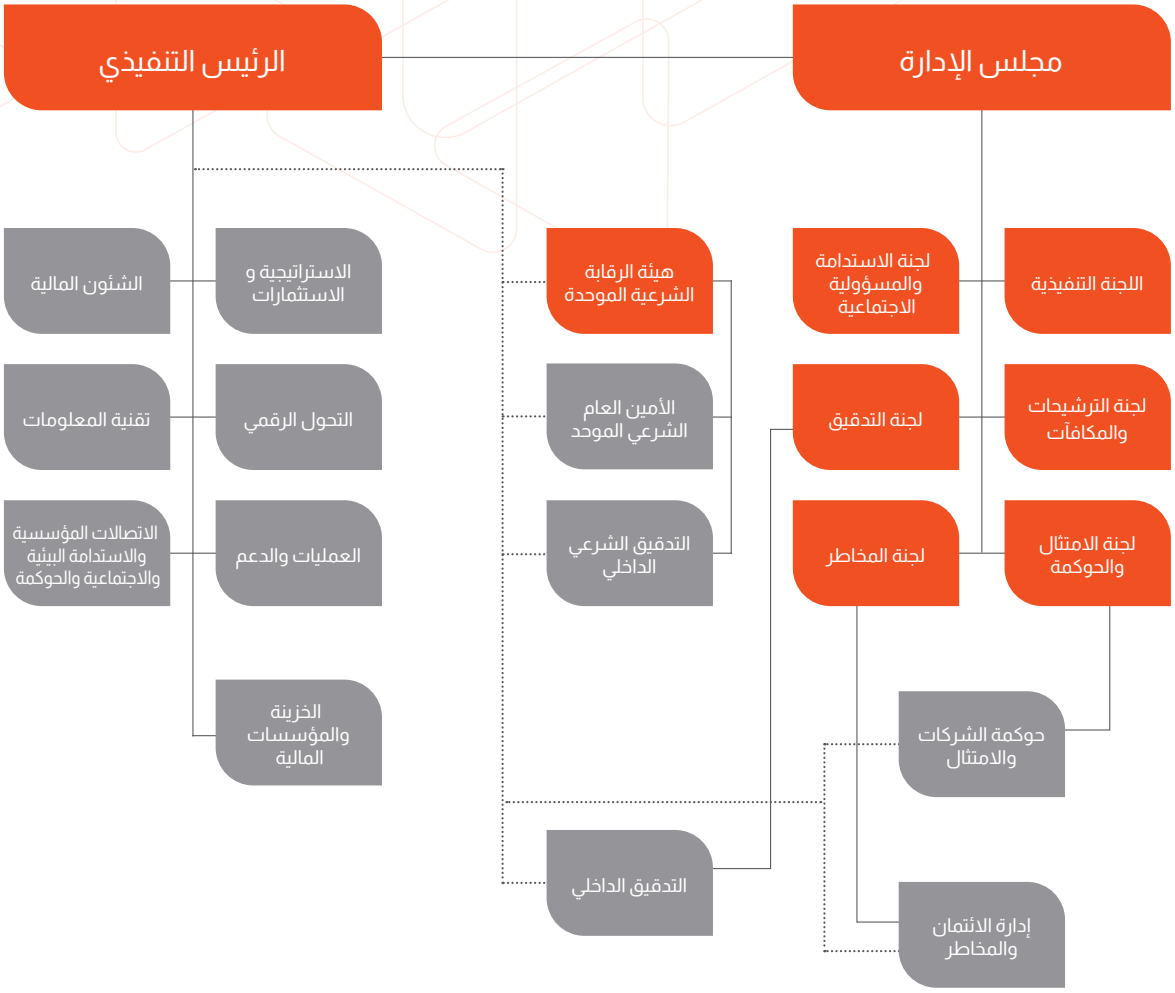

تبعية وظيفية

تبعية إدارية

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ عبد الله صالح كامل ▲
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي ▲ ● ■
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر ●
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الدكتور/ خالد عبد الله عتيق ■ ▲ ▲
عضو مجلس الإدارة

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد ■ ● ●
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ زياد أحمد بهاءالدين ■ ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ فهد بن إبراهيم المفرج ■ ▲
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ مسعود أحمد البستكي ■ ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ ناصر محمد النويس ■ ● ▲
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

الدكتور سعد بن ناصر الشثري
الرئيس

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود
نائب الرئيس

الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع
عضو

الدكتور/ العياشي الصادق فداد
عضو

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي ●
عضو

الدكتور التيجاني الطيب محمد
سكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

اللّجنة	رئيس اللّجنة	عضو في اللّجنة
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		■

الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار
نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ محمد العلوي
نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ سـهيل تهامي
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والمؤسسات المالية

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة
نائب رئيس أعلى - رئيس التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة، ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا
نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

الأستاذ/ محسن دشتي
نائب رئيس أعلى - رئيس العمليات والمساندة

الأستاذ/ محمد عبد اللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الأستاذ/ محمد جمشير
نائب رئيس أول - رئيس تقنية المعلومات

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

نمو مستدام لدخل التمويل والاستثمار

عبد الله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

حقّقت مجموعة البركة ش.م.ب. (م) نتائج قياسية في العام 2025، مسجّلةً أعلى صافي دخل في تاريخها بلغ 357 مليون دولار أمريكي. ويعكس هذا الأداء الاستثنائي متانة نموذج أعمالنا، وفاعلية نهجنا المُنضبط في التنفيذ، فضلًا عن الميزة الاستراتيجيّة التي نتمتع بها بفضل تواجدنا الرائد في مناطق جغرافيّة متنوّعة.

لقد استوجب هذا العام مزيدًا من التركيز والإجراءات الحاسمة، لا سيّما في ظل ارتفاع تكاليف التمويل، وانخفاض قيمة العُملات، وزيادة معدلات التضخم، والتي نجمت عنها ضغوط كبيرة على بيئات العمل وظروف التشغيل في العديد من الأسواق. وقد استجابت المجموعة لهذه التحديات عبر زيادة التركيز على تنمية ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير منخفضة التكلفة، بالإضافة إلى فرض ضوابط صارمة على الميزانيات، وتحسين استخدام الموارد، وتنفيذ عمليات موجّهة لإعادة هيكلة النُظم التشغيليّة عند الحاجة. وإلى جانب النمو المستمر في حجم الأعمال، مكّنت هذه الإجراءات المجموعة من الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي، فضلًا عن تحقيق أقوى أداء سنوي في تاريخها.

الأداء المالي

حقّقت مجموعة البركة إجمالي دخل تشغيلي بلغ 1.3 مليار دولار أمريكي في العام 2025، مقابل 1.1 مليار دولار أمريكي في العام 2024. وبلغ صافي الدخل 357 مليون دولار أمريكي لعام 2025، مقابل 309 مليون دولار أمريكي في العام 2024، مما يؤكّد على قدرة المجموعة على مواصلة تحقيق الربحية على الرغم من تحديات البيئة التشغيليّة. كما ارتفع صافي الدخل العائد على مساهمي الشركة الأم ليصل إلى 191 مليون دولار أمريكي في العام 2025، مقابل 157 مليون دولار أمريكي في العام السابق. وبلغت ربحية السهم الأساسيّة والمخفّضة 12.85 سنت أمريكي في العام 2025، مقابل 10.09 سنت أمريكي في العام 2024.

وقد جاء هذا الأداء القوي للمجموعة مدفوعًا بالنمو المستدام لدخل التمويل والاستثمار، والتحسّن المتواصل في جودة الأصول، وإدارة التكاليف على نحو منضبط. وبفضل تنوّع مصادر الدخل، والنهج الحصيف في إدارة المخاطر، حقّقت المجموعة مساهمات متوازنة على مستوى شبكة وحداتها المصرفية التابعة، ونجحت في الوقت ذاته في ترسيخ أسس ماليّة قوية.

وانطلاقًا من هذا الزخم الإيجابي، واصلت المجموعة تعزيز مركزها المالي من خلال تحسين هيكل التمويل، مع التركيز المستمر على زيادة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير منخفضة التكلفة، وتخصيص الموارد وتوزيعها بكفاءة أعلى. وقد ساهم هذا النهج المنسجم في دعم ضبط التكاليف بفاعلية أكبر، كما مكّن المجموعة من مواصلة تقديم قيمة متّسقة ومستدامة لعملائها ومساهميها.

وفي السياق ذاته، ظلت معدلات النمو التشغيلي قوية في الأسواق الرئيسيّة خلال العام 2025، حيث برزت وحدتنا المصرفية التابعة في مصر كمساهم رئيسي في هذا النمو، في حين جاءت وحدتا تركيا والأردن في الصدارة من حيث إجمالي حجم الأعمال. وعليه، ساهمت كلّ هذه العوامل في تحقيق هذه النتائج الاستثنائيّة على مستوى المجموعة، متجاوزةً بذلك الأداء القياسي الذي حققته في العام 2024، لا سيّما بفضل نمو الميزانية العموميّة والإدارة الرشيدة للتكاليف.

الحوكمة والإشراف

على مدار العام، واصل مجلس الإدارة الإشراف الدقيق على الأولويات الاستراتيجيّة للمجموعة ومتابعة تنفيذها عن كثب، مع التركيز بشكل خاص على إدارة المخاطر والتحوّل الرقمي والكفاءة التشغيليّة. وقد أسهم التواصل المنتظم مع الإدارة بشأن مؤشرات المخاطر الرئيسيّة، والتقدّم المحرز في المبادرات الرقميّة، ومستوى الأداء مقارنة بمؤشرات الأداء الرئيسيّة على مستوى المجموعة، في ضمان توافق كل هذه العوامل مع أهدافنا طويلة الأجل، فضلًا عن دعم عملية اتخاذ قرارات فعّالة ومستنيرة على صعيد المجموعة بأكملها.

وقد ساهم هذا الإشراف الوثيق بصورة مباشرة في توجيه العديد من مبادرات الهيكلة والحوكمة الرامية إلى تعزيز مستويات التنفيذ وتوطيد سبل التعاون على مستوى المجموعة. وشمل ذلك مبادرات فتح الحسابات المصرفيّة عبر الحدود، وتوسيع نطاق التعاون في أنشطة تمويل التجارة الدولية بين وحدات المجموعة، وإدخال تحسينات على أطر الحوكمة في الوحدات التابعة، فضلًا عن مواصلة مبادرات أتمتة ورقمنة العمليات. وظلت الحوكمة الشرعيّة إحدى أهم الركائز الرئيسيّة لنموذج تشغيل المجموعة، مما عزّز استقرار الأعمال، ورفع مستويات الثقة في جميع الأسواق التي تعمل فيها المجموعة.

وظل الحفاظ على قاعدة قوية من رأس المال والسيولة في صدارة أولويات المجموعة، إذ حافظت على معدلات كفاية رأس المال عند مستويات أعلى من المتطلبات الرقابيّة وبهامش مريح، وذلك بفضل تنوّع مصادر التمويل واتّباع ممارسات فعّالة لإدارة السيولة. وعلى مدار العام، واصلت المجموعة أيضًا تعزيز أطر الحوكمة والامتثال، وتطوير القيادات، ووضع خطط مدروسة للتعاقب الوظيفي، مع إحكام الرقابة على الوحدات التابعة، ووضع خطط منهجية مُنظّمة للإحلال الوظيفي في المناصب الإداريّة العليا.

آفاق المستقبل

بناءً على التقدّم الكبير الذي أحرزته المجموعة في العام 2025، سينصب تركيز مجلس الإدارة في العام 2026 على توسيع نطاق المنتجات والخدمات الرقميّة المتكاملة، وتحسين تجربة العملاء، والارتقاء بمستويات الكفاءة التشغيليّة. ومن خلال توظيف التقنيات المتقدّمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، تسعى المجموعة إلى تعزيز العمليات الذكية، وتسريع وتيرة الأتمتة، ورفع مستويات الإنتاجية، وزيادة مصادر الدخل غير التمويليّة، وذلك لضمان تحقيق النمو المستدام على نحوٍ أكثر مرونة.

وإذ تدخل المجموعة المرحلة التالية من مسيرة تحوّلها، تظل الاستدامة والمسؤولية الاجتماعيّة ركنًا أساسيًا من رؤيتها طويلة الأجل. كما يبرهن التقدّم المستمر في المبادرات ذات الصلة بالجوانب البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة على التزامنا الراسخ بالممارسات الأخلاقيّة الرفيعة، فضلًا عن حرصنا الدائم على رعاية وإثراء المجتمعات التي نخدمها.

وختامًا، يسعدني أن أتقدّم بالشكر للسادة المساهمين والعملاء الكرام والموظفين على دعمهم المستمر، كما أتوجه بالشكر للهيئة الشرعية الموحدة ومصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة وجميع الهيئات الرقابية الأخرى التي تشرف على الوحدات التابعة للمجموعة على توجيهاتهم السديدة خلال العام الماضي. ونتعهد بمواصلة التزامنا بترسيخ القيم التي أرسى دعائمها الأب المؤسّس، الشيخ صالح عبد الله كامل رحمه الله. وسنواصل رحلتنا معًا نحو آفاق أسمى للتميّز في مجال المالية الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عن مجلس الإدارة،

عبد الله صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

إجمالي الدخل التشغيلي

1.3 مليار دولار أمريكي

صافي الدخل

357 مليون دولار أمريكي

تعزيز الخدمات الرقميّة في جميع الوحدات التابعة

حسام بن الحاج عمر
الرئيس التنفيذي للمجموعة

يسرّني أن أستعرض أداء مجموعة البركة المتميّز خلال العام 2025، الذي وإن كان عامًا محفوفًا بالعديد من التحديات الخارجيّة، إلاّ أنّنا أحرزنا فيه نتائج قياسية وحققنا فيه عدة إنجازات استراتيجية. فقد تأثّرت بيئة العمل بارتفاع التضخم، وتقلبات أسعار الصرف، وتشديد المتطلبات الرقابيّة. وشكّل ذلك اختبارًا لقدرة المؤسسات الماليّة في المنطقة على الصمود والتكيّف. ورغم ذلك، حقّقت مجموعة البركة أداءً متميّزًا، وبَنَت أُسسًا متينة تدعم نموّها في المستقبل، وواصلت التقدّم بثبات نحو تحقيق أولوياتها الاستراتيجيّة.

وقد كانت إيرادات التمويل والاستثمار خلال العام من أهم العوامل التي دعمت هذه النتائج، وذلك يؤكّد فاعلية نهجنا المنضبط في النمو. وبالنظر لاختلاف ظروف الأسواق التي تعمل فيها وحداتنا، فقد اعتمدنا الخطط المناسبة لكل سوق، كما حرصنا على تحقيق توازن واضح بين فرص النمو والإدارة الحكيمة للمخاطر. وساعدَنا هذا النهج المرن على الاستجابة بسرعة لتغيّرات الأسواق، كما تمكّنا في الوقت نفسه من الحفاظ على قوة رأس المال وتقليل المخاطر، وواصلنا التركيز على الاستدامة طويلة الأجل.

كما سرّعنا خلال العام 2025 من وتيرة تطوير أعمالنا عبر تعزيز الخدمات الرقميّة في جميع الوحدات التابعة، حيث اعتمدنا معايير موحّدة لكلٍّ من واجهة المستخدم وتجربة المستخدم على مستوى المجموعة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالميّة. وقد ساعدنا ذلك على تقديم تجربة أكثر اتساقًا للعملاء، كما مكّننا من بناء منصة رقميّة يمكن توسيعها أكثر وتطويرها مستقبلاً. وبناءً على هذا التقدّم الذي أحرزناه، بدأنا الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما وضعنا سياسات تنظّم استخدامها داخل المجموعة، وأطلقنا مشاريع تجريبيّة تشمل الذكاء الاصطناعي التوليدي والذكاء الاصطناعي الوكيل القادر على العمل بشكل مستقل. وتمكّنا بذلك من توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المجموعة، وفتح فرص لعمليات أكثر ذكاءً. كما تمكنا من تسريع وتيرة الابتكار، وتقديم خدمات أكثر تفاعلاً وأسرع استجابة للعملاء.

وقد ظهرت نتائج هذه المبادرات بالفعل، إذ لاحظنا تحسّنًا واضحًا في مستوى تفاعل العملاء والكفاءة التشغيليّة. كما شهدت خدمة التسجيل الرقمي للعملاء الجدد نموًّا ملحوظًا في مختلف الأسواق، حيث أصبح بإمكان العملاء فتح الحسابات وإتمام المعاملات بالكامل عبر القنوات الرقميّة. واستمرت معدلات استخدام المعاملات الرقميّة في الارتفاع عامًا بعد عام، مما يعكس زيادة إقبال العملاء عليها وثقتهم بمنصاتنا.

علاوة على ذلك، قامت وحدتنا في باكستان بتوسيع قاعدة عملائها عبر طرح حلول رقميّة متطوّرة تستهدف الشباب والنساء والقطاع الأكاديمي. وركّزت وحدتنا في جنوب إفريقيا على رفع الكفاءة الداخليّة من خلال زيادة معدل الأتمتة واستخدام الروبوتات في خدمات المدفوعات والعمليات

إجمالي الأصول

31.01 مليـار دولار أمريكي

صافي الدخل العائد على أصحاب حقوق الملكية

191 مليون دولار أمريكي

الأساسيّة. كما طرحت وحدتنا في تركيا خدمات رقميّة لطلبات الموافقات الائتمانيّة وإصدار البطاقات الإضافيّة، مما قلّل الاعتماد على المستندات الورقيّة في العمليات الرئيسيّة.

وفي بعض الأسواق التي تتواجد فيها وحداتنا، أصبحت المبيعات الرقميّة بالكامل تحقق إيرادات إضافيّة دون تدخل بشري. ويُظهر ذلك قدرة تقنياتنا على التوسّع والانتشار، كما يؤكّد الأثر العملي للتحسينات التشغيليّة التي نفذناها. كذلك أتاحت الخدمات المصرفيّة المفتوحة آفاقًا جديدة للربط والابتكار، خصوصًا في تركيا، فمن خلال خدمة تجميع الحسابات وبوابة «البركة API» الحائزة على جوائز، أصبح بإمكان المؤسسات الخارجيّة المتخصّصة تطوير حلول مالية تسهم في توسيع نطاق خدماتنا وتوفّر للعملاء تجربة أكثر سلاسة وتكاملاً. وتعكس هذه التطوّرات التحوّل المتسارع نحو نموذج مصرفي أكثر مرونة وقائم على التكنولوجيا، مما يعزّز قدراتنا، ويوسّع نطاق حضورنا الدولي، ويمكّننا من تقديم قيمة مستدامة في جميع الأسواق.

وبالتوازي مع هذا التطوّر التقني والتشغيلي، واصلت المجموعة تركيزها على تعزيز الاستقرار المالي ورفع الكفاءة التشغيليّة طوال العام. وظلّت معدلات كفاية رأس المال أعلى من المتطلبات الرقابيّة وذلك بهامش مريح، ويعود الفضل في ذلك إلى ولاء عملائنا وثقتهم بنا. كما قمنا بتحسين ممارسات المشتريات، وتوسيع نطاق الأتمتة، وتعزيز ضبط الميزانيات، مما ساهم في رفع الكفاءة وتوجيه الموارد بصورة أفضل في مختلف الوحدات. وبذلك عزّزنا أداء المجموعة، وهيّأنا أنفسنا لتسريع وتيرة النمو خلال الفترة المقبلة.

ونتيجة لهذه الجهود، ارتفع صافي الدخل بنسبة 16% ليصل إلى 357 مليون دولار أمريكي في العام 2025، مقابل 309 مليون دولار أمريكي في العام 2024. أما صافي الدخل العائد على أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم لمجموعة البركة فقد ارتفع بنسبة 21% ليصل إلى 191 مليون دولار أمريكي، مقابل 157 مليون دولار أمريكي في العام 2024. وبلغ النصيب الأساسي للسهم الواحد 12.85 سنتًا أمريكيًا في العام 2025، مقابل 10.09 سنت أمريكي في العام 2024.

وسجّل إجمالي الأصول نموًا نسبته 18% ليصل إلى 31.01 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2025، مقابل 26.19 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2024. كما بلغ العائد على حقوق الملكية 17.1%، في حين وصل العائد على الأصول إلى 1.2% في العام 2025، مقابل 15.6% و1.2% بالترتيب في العام 2024.

وقد واصلت الاستدامة وأجندة الممارسات البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة توجيه أعمالنا في العام 2025. وأثمر ذلك عن مبادرات عمليّة يوميّة وأولويات واسعة التأثير. وعلى مستوى الوحدات التابعة، ترجمنا مفاهيم الاستدامة والشمول والكفاءة إلى خطوات عمليّة حسّنت تجربة العملاء والموظفين. ففي مملكة البحرين، ساعدت عمليات «اعرف عميلك» الرقميّة بالكامل على تبسيط إجراءات تسجيل العملاء الجدد، كما قلّلت الحاجة إلى المستندات المطبوعة. أما وحدتنا في مصر، فقد عزّزت أثرها البيئي عبر شراكات مع برنامج «Cool Up» والمبادرة الدوليّة المعنية بالمناخ، لتربط بين المساعي المحليّة والجهود الدوليّة لمكافحة تغيّر المناخ.

كذلك عزّزت المجموعة جهود الاستدامة عبر يوم البركة السنوي الرابع، الذي قام فيه موظفون من مختلف الوحدات والأسواق بالمشاركة في أنشطة مجتمعية مؤثرة. وشملت هذه المبادرات حملات التشجير، وبرامج التوعية، وجلسات تدريب عن بُعد. وأسهم ذلك في تعزيز التفاعل الاجتماعي وترسيخ روح المسؤولية المشتركة.

وقد أسهمت كلّ هذه المبادرات مجتمعةً في بناء نهج أكثر اتساقًا لممارسات الاستدامة على مستوى المجموعة. وفي العام 2025، أصدرت المجموعة تقريرها الأول للاستدامة والحوكمة بما يتوافق مع متطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. وقد قدّم هذا التقرير إطارًا أوضح يبيّن كيفية دمج متطلبات الاستدامة في مختلف الأسواق. وتعكس هذه التطوّرات دور الاستدامة في صياغة أسلوب عمل المجموعة ودعم المجتمعات التي تخدمها، إلى جانب تقديم أفضل قيمة لعملائها وموظفيها.

وبالنظر إلى العام 2026، فإنّنا نتطلّع إلى الاستفادة من تجارب العام 2025 في تحديد أولوياتنا الاستراتيجيّة. ونرى في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية فرصًا كبيرة لرفع الكفاءة التشغيليّة وتحسين تجربة العملاء، وتشجيع الابتكار على مستوى أعمالنا المصرفيّة والاستثماريّة. وسوف نوسّع المبادرات المشتركة بين وحدات المجموعة لتكريس التكامل بينها، كذلك ستظل زيادة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير محورًا رئيسيًا لعملنا، وذلك بهدف خفض تكاليف التمويل ودعم فرص تنمية الدخل من الرسوم في كل وحدة. كما سنعمل على دمج خدمات التأمين المصرفي في باقات منتجاتنا في مختلف الأسواق لتحقيق إيرادات أكثر تنوعًا واستدامة. ويتمثل هدفنا في أن تكون جميع الوحدات قادرة على التكيّف مع ظروف أسواقها المحليّة، مع الالتزام في الوقت نفسه بأهداف المجموعة.

وبالإضافة إلى النمو والكفاءة، تواصل مجموعة البركة تعزيز مكانتها الرائدة في مجال التمويل الإسلامي عبر الاستفادة من خبراتها الطويلة في هذا القطاع، ومن أُطُر الحوكمة القوية لديها، وقدراتها التقنيّة المتقدّمة، وذلك للحفاظ على ميزتها التنافسيّة. كما تساعدنا معرفتنا العميقة بالأسواق وحرصنا على تبنّي الممارسات المبتكرة على تلبية احتياجات العملاء المتغيّرة، واغتنام الفرص الجديدة، وتحقيق قيمة طويلة الأجل لجميع الأطراف المعنية.

هذا ونؤكّد أنّ إنجازات العام 2025 ما كانت لتتحقّق لولا تفاني موظفينا ومهنيّتهم. وختامًا، أودّ أن أتقدّم بخالص التقدير والامتنان إلى أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعيّة وكوادر الإدارة وموظفي جميع الوحدات على التزامهم المستمر وإخلاصهم ومرونتهم.

كما أتوجّه بالشكر أيضًا إلى مساهمينا على ثقتهم المتواصلة، وإلى عملائنا وشركائنا على دعمهم المستمر، والذي يظل الدافع الرئيسي لمسيرة نجاحنا. ومعًا، أصبحنا اليوم في مركز ممتاز يؤهلنا لمواصلة بناء مجموعة ناجحة قائمة على أسس الاستدامة والمرونة والصمود، وقادرة على التكيّف مع تحديات المستقبل، وتحقيق قيمة إيجابيّة دائمة.

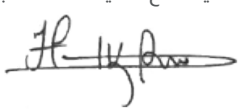

حسام بن الحاج عمر
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تركز مجموعة البركة من خلال وحداتها المصرفية التابعة على بناء علاقات متينة مع عملائها تقوم على أساس من الشراكة الحقيقية والثقة المتبادلة.

13

تتمتع مجموعة البركة بحضور جغرافي واسع في 13 دولة.

600+

تقدم مجموعة البركة خدماتها من خلال أكثر من 600 فرع.

3

تعمل مجموعة البركة ووحداتها وتقدم خدماتها في ثلاث قارات

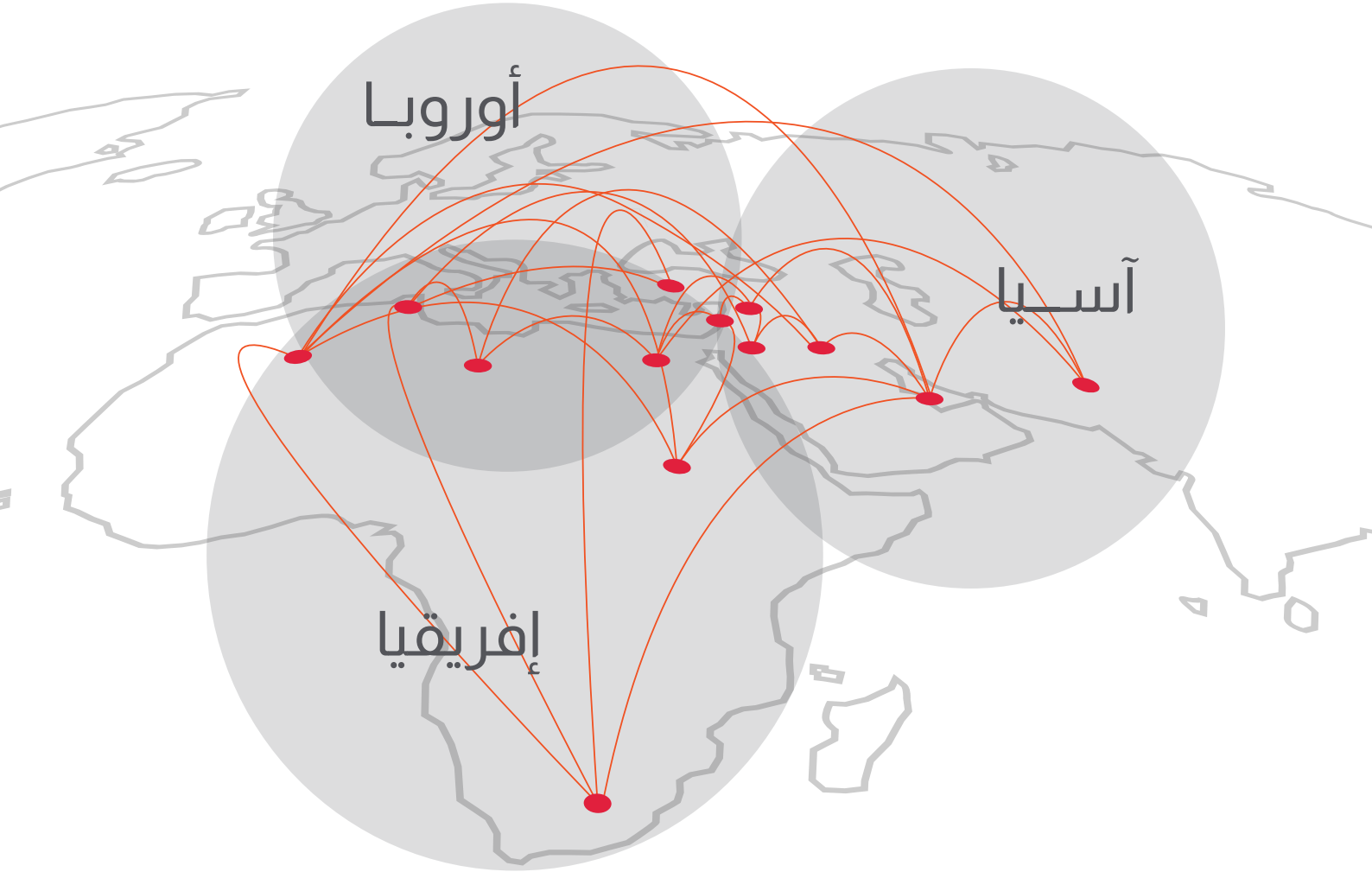
أوروبا
آسيا
إفريقيا

تركيا

بنك البركة التركي للمشاركة

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ مالك خضر تمساح
المنصب	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	إنكلاب مهليسي، د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6، عمرانية 34768 إسطنبول، تركيا
هاتف	+90 216 666 01 01
فاكس	+90 216 666 16 00
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.tr

دخل الاقتصاد التركي مرحلة جديدة في العام 2025 بدأت فيها الأوضاع في العودة إلى طبيعتها تدريجيًا، وذلك عقب فترة من التشديد النقدي المتواصل. ورغم الهدوء النسبي الذي خيّم على النشاط الاقتصادي، إلا أنه ظل محتفظًا بمرونته وقدرته على الصمود، مدفوعًا بشكل أساسي بالإنفاق الاستثماري واستقرار استهلاك الأسر المعيشيّة. وقد أدت السياسة النقديّة الحذرة التي انتهجها البنك المركزي التركي (CBRT) خلال الجزء الأول من العام إلى تراجع مؤشرات التضخم، إذ انخفض إلى 31.1% في نوفمبر 2025 مقارنة بنسبة 44.4% في نهاية العام 2024. ومع استمرار هبوط مستويات التضخم خلال العام 2025، شرع البنك المركزي في خفض أسعار الفائدة تدريجيًا في وقت لاحق من العام.

وعلى صعيد القطاع المصرفي، سادت البيئة التشغيليّة سياسات تهدف إلى مكافحة التضخم، وتعزيز آليات انتقال آثار السياسة النقديّة ونشرها، ودعم مبادرة زيادة الاعتماد على العملة الوطنيّة، الليرة. وقد شهدت هذه المرحلة الإلغاء التدريجي والناجح لبرنامج الودائع المحمية بالعملة الأجنبيّة (KKM) والتي اقتربت من مستوى الصفر بحلول العام 2025، في حين تم تشديد القيود على تعرضات العملات الأجنبيّة بهدف تحقيق الاستقرار المالي طويل الأجل. وفي المقابل، تمت إدارة نمو الائتمان من خلال ضوابط احترازيّة كليّة مخصّصة لكل قطاع، في حين شهدت الأرصدة الخارجيّة تراجعًا خلال العام نتيجة ارتفاع واردات الذهب وتواضع أداء الصادرات.

وفي ضوء ما سبق، واصل بنك البركة التركي للمشاركة تعزيز أدائه المالي والتشغيلي. إذ نما إجمالي الأصول من 307.3 مليار ليرة تركيّة (8.8 مليار دولار أمريكي) في العام 2024 إلى 462.2 مليار ليرة تركيّة (10.9 مليار دولار أمريكي)، أي بارتفاع نسبته 50%. وشهدت الأصول التشغيليّة ارتفاعًا نسبته 52%، حيث زادت من 207.9 مليار ليرة تركيّة (6.0 مليار دولار أمريكي) في العام 2024 إلى 316.5 مليار ليرة تركيّة (7.5 مليار دولار أمريكي) في العام 2025. وسجّل الدخل التشغيلي ارتفاعًا بمقدار 45% على أساس سنوي ليصل إلى 20.3 مليار ليرة تركيّة. أما صافي الأرباح فقد وصل إلى 5.8 مليار ليرة تركيّة في العام 2025، أي بزيادة قدرها 20% عن العام السابق. وظلت جودة الأصول قوية، حيث بلغت نسبة الأصول المتعثرة 1.4%، لتظل بذلك أقل من متوسط القطاع، ووصلت نسبة تغطية المخصصات إلى 75%.

وخلال العام 2025، حقق البنك إنجازات كبرى في مجال التحوّل الرقمي وتعزيز أوجه التكامل الإقليمي. وكان من أبرز هذه الإنجازات إحراز تقدّم ملحوظ في مبادرة التمويل التجاري التابعة للمجموعة، وذلك من خلال ضم عميل جديد من قطاع المؤسسات، والذي تم استقطابه من بنك البركة الجزائر، مما ساهم في توليد فرص أعمال جديدة في مجال خطابات الضمان. وتزامن ذلك مع تعزيز التعاون مع بنك البركة مصر بهدف دعم المستثمرين الأتراك الراغبين في دخول السوق المصريّة.

وعلى صعيد التحوّل الرقمي، بلغت نسبة التفاعل 92%، مما ساعد البنك على تحقيق إنجاز بارز تمثَّل في تجاوز حاجز مليون عميل نشط. وانعكس أثر ذلك على أداء منتجات البنك، حيث توسّعت خدمة تمويل الأفراد بنسبة 59%، وبرز التأجير التمويلي كمحرك رئيسي للنمو، إذ تضاعف حجمه أكثر من ثلاث مرات ليصل إلى نحو 24 مليار ليرة تركيّة. وسعيًا لتعزيز الكفاءة وتسريع وتيرة الابتكار، طرح البنك خدمات التوقيع الإلكتروني المتكاملة، وأبرم شراكات قائمة على واجهة برمجة التطبيقات (API)، كما بادر بدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي للتحقق من المستندات والتوقيعات، وذلك دعمًا لمسيرة تحوّله نحو بيئة مصرفيّة غير ورقيّة بالكامل.

الأردن

البنك الإسلامي الأردني

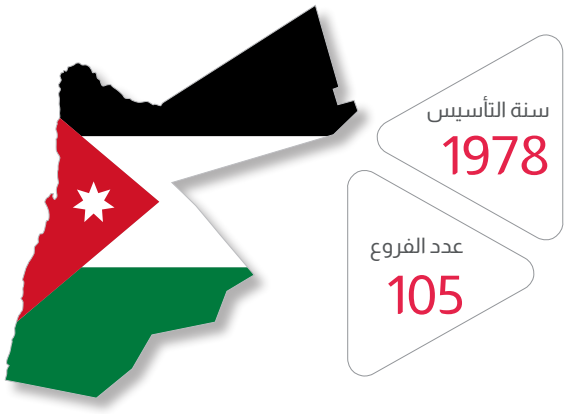

اسم رئيس الوحدة	الدكتور/ حسين سعيد سعيفان
المنصب	الرئيس التنفيذي
العنوان	ص.ب. 926225 عمان 11190 الأردن
هاتف	+96 26 5670000
فاكس	+96 26 566 6326
الموقع الإلكتروني	jordanislamicbank.com

شهد الاقتصاد الأردني نموًا مطّردًا خلال العام 2025، مدعومًا باستقرار بيئة الاقتصاد الكلي ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الماليّة. وقد حافظ النشاط المحلي على مرونته وصموده، مستفيدًا من نمو إيرادات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج، في حين تم احتواء معدل التضخم عند متوسط قدره 1.85%. وعلى الرغم من النمو المعتدل في الدين العام نتيجة الضغوط الخارجيّة والاحتياجات الماليّة المستمرة، واصلت الحكومة التزامها بالإصلاحات الهيكليّة، مما أسهم في تهيئة بيئة داعمة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

وواصل القطاع المصرفي مسيرة التوسّع على مدار العام 2025، إذ أظهرت المؤشرات نموًا مطردًا في الميزانيات العموميّة. وبنهاية العام 2025، ارتفع إجمالي أصول القطاع المصرفي بنسبة 6% ليصل إلى 74.1 مليار دينار أردني، ونمت ودائع القطاع بنسبة تقارب 7.1% لتصل إلى 50 مليار دينار أردني. كما زادت التسهيلات الائتمانيّة على مستوى القطاع بنسبة 3.7% لتبلغ 36.1 مليار دينار أردني، مما يؤكّد الدور الحيوي المستمر للقطاع في تمويل النشاط الاقتصادي.

وفي ظل هذا المناخ الاقتصادي، واصل البنك الإسلامي الأردني ترسيخ ريادته، محافظًا على مكانته كثالث أكبر مؤسسة ماليّة من حيث إجمالي الأصول، والثانية من حيث حسابات العملاء، والبنك المتصدر للسوق في قطاع الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة من حيث حجم الأصول ومحفظة تمويل الأفراد. وباعتباره المصرف الإسلامي الأكبر والأوسع حضورًا في المملكة، يخدم البنك أكثر من 1.3 مليون عميل من خلال شبكة تضم 86 فرعًا و19 مكتبًا و332 جهاز صراف آلي.

بلغ إجمالي الأصول في نهاية العام 9.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 8.6 مليار دولار أمريكي في العام 2024. وارتفعت حسابات العملاء بنسبة 11% من 7.6 مليار دولار أمريكي في العام 2024 إلى 8.4 مليار دولار أمريكي، وارتفع إجمالي التمويل والاستثمار بنسبة 13% ليصل إلى 7.8 مليار دولار أمريكي. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 304.5 مليون دولار أمريكي، مسجلاً نموًا بنسبة 16% مقابل 262.5 مليون دولار أمريكي في العام 2024. وقد وصل صافي الدخل التشغيلي، بعد احتساب المصروفات، إلى 178.4 مليون دولار أمريكي، مما يعكس نموًا بنسبة 27% مقارنةً بمبلغ 140.2 مليون دولار أمريكي في العام 2024. وبعد احتساب المخصصات، بلغ صافي الدخل 100.3 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 8% مقارنة بـ 93.2 مليون دولار أمريكي في العام 2024.

على مدار العام 2025، واصل البنك تركيزه على تعزيز علامته التجاريّة، وزيادة تفاعل العملاء وإشراكهم، والارتقاء بمستويات الكفاءة التشغيليّة. كما وسّع البنك نطاق خدماته المقدّمة للشرائح ذات الأولوية من خلال «Pearl»، الخدمة المميّزة لكبار المتعاملين وأصحاب الثروات، كما واصل تنمية برنامج «أجيال» المخصص للأطفال واليافعين. كذلك فإن جهود البنك المتواصلة في تحديث الفروع ومركزة العمليات الروتينيّة قد ساهمت في دعم التحوّل نحو أنشطة عالية القيمة، مما أتاح للكوادر العاملة في الخطوط الأماميّة التركيز على المبيعات وإدارة العلاقات بشكل أكبر.

هذا وقد ظلّ التحوّل الرقمي أحد مجالات التركيز المحوريّة للبنك، وشهد العام تقدمًا ملموسًا على مستوى العديد من القنوات والخدمات. إذ طرح البنك أجهزة جديدة للإيداع النقدي للشركات، وتم دمج خدمة «Google Pay»، كما تم إطلاق خدمة روبوت المحادثة عبر تطبيق واتساب (WhatsApp) لتيسير التواصل مع العملاء. أمّا تحسينات الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف النقّال فقد شملت طرح خدمة «CliQ» للتحويل الفوري، وخدمات صكوك الحج، إلى جانب توسيع نطاق مزايا بطاقات الائتمان، مما وفّر للعملاء تجربة أكثر سلاسة وكفاءة.

وكان من أبرز إنجازات العام إدراج مبادرة التعاون والتمويل التجاري بين وحدات المجموعة ضمن أهداف الخدمات المصرفيّة لقطاع الأعمال، وترجمتها عمليًا إلى تفاعل مباشر مع العملاء على مستوى وحدات مجموعة البركة. وقد أثمر هذا النهج عن نمو ملموس في التسهيلات الائتمانيّة والودائع، إلى جانب توسيع مشاركة العملاء في المعاملات التجاريّة بين الوحدات التابعة في الوقت ذاته. كذلك فإن التعاون مع الوحدات الأخرى التابعة لمجموعة البركة قد دعم عملية إحالة الصفقات، وساهم في تنسيق مهام التنفيذ، فضلاً عن توسيع نطاق الوصول إلى مختلف الأسواق.

هذا وقد تُوّج أداء البنك الإسلامي الأردني في العام 2025 بالعديد من الجوائز المرموقة، بما في ذلك جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن من كل من مجلة «يوروموني» (Euromoney) ومجلة ذكاء الأعمال في الشرق الأوسط (Middle East Business Intelligence) ومجلة «جلوبال فاينانس»، بالإضافة إلى جائزة الريادة والتميّز في تعزيز الشمول المالي من مجلة (The Banking Executive). وتبرهن هذه التكريمات على مكانة البنك التنافسيّة القوية، وذلك في إطار مساعيه الدؤوبة لتحقيق النمو وفق نهج مدروس ومنضبط، فضلاً عن إسهاماته الفعّالة في دعم مسيرة التنمية الاقتصاديّة وتطوير القطاع المالي في الأردن.

مصر

بنك البركة مصر

سنة التأسيس
1980

عدد الفروع
43

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ حازم حجازي
المنصب	الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة
العنوان	29 شارع التسعين الرئيسي - مركز خدمات المدينة - القطاع الأول - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة, ص. ب. 84 القاهرة, مصر
هاتف	+202 281 03555
فاكس	+202 281 03501, +202 281 03502
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.eg

سجّل الاقتصاد المصري تحولاً ملموسًا نحو التعافي خلال العام 2025، والتي جاءت مدعومة باستمرار الإصلاحات الهيكليّة وتدفق الدعم الخارجي، بما في ذلك 8 مليار دولار أمريكي ضمن برنامج صندوق النقد الدولي، وتمويل جديد بقيمة نحو 24 مليار دولار أمريكي من دولة الإمارات العربيّة المتحدة في إطار حزمة استثمار رأس الحكمة الأوسع والتي تبلغ قيمتها 35 مليار دولار أمريكي. وشكّلت قطاعات الصناعات التحويليّة غير النفطيّة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات محركات رئيسيّة للنمو، في حين ارتفع الاستثمار الخاص أيضًا بصورة ملحوظة.

وشهدت معدلات التضخم ارتفاعًا محدودًا خلال النصف الثاني من العام، والذي جاء مدفوعًا إلى حدّ كبير بزيادة أسعار الوقود، مما أدّى إلى توقف مؤقت لمسار انحسار التضخم الذي كان قد لوحظ في أواخر العام 2023 ومطلع العام 2024. ومع ذلك، ما زالت توقعات السوق تشير إلى اعتدال تدريجي خلال السنة الماليّة 2026/2025، مدعومًا باستقرار أكبر في سعر الصرف واستمرار سياسة التشديد النقدي. وقد تجلّت الآثار الإيجابيّة لهذه العوامل حين قامت «وكالة فيتش للتصنيف الائتماني» في أكتوبر 2025 بتأكيد التصنيف السيادي لمصر عند مستوى «B» مع نظرة مستقبليّة مستقرة.

وواصلت بيئة التشغيل والإطار الرقابي تطوّرهما خلال العام 2025، إذ أصدر البنك المركزي المصري قوانين جديدة لشركات الصرافة بهدف تعزيز منظومة الرقابة ومكافحة الأنشطة غير المشروعة. وينطوي هذا الإطار على اشتراطات ومتطلبات أكثر تشدّدًا للترخيص والإشراف، مع فرض المراقبة الإلكترونيّة، ووضع آليات أكثر صرامة للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وذلك دعمًا للجهود الرامية إلى ترسيخ الشفافية والثقة في المنظومة الماليّة.

كذلك أحرزت الحوكمة الرقمية تقدمًا ملموسًا من خلال تطوير تطبيق «هوية»، والذي يشكّل منصة معتمدة للهوية الرقمية أُطلقت تحت إشراف البنك المركزي المصري، وتعمل على دعم المعاملات الإلكترونيّة المصرفيّة والحكوميّة في إطار الأهداف الأوسع لأجندة الشمول المالي في مصر.

واستنادًا إلى ما سبق، حقّق بنك البركة مصر أداءً ماليًا اتسم بالمرونة والصمود، مستفيدًا من ركائزه المتينة وقاعدة عملائه الأوفياء. بلغ إجمالي الأصول 146.5 مليار جنيه مصري (3.1 مليار دولار أمريكي) مقابل 128.2 مليار جنيه مصري (2.5 مليار دولار أمريكي) في العام السابق. ووصل إجمالي حسابات العملاء إلى 121.9 مليار جنيه مصري (2.6 مليار دولار أمريكي) مقابل 106.4 مليار جنيه مصري (2.1 مليار دولار أمريكي) في العام 2024، في حين بلغت الأصول التشغيليّة (التمويلات والاستثمارات) 125.3 مليار جنيه مصري (2.6 مليار دولار أمريكي) مقارنةً بـ 104.2 مليار جنيه مصري (2.0 مليار دولار أمريكي) في العام السابق. أما إجمالي الدخل التشغيلي للعام 2025 فقد وصل إلى 8.9 مليار جنيه مصري (180.1 مليون دولار أمريكي) مقابل 7.0 مليار جنيه مصري (161.1 مليون دولار أمريكي) في العام 2024. وبلغ صافي الدخل التشغيلي 6.0 مليار جنيه مصري (122.0 مليون دولار أمريكي) مقابل 4.7 مليار جنيه مصري (107.8 مليون دولار أمريكي) في العام السابق. ووصل إجمالي صافي الدخل إلى 3.6 مليار جنيه مصري (74.2 مليون دولار أمريكي) مقابل 2.7 مليار جنيه مصري (63.1 مليون دولار أمريكي) في العام 2024.

وأكّدت إنجازات البنك في العام 2025 على جهوده الناجحة في تعزيز ركائزه التجاريّة والتشغيليّة، إذ وسّع حضوره في قطاعات وشرائح رئيسيّة، وأحرز تقدّمًا كبيرًا على مستوى العديد من المبادرات. وفي هذا الصدد، ساهم البنك بدور بارز في التمويلات المشتركة، إذ تم توقيع 15 صفقة على مدار العام، إلى جانب الاستحواذ على شركة «أملاك للتمويل – مصر ش.م.م.» من شركة أملاك للتمويل ش.م.ع. (الإمارات العربيّة المتحدة)، مما ساهم في تعزيز قدرات البنك في مجال التمويل العقاري.

وكان من أبرز إنجازات العام 2025 توسيع نطاق معاملات التمويل التجاري بين وحدات المجموعة، إذ أصبح التعاون وتنفيذ المعاملات عبر الحدود مع الوحدات الأخرى من ممارسات العمل المعتادة والمستدامة. أما الجمع بين الندوات الرقميّة والصفقات بين وحدات المجموعة، فقد ساهم في زيادة أحجام الأعمال، وتسريع وتيرة إنجاز المعاملات، فضلاً عن تيسير الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع. كذلك فإن التنسيق الوثيق مع وحدات مجموعة البركة الأخرى قد ساعد على ضمان هيكلة الصفقات بشكل سليم وملائم، ومواءمة المخاطر في مرحلة مبكرة، إلى جانب ضمان سير أعمال التنفيذ وفق المسار المُخطط له. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الخدمات المتكاملة المُقدمة للعملاء بشكل ملموس، وترسيخ مكانة مجموعة البركة ووحداتها التابعة كشريك موحّد لحلول تمويل التجارة الإقليميّة.

علاوة على ذلك، جاء طرح خدمات الحفظ ليضيف بعدًا مهمًا جديدًا إلى حلول الاستثمار، في حين استفادت عمليات الخزينة من إعادة تخصيص المحافظ القديمة في أدوات ذات عوائد أعلى، وإقامة علاقات وطيدة مع مؤسسات ماليّة عالميّة كبرى.

شهد العام أيضًا تقدّمًا ملحوظًا في مجال الاستدامة، إذ أصدر البنك تقريره الثاني للاستدامة والمتوافق مع معايير المبادرة العالميّة للتقارير، كما واصل الابتكار في المنتجات، بما في ذلك طرح برامج جديدة مخصّصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحلول مطوّرة لقطاع الأفراد، وإطلاق صندوق للاستثمار في الذهب. وقد ساهمت كل هذه المبادرات في دعم مسار نمو أكثر تنوعًا يركّز على تلبية احتياجات العملاء في المقام الأول.

الجزائر

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ عبد المنعم عثماني مرابوط
المنصب	المدير العام
العنوان	مجموعة ملكية رقم 5 القطعة رقم 33، حي الاعمال بلدية باب الزوار، الجزائر
هاتف	+213(0) 23 98 83 00
فاكس	+213(0) 23 92 42 00
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com

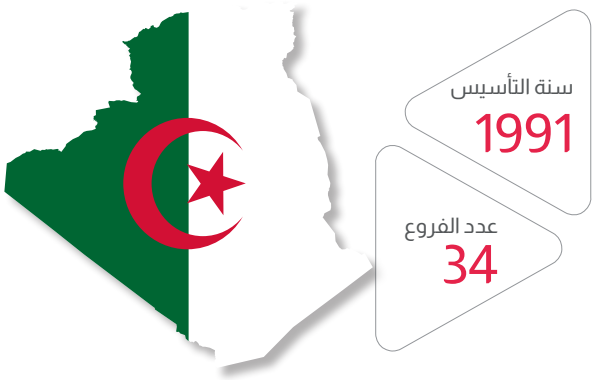

واصل الاقتصاد الجزائري مسار استقراره خلال العام 2025، حيث أدى النمو المطّرد وانحسار معدلات التضخم إلى توفير رؤى مستقبليّة أكثر وضوحًا وتهيئة بيئة خصبة لتنفيذ السياسات وتعزيز نشاط القطاع المالي. وحافظ الطلب على مرونته، مع استمرار توسّع الإنتاج في القطاعات غير الهيدروكربونيّة، ليمتد بذلك زخم النمو متجاوزًا قطاع الطاقة ليشمل القطاعات الأخرى.

وساعدت التغييرات الرقابيّة التي تم طرحها خلال العام على تطوير البيئة التشغيليّة للقطاع المصرفي ودعمها، بما في ذلك تحديث القواعد المتعلقة بتقييم الأوراق الماليّة، وعرض القوائم الماليّة، والمعالجة المحاسبيّة لمعاملات الخدمات المصرفيّة الإسلامية.

علاوة على ذلك، تم إطلاق إطار عمل مُعدّل للبنوك الرقميّة ومزوّدي خدمات الدفع، بالتزامن مع تحديث السياسة النقديّة لدعم سيولة السوق بشكل أفضل من خلال خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي ومعدلات إعادة التمويل. وإلى جانب هذه التطوّرات، قُطع شوط كبير على مستوى عمليات التحضير لإصدار أول صكوك سياديّة في الجزائر، مما يؤكّد أهمية الدور المتنامي والفعّال للخدمات المصرفيّة الإسلاميّة واستحداث أدوات جديدة تدعم إدارة السيولة.

وفي هذا السياق، واصل بنك البركة الجزائر البناء على هذه الأسس الراسخة وتعزيز مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلاميّة الرائدة في البلاد. وواصل البنك التزامه بزيادة محفظته التمويليّة بنسبة تتجاوز 25% سنويًا، وتحسين إيرادات العمليات السوقيّة بنسبة تزيد عن 30%، وتحقيق نمو في صافي الدخل بأكثر من 20%، مع العمل في الوقت ذاته على خفض نسبة الأصول المتعثرة لتصل إلى حوالي 8%.

وجاء الأداء المالي للبنك ليعكس فاعلية تركيزه الاستراتيجي. فبحلول ديسمبر 2025، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 37%، مدعومًا بزيادة حجم التمويلات ومتانة المراكز النقديّة. كما ارتفع إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 57%، ونمت حسابات العملاء بنسبة 38%، مما ساهم في إرساء قاعدة تمويل مستقرة. وشهد الدخل التشغيلي ارتفاعًا نسبته 36%، وزاد صافي الدخل التشغيلي بنسبة 80%، وذلك في ضوء تحسّن ربحية الأنشطة الأساسيّة للبنك. أما صافي الدخل فقد نما بنسبة 44% على الرغم من ارتفاع المخصصات.

هذا وقد حقّق البنك العديد من الإنجازات البارزة على مدار العام، إذ أسهمت مركزة أنشطة المكاتب الخلفيّة المُساندة لعمليات تمويل التجارة في الارتقاء بمستويات الكفاءة، كما مكّنت الفروع من التركيز على المهام التجاريّة. وتزامن ذلك مع استكمال المرحلة الأولى من نظام إدارة الأداء التجاري، الأمر الذي ساهم بدوره في النمو الإجمالي للتمويلات القائمة. بادر البنك كذلك بتحديث مركز الاتصال لتعزيز دعم العملاء، وأحرز تقدّمًا في اختبار فتح الحسابات عن بُعد عبر قنوات الهاتف النقّال.

وظل التحوّل الرقمي في صدارة أولويات البنك في العام 2025، حيث استمر التقدّم في تطوير منصة (albarakaPay) للهاتف النقّال، وكذلك حل تداول الأسهم (IOB) ومنصة (E-Tamweel) للتمويل الرقمي. كما أطلق البنك عددًا من المشاريع الرئيسيّة لدعم استراتيجيته للأعوام 2026-2028، بما في ذلك العمل على حزمة من التحسينات المؤسسيّة، وتطوير إطار المكافآت القائمة على الأداء المُصمم خصيصًا لرفع الكفاءة التجاريّة.

هذا وقد شارك البنك بإسهامات محوريّة في مبادرة التمويل التجاري بين وحدات المجموعة، وذلك من خلال تحقيق نمو قوي في أحجام الأعمال، واستقطاب عملاء جُدد، وإحالة مزيد من الصفقات إلى وحدات المجموعة الأخرى. وخلال العام، خصّص البنك 110 مليون دولار أمريكي للتدفقات الماليّة والصفقات بين وحدات المجموعة، وذلك من خلال شراكة استراتيجية مع بنك البركة مصر لتوفير ضمان لمجموعة صناعيّة كبرى، والتي ساهمت في دعم عملية تمويل جديدة تجاوزت قيمتها 25 مليون دولار أمريكي.

البحرين

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب. (م)

سنة التأسيس
1984

عدد الفروع
4

اسم رئيس الوحدة	الدكتور/ عادل عبد الله سالم
المنصب	الرئيس التنفيذي
العنوان	المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين، ص.ب رقم: 1882، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	+973 17 535 300
فاكس	+973 17 533 993
الموقع الإلكتروني	albaraka.bh

في العام 2025، ظلّت الآفاق الاقتصاديّة لمملكة البحرين إيجابيّة، مدعومة بجهود التنويع الاقتصادي المستمرة والنمو المطّرد للقطاعات غير النفطيّة. إذ سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموًا بنسبة 4.0% على أساس سنوي في الربع الثالث من 2025، مدفوعًا بشكل رئيسي بنمو القطاعات غير النفطيّة الذي بلغت نسبته 3.1%، حيث بلغت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطيّة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 85%. وظلّ معدل التضخم منخفضًا ومستقرًا إلى حد كبير خلال العام. كما أن جهود الضبط المالي المستمرة ضمن برنامج التوازن المالي ومساعي تعزيز الوضع الخارجي قد واصلت دورها المحوري في دعم استقرار الاقتصاد الكلي على الرغم من الضغوط الجيوسياسيّة الإقليميّة.

وتأثرت البيئة التشغيليّة للقطاع المصرفي في العام 2025 بتطوّرات الأُطر الرقابيّة وآليات الحوكمة الرقميّة. وشملت أبرز التغييرات إطلاق إطار تنظيمي لترخيص ورقابة مصدري العملات المشفّرة المستقرة، والتوسّع في استخدام التقنيات الرقابيّة والإشرافيّة (Suptech) لدعم المراقبة الآنيّة للامتثال، وتحديث متطلبات الهوية الرقميّة ونظام اعرف عميلك إلكترونيًا، والتي فرضت استخدام نظام المفتاح الإلكتروني المطوّر للأعمال (EKEY-B) عبر نظام بنفت. وقد ساهمت هذه التدابير في تعزيز الشفافية وإحكام الرقابة، ودعم الأهداف الاستراتيجيّة الأوسع للمملكة في مجالي التكنولوجيا الماليّة والاقتصاد الرقمي.

شكّل العام 2025 نقطة تحوّل واضحة في الأداء المالي لبنك البركة الإسلامي، وذلك بفضل جهوده الدؤوبة في إعادة هيكلة الميزانيّة العموميّة، وإرساء آليات أكثر صرامة لضبط التكاليف وترشيدها، واستمرار التركيز على الأنشطة الأساسيّة، مما أثمر عن تحسينات ملموسة في أداء البنك وركائزه التشغيليّة. وعليه، انخفضت الخسائر الموحّدة بنسبة 61%، في حين تراجعت خسائر العمليات في البحرين بنسبة 59%. وبلغ إجمالي الأصول الموحّدة حوالي 2.90 مليار دولار أمريكي، متجاوزًا بذلك توقّعات الميزانية، فيما ارتفعت قاعدة أصول العمليات في البحرين إلى 1.90 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 1.70 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2024.

كذلك تعزّز هيكل التمويل في البنك خلال العام، مدعومًا بنمو الودائع الأساسيّة وتنويع مصادر التمويل بين البنوك. وظلّت المشاركة في الصكوك السياديّة مساهمًا رئيسيًا في نمو الميزانية العموميّة في البحرين، وتزامن ذلك مع تعافٍ تدريجي في أنشطة التمويل بعد استكمال عملية دمج المحفظة وإعادة المواءمة الاستراتيجيّة. كما تحسّنت جودة الأصول بشكل ملحوظ، إذ انخفضت الأصول المتعثرة من خلال عمليات الشطب، إلى جانب تحصيل المستحقات وتسوية أوضاع التعرضات الائتمانيّة.

وفي ضوء هذه المعطيات، أنهى البنك العام بإجمالي أصول بلغ 1.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.7 مليار دولار أمريكي في العام 2024، أي بارتفاع نسبته 12%. وارتفعت قيمة حسابات العملاء بنسبة 14% لتصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2025، مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي في العام السابق، في حين بلغت قيمة الأصول التشغيليّة 1.7 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2025 مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي في العام 2024، أي بزيادة قدرها 15%.

وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 28.0 مليون دولار أمريكي للعام 2025، مسجلاً نموًا بنسبة 152% مقارنةً بـ 11.1 مليون دولار أمريكي في العام 2024. وسجّل البنك صافي خسارة تشغيليّة قدره 11.9 مليون دولار أمريكي للعام 2025، مقارنةً بصافي خسارة تشغيليّة قدره 31.4 مليون دولار أمريكي في العام السابق، مما أسفر عن صافي خسارة قدره 13.9 مليون دولار أمريكي مقارنةً بصافي خسارة قدره 33.8 مليون دولار أمريكي في العام 2024. وقد تحقّق هذا الأداء في ظل تركيز البنك المستمر على تعزيز مرونة مصادر التمويل والحفاظ على نهجه المنضبط في إدارة الميزانية العموميّة.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، واصل البنك إحراز تقدّم ملحوظ في أجندة التحوّل الرقمي والتشغيلي على مدار العام 2025. إذ أرسى قاعدة جديدة للمنصات الرقميّة المخصّصة لكل من قطاعي الأفراد والشركات، والتي صُممت لضمان قابلية التوسّع وتعزيزها من خلال بنية معياريّة وشراكات استراتيجيّة. كذلك شهدت مبادرات تحسين الكفاءة تقدّمًا لافتًا، لا سيّما على مستوى قطاع الخدمات المصرفيّة للأفراد، والعمليات، وتقنية المعلومات، والوظائف الرقميّة. وشملت هذه المبادرات أتمتة عمليات «اعرف عميلك» لتصبح غير ورقيّة بالكامل، وأتمتة تقارير الرقابة وتحديثات معدلات الأرباح، وإعادة تصميم طلبات الائتمان والتمويل، والتوسّع في استخدام نُظم التشغيل الآلي للعمليات الروبوتيّة (RPA) في مجال خدمات الحسابات والإبلاغ وإدارة الحدود. علاوة على ذلك، ركّزت تحسينات تقنية المعلومات على تعزيز المرونة وقابلية التوسّع من خلال تحديث ترتيبات التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال، وإتاحة الخدمات المصرفيّة المفتوحة لعملاء قطاع الشركات، وتطبيق نظام (SWIFT MX) للرسائل الماليّة، والانتقال إلى نُظم قائمة على الحوسبة السحابيّة.

هذا وقد ساهمت مبادرة التمويل التجاري بين وحدات مجموعة البركة في ترسيخ التعاون عن كثب بين الوحدات التابعة وعزّزت مواءمتها مع الأهداف المشتركة للمجموعة، إذ أصبحت محركًا رئيسيًا للفرص الجديدة في مجال التمويل التجاري وغيره من الأعمال. وشملت الأنشطة عقد ندوات رقميّة دوريّة عن التعاون التجاري بين وحدات المجموعة، والتي وفّرت منصة عمليّة وفعّالة للتواصل المباشر مع العملاء. كما شكّلت منصة التمويل التجاري مرجعًا مركزيًا للمعلومات المتعلقة بالمستوردين والمصدرين والصناعات والمنتجات المتداولة في البحرين. وظهر أثر هذه المبادرة جليًا في حجم خطابات اعتماد التصدير الصادرة من باكستان والجزائر، والتي ارتفعت بنسبة تتجاوز 600% في العام 2025 مقارنة بالعام 2024.

وإلى جانب ذلك، واصل البنك خلال العام تعزيز حزمة العروض والخدمات المقدّمة لعملائه من خلال عمليات تطوير منهجية لمجموعة من المنتجات. إذ تضمنت العروض الجديدة خدمات مُحسَّنة لحاملي بطاقات وورلد إيليت، وطرح خدمات رقميّة لبطاقات الخصم وأجهزة الصرّاف الآلي، وخطط لتقسيط المدفوعات، إلى جانب توسيع نطاق وظائف الخدمة الذاتيّة الرقميّة.

بالتطلع إلى المستقبل، يسعى البنك إلى توطيد علاقاته مع العملاء، وترسيخ مكانته التنافسيّة في قطاع الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة دائم التطوّر في مملكة البحرين من خلال اتباع نهج منضبط للنمو، وتعزيز تبنّي التقنيات الرقميّة، ومواصلة دعم ميزانيته العموميّة، وتحقيق التعافي المستدام.

باكستان

بنك البركة (باكستان) المحدود

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد عاطف حنيف
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	بيت البركة, 162، مدينة بنغالور, شارع فيصل الرئيسي, كراتشي، باكستان
هاتف	+92 21 3430 7000
فاكس	+92 21 3453 0981
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.pk

شهد الاقتصاد الباكستاني تقدمًا مطّردًا خلال العام 2025، والذي جاء مدعومًا بنهج أكثر تشدّدًا لضبط الاقتصاد الكلي، وتحسّن مستويات الثقة، والانتعاش التدريجي على مستوى القطاعات الرئيسيّة. ورغم تداعيات الفيضانات التي طالت وطأتها وتيرة النمو، حافظ النشاط الاقتصادي على مرونته وصموده، وشهدت معدلات البطالة تراجعًا طفيفًا، وساهم الطلب المحلي في دعم زخم النمو. وبعد عامين من السياسة النقديّة التقييديّة، تم خفض أسعار الفائدة الأساسيّة في وقت لاحق من العام في ظل انحسار ضغوط التضخم. كما تحسّنت الأوضاع الماليّة، حيث استهدفت السلطات تحقيق فائض أولي للسنة الماليّة 2026/2025. واقترنت التدفقات الماليّة القوية والتدابير السياسيّة المتحفّظة بارتفاع الاحتياطيات الأجنبيّة لدى بنك الدولة الباكستاني، إلى جانب رفع التصنيف الائتماني السيادي للبلاد.

وظل القطاع المالي في باكستان مستقرًا خلال العام 2025 بفضل التطبيق المتّسق للسياسات وتعزيز آليات الرقابة والإشراف. كما حافظ النظام المصرفي على متانته ومستويات جيّدة لكفاية رأس المال، مع توسّع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وتحسّن مستويات السيولة بالتزامن مع إعادة بناء الاحتياطيات. أحرزت الإصلاحات الاحترازية تقدمًا ملحوظًا في ظل البرنامج الاقتصادي للسلطات، جنبًا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تعميق سوق الصرف الأجنبي وتعزيز أُطر إدارة الأزمات.

هذا وقد تحسّنت مكانة بنك البركة (باكستان) المحدود في السوق، إذ نجح البنك في ترسيخ ريادته في مجال الحج الخاص، وذلك من خلال إدارة حصة تُقدَّر بـ 61% من هذا القطاع. وتمت ترقية تصنيفه الائتماني المحلي إلى «AA-»، كما رُفع تصنيف المخاطر المُجمَّع إلى «معتدل»، الأمر الذي عزّز دوره الرائد في ميدان الخدمات المصرفيّة الإسلاميّة في باكستان. كما واصل البنك توسيع حضوره عبر القنوات الموجّهة للأفراد والشركات والمؤسسات، مستفيدًا من مكانته العريقة ضمن الشبكة الإقليميّة لمجموعة البركة.

بلغ إجمالي أصول البنك 309.3 مليار روبية باكستانيّة بنهاية ديسمبر 2025، مقابل 271.4 مليار روبية باكستانيّة في العام 2024، في حين وصل إجمالي الودائع إلى 262.3 مليار روبية باكستانيّة بنهاية ديسمبر 2025، مقابل 228.2 مليار روبية باكستانيّة في العام السابق. كما شهدت حسابات العملاء ارتفاعًا ملموسًا خلال العام، مدعومة بتعزيز التفاعل مع قطاع الأفراد وتوسيع نطاق الوصول الرقمي. وواصل البنك تحسين هيكل التمويل بالتركيز على جمع الودائع منخفضة التكلفة، إذ تحسّنت نسبة مزيج الحسابات الجارية وحسابات التوفير بشكل ملحوظ لتصل إلى 78% في ديسمبر 2025، مقابل 76% في نهاية العام 2024.

تراجع إجمالي الدخل التشغيلي إلى 14.9 مليار روبية باكستانيّة (52.9 مليون دولار أمريكي)، مقابل 18.5 مليار روبية باكستانيّة (66.2 مليون دولار أمريكي) في العام السابق، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة. وبلغ صافي الدخل التشغيلي 3.4 مليار روبية باكستانيّة (11.9 مليون دولار أمريكي) في العام 2025، مقابل 8.5 مليار روبية باكستانيّة (30.7 مليون دولار أمريكي) في العام 2024. ووصل صافي الدخل 2.0 مليار روبية باكستانيّة (7.2 مليون دولار أمريكي) مقابل 3.8 مليار روبية باكستانيّة (13.6 مليون دولار أمريكي) في العام السابق. وفي ضوء ما سبق، قام البنك بتوزيع أرباح نقديّة للمرة الأولى في تاريخه خلال العام 2025، الأمر الذي يشكّل إنجازًا بارزًا في مسار عوائد المساهمين، كما حافظ على زخم قوي فيما يتعلق بالدخل القائم على الرسوم، وأنشطة الخزينة، والعمليات المرتبطة بالتجارة.

من جهة أخرى، ساهم نشاط تمويل التجارة بين وحدات المجموعة في دعم الزخم الإيجابي للعام 2025. وكان من أبرز الإنجازات عقد ندوة رقميّة لتمويل التجارة ركّزت على قطاع السلع والمعدات الرياضيّة في مدينة سيالكوت، الأمر الذي حوّل المبادرة إلى نموذج تجاري فعّال قائم على المنتجات، وأسفرت عن استقطاب أكبر مُصدّر للسلع الرياضيّة في باكستان، بما في ذلك الموافقة على خط ائتماني بقيمة 500 مليون روبية باكستانيّة وصرفه بالكامل. كما أثمر التنسيق بين فِرق الخدمات المصرفيّة للشركات في باكستان ومصر عن تعزيز التعاون والروابط التجاريّة بين الوحدات، مما ساعد على استقطاب أحد أكبر التكتلات متعددة الجنسيات في مصر، وصرف تمويل مدعوم بخطاب ضمان احتياطي بنحو 7 ملايين دولار أمريكي من بنك عالمي مصنف فئة «AA».

وظلّ التحوّل الرقمي أحد مجالات التركيز الرئيسيّة بالبنك، إذ تم تنفيذ العديد من المبادرات في هذا الصدد. إذ قدّم مركز البركة الرقمي عروضًا جديدة للشباب والأوساط الأكاديميّة والمرأة، إلى جانب حلول مطوّرة لبطاقات الخصم، وتوسيع نطاق خدمات نقاط البيع والدفع عبر رمز الاستجابة السريعة (QR). وساهمت تحسينات قنوات الهاتف النقّال والخدمات الإلكترونيّة وأجهزة الصراف الآلي في رفع نسبة الانتقال نحو الخدمات الرقميّة لتصل إلى 81% في الربع الثالث من العام، مقابل 51% في نهاية العام 2024، مما يبرهن على التوجّه المتزايد نحو التفاعل متعدد القنوات.

كذلك عزّز البنك مستويات المرونة التشغيليّة عبر إطلاق مبادرات كبرى في مجال تقنية المعلومات. إذ قام البنك بتركيب أجهزة (HPE Synergy) الأساسيّة، واستعد لنقل مركز البيانات الرئيسي إلى منشأة مخصّصة، ونقل موقع التعافي من الكوارث إلى مركز جديد لتعزيز استمرارية الأعمال. وجاءت التحسينات الإضافية لمنصة خدمات التعاون التجاري بين الوحدات، إلى جانب ترقية نُظم التكامل وإدارة المشاريع، لتدعم تنفيذ الأعمال بمستوى أعلى من الكفاءة، وذلك في ظل تقدّم مسيرة البنك نحو تحقيق أولوياته الاستراتيجيّة.

تونس
بنك البركة تونس

سنة التأسيس
1983

عدد الفروع
44

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد المنصر
المنصب	المدير العام
العنوان	شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور 1082 تونس، تونس
هاتف	+216 71 186 500
فاكس	+216 71 780 235
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.tn

واصل الاقتصاد التونسي مسار تعافيه خلال العام 2025، مدعومًا بانتعاش نشاط قطاعات الزراعة والتشييد والسياحة. كما تراجعت معدلات التضخم على مدار العام، مما ساهم في تهيئة بيئة أكثر استقرارًا للأسر والشركات، رغم استمرار دور الضغوط الخارجيّة في تشكيل المشهد الاقتصادي العام.

ومع تسارع وتيرة التعافي، استمر الضغط على الأرصدة الخارجيّة، إذ أدى ارتفاع الواردات إلى اتساع عجز الحساب الجاري رغم تحسّن إيرادات السياحة والتحويلات. وكان للاستثمار الأجنبي دور حيوي في دعم الاستقرار الخارجي، كما تحسّن الأداء المالي مقارنة بالعام السابق، ومع ذلك ظلّ الدين العام عند مستويات مرتفعة، واستمر تأثيره على أولويات السياسة الاقتصاديّة.

تأثرت البيئة التشغيليّة في العام 2025 بالتدابير الماليّة الواردة في مشروع قانون الماليّة لعام 2026، والتي استهدفت تحقيق استقرار الماليّة العامة ودعم الاستثمار. وقد أبقى القانون على ضريبة بنسبة 4% على أرباح البنوك، وأدخل أحكامًا جديدة متعلقة بضريبة الثروات، في حين جاء ارتفاع الاقتراض المحلي والقرض الاستثنائي من البنك المركزي ليؤكّدا على ضغوط التمويل المستمرة، مما أسفر عن مناخ تشغيلي يشوبه الحذر للمؤسسات الماليّة.

وتطوّرت أوضاع القطاع المصرفي في ظل بيئة رقابيّة أكثر تشددًا خلال العام 2025 مع مضي البنك المركزي قدمًا في تنفيذ أجندة إصلاحات واسعة النطاق. وعزّز المنشور رقم 2025-08 متطلبات كفاية رأس المال، وأقرَّ التنفيذ الكامل للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير الماليّة (IFRS 9)، فضلاً عن تحسين ممارسات إدارة المخاطر لدعم الاستقرار المالي. كما استمرت ضغوط السيولة على مستوى القطاع، مما أدّى إلى زيادة اعتماد البنوك على آليات الإدارة المتحفّظة للميزانيات العموميّة على مدار العام.

بحلول ديسمبر 2025، ارتفع إجمالي أصول بنك البركة تونس بنسبة 17% ليصل إلى 926 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 788 مليون دولار في العام الماضي. كما ارتفع إجمالي التمويل والاستثمارات بنسبة 18% ليصل إلى 814 مليون دولار أمريكي. وارتفع إجمالي حسابات العملاء بنسبة 17% ليبلغ 780 مليون دولار أمريكي مقابل 666 مليون دولار أمريكي في العام السابق، مما يعكس شح السيولة بالدينار وارتفاع حدة المنافسة في السوق. ونما إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 16% ليصل إلى 54.8 مليون دولار أمريكي، في حين زاد صافي الدخل التشغيلي بنسبة 22% ليبلغ 25.9 مليون دولار أمريكي، وذلك رغم الاستهلاك والتكاليف المرتبطة بالمقر الرئيسي الجديد في العام 2025. أما صافي الدخل فقد ارتفع بنسبة 9% ليصل إلى 15.6 مليون دولار أمريكي.

هذا وقد مضى البنك قدمًا في تنفيذ استراتيجيته التجاريّة خلال العام 2025، إذ تم افتتاح فرعين جديدين في موقعين استراتيجيين، وتم نقل مقره الرئيسي إلى منطقة أعمال أكثر حيوية. واستمر نمو نشاط العملاء على مدار العام، مدعومًا بفتح 4,707 حساب جديد في الشرائح الرئيسيّة. كما ساهم طرح بطاقة «تقسيط» في توسيع حزمة عروض البنك وتعزيز دوره في خدمات قطاع الأفراد والمدفوعات.

كذلك اكتسب نشاط التمويل التجاري بين وحدات البنك أهمية تجاريّة كبيرة خلال العام، حيث ساهم في دفع عجلة تنمية الأعمال. وازداد إقبال العملاء على البنك للحصول على دعم لتنمية أنشطتهم عبر الوحدات التابعة الأخرى للمجموعة، مما يبرهن على الثقة المتنامية في قدرة المجموعة على تقديم حلول مبتكرة وعابرة للحدود. وقد تعزّز هذا الزخم من خلال الندوة الرقميّة التي عُقدت في نهاية العام، والتي أثارت اهتمام العملاء بشكل كبير وأثمرت عن فرص أعمال لاحقة، مما عزّز القاعدة التجاريّة للبنك مع بدايات العام 2026.

وجاء التقدّم التشغيلي الذي أحرزه البنك ليؤكّد على فاعلية استثماراته المستمرة في التحسينات الرقميّة وتطوير العمليات. إذ مضى البنك قدمًا في التحضيرات الخاصة بمركز حلول تيمينوس للمدفوعات دعمًا للتحوّل نحو معيار أيزو 20022، كما دعم جهود تطوير حلول مصرفيّة جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميّة من خلال مسابقة هاكاثون الابتكار الداخلي. كذلك تُوّجت جهود البنك في تطوير قدراته الرقميّة بحصول تطبيق «بانكتي» (Banecti) على جائزة «أفضل منتج في العام» للسنة الثالثة على التوالي.

هذا وتشمل الأولويات الاستراتيجيّة للبنك للعام 2026 مواصلة تعزيز قدراته الرقميّة، وتوطيد سبل إشراك العملاء والتفاعل معهم، ودعم النمو المستدام للميزانية العموميّة. كما سيسهم الاستثمار المستمر في ترقية نُظم المدفوعات في دعم جهود تحديث القنوات وتحسين جودة الخدمة على مستوى شبكة الفروع. ويسعى البنك أيضًا إلى توسيع نطاق حضوره في الأسواق الإقليميّة الرئيسيّة، مع تنفيذ مبادرات فعّالة تدعم الشمول المالي.

جنوب إفريقيا

بنك البركة المحدود - جنوب إفريقيا

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ شبير شوهان
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	2 كينغزميد بوليفارد, مكتب كينغزميد بارك, شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395, ديربان 4000, جنوب إفريقيا
هاتف	+27 31 364 9000
فاكس	+27 31 364 9001
الموقع الإلكتروني	albaraka.co.za

أظهر اقتصاد جنوب إفريقيا مرونة ملموسة وصمودًا ملحوظًا خلال العام 2025، وهو ما جاء مدعومًا بتحسّن ثقة المستثمرين والمكاسب التدريجيّة التي حقّقتها عدة قطاعات إنتاجيّة. ورغم تواضع معدلات النمو، إلا أنها ظلّت إيجابيّة بفضل انتعاش نشاط قطاعات التعدين والزراعة والخدمات، بالتزامن مع تحسّن الطلب المحلي وتعافي معدل الاستهلاك الخاص.

وقد انعكس هذا الانتعاش على المؤشرات العامة على مدار العام، حيث زاد الاستثمار الثابت بعد عدة فصول من التراجع، كما تحسّن مستوى ثقة الأسواق الماليّة بعد رفع التصنيف الائتماني السيادي لجنوب إفريقيا للمرة الأولى منذ عقدين، إذ عدّلته وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانيّة من (BB-) إلى (BB). كما تفوقت العملة المحليّة «الراند» في أدائها على العديد من عملات الأسواق الناشئة، مما أرسى بيئة استثماريّة أكثر خصوبة، في حين شهدت أنشطة التجارة والتموين والإقامة انتعاشًا ملحوظًا.

ظلّ القطاع المصرفي مستقرًا في العام 2025، مدعومًا بالرقابة الصارمة وقدرة النظام على منح الائتمان رغم تزايد حالة عدم اليقين العالميّة. وأحرزت الإصلاحات الاحترازيّة تقدمًا من خلال تحسين أدوات إدارة الأزمات، والطرح التدريجي لهوامش رأس المال الوقائيّة لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصاديّة، في حين أصدرت هيئة سلوك القطاع المالي والهيئة الاحترازيّة معيارًا مشتركًا بشأن الأمن السيبراني والمرونة الرقميّة. كذلك ساهمت التحسينات المستمرة في بيئة المدفوعات ورفع اسم الدولة من «القائمة الرماديّة» لمجموعة العمل المالي (FATF) في تعزيز مستويات الثقة في اقتصاد البلاد بشكل أكبر.

وفي ظل هذه التطوّرات، سجّل بنك البركة المحدود - جنوب إفريقيا إجمالي دخل تشغيلي بقيمة 639.7 مليون راند جنوب إفريقي (35.8 مليون دولار أمريكي) في العام 2025، أي بارتفاع قدره 5% مقارنةً بـ 609.5 مليون راند جنوب إفريقي (33.3 مليون دولار أمريكي) في العام 2024. وبلغ صافي الدخل التشغيلي 266.0 مليون راند جنوب إفريقي (14.9 مليون دولار أمريكي)، بانخفاض قدره 4% عن العام 2024 البالغ 277.2 مليون راند جنوب إفريقي (15.1 مليون دولار أمريكي). ووصل إجمالي صافي الدخل إلى 188.4 مليون راند جنوب إفريقي (10.5 مليون دولار أمريكي)، مقابل 200.5 مليون راند جنوب إفريقي (10.9 مليون دولار أمريكي) في العام 2024. وبلغ إجمالي الأصول 10.4 مليار راند جنوب إفريقي (625.7 مليون دولار أمريكي)، وبلغت قيمة حسابات العملاء 8.9 مليار راند جنوب إفريقي (532.7 مليون دولار أمريكي)، في حين بلغت قيمة الأصول التشغيليّة 9.7 مليار راند جنوب إفريقي (584.5 مليون دولار أمريكي)، مقابل 9.8 مليار راند جنوب إفريقي (520.4 مليون دولار أمريكي)، و8.4 مليار راند جنوب إفريقي (445.8 مليون دولار أمريكي)، و9.0 مليار راند جنوب إفريقي (480.1 مليون دولار أمريكي) على التوالي في العام 2024.

وواصل البنك مسيرته الدؤوبة لتحقيق أولوياته الاستراتيجيّة في العام 2025، حيث بادر بتوسيع حزمة منتجاته وتعزيز خدمات دعم العملاء على مستوى الشرائح الرئيسيّة. وشملت أهم المبادرات إطلاق نظام «PayShap» للمدفوعات الفوريّة، وحساب العملة الأجنبيّة الجديد (Vivere)، وتحسينات في مجموعة خدمات التأمين التكافلي، وتحديث شروط تمويل المركبات، وطرح أجهزة صراف آلي تتيح الإيداع النقدي دون بطاقة، وذلك لتعزيز التفاعل مع قاعدة عملائه من الأفراد والشركات.

كما أحرزت أنشطة تمويل التجارة تقدمًا ملموسًا خلال العام، مدعومة بإنجازين بارزين ساهما في تنشيط حركة التمويل التجاري بين وحدات المجموعة. إذ نجح البنك في تطوير منتج خطابات الاعتماد للتصدير، مما ساهم في اجتذاب شريحة سوقيّة جديدة لم يسبق التعامل معها من قبل، فضلاً عن دعم زيادة حجم التجارة مع وحدات مجموعة البركة الأخرى، لا سيّما في ظل مكانة جنوب إفريقيا كمُصدِّر رئيسي إلى منطقة الشرق الأوسط.

وساهم التعاون الفعلي بين وحدات المجموعة في تعزيز هذا التقدّم، حيث عرض بنك البركة الإسلامي في البحرين عمليات نظامه (iMal) المخصّص لاستلام خطابات اعتماد التصدير، ما قلّل من جهود التطوير المطلوبة من جانب البنك، في حين حث بنك البركة التركي للمشاركة عملاءه على التعامل مع البنك لفتح حسابات، ما أثمر عن إتمام أول عملية تصدير بين وحدات المجموعة بنجاح في العام 2025.

كذلك عمل البنك على تعزيز ركائزه التشغيليّة والتقنيّة على مدار العام، حيث تم تحسين النُظم الأساسيّة عبر ترقية قاعدة بيانات «Oracle» وتطوير بنية تخزين البيانات، كما تم نقل مركز التعافي من الكوارث إلى منشأة مخصّصة لرفع مستوى المرونة والجاهزية. وساعدت هذه التطوّرات على دعم الجهود المستمرة لتحديث المنصات الداخليّة وضمان خدمة مستقرة وموثوقة عبر جميع قنوات التواصل مع العملاء.

واختتم بنك البركة المحدود - جنوب إفريقيا العام بقاعدة تشغيليّة أقوى ومكانة مؤسسيّة أرفع، وذلك بفضل مجموعة منتجاته الموسّعة، وقدراته التشغيلية المطوّرة، والتزامه الراسخ بالخدمات المصرفيّة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميّة. كما ساهم تركيز البنك على الارتقاء بجودة الخدمة، وتعزيز تفاعل العملاء وإشراكهم، ودفع عجلة التطوير المؤسسي، في ترسيخ دوره الرائد ضمن المشهد المالي المتطوّر في جنوب إفريقيا، فضلاً عن دعم مسيرة التقدّم المستمر نحو تحقيق أهداف أجندته الاستراتيجيّة.

السودان

بنك البركة السودان

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ عبد الحافظ فهمي
المنصب	المدير العام بالإنابة
العنوان	برج البركة، ص.ب. 3583، شارع القصر، الخرطوم، السودان
هاتف	+249 187 112 000
فاكس	+249 183 788 585
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.sd

سنة التأسيس
1984

عدد الفروع
30*

واصل الاقتصاد السوداني مواجهة تحديات جسيمة خلال العام 2025، إذ ألقت التداعيات المستمرة للنزاع بظلالها على الأنشطة المحليّة وعرقلت التدفقات التجاريّة المعتادة. وظلّت الأوضاع الاقتصاديّة عسيرة في ظل انخفاض حاد في قيمة العملة، وارتفاع مستمر في معدلات التضخم، وتراجع ملحوظ في الصادرات، مما أسفر عن تباطؤ وتيرة التعافي. وعليه، ركّزت الحكومة جهودها على توسيع النشاط الزراعي في المناطق الآمنة، وإعادة تأهيل البنية التحتيّة المتضرّرة، والإنعاش التدريجي للقطاعات الصناعيّة والخدميّة، بما في ذلك الاستئناف الجزئي للعمليات المصرفيّة في ولاية الخرطوم.

ومن جهته، صب البنك جلّ تركيزه على استعادة الخدمات الأساسيّة، وإعادة فتح المواقع المغلقة في المناطق التي سمحت ظروفها الأمنيّة بذلك، وإعادة بناء العلاقات مع المجتمعات المتأثرة بفترة الانقطاع الطويلة. وفي هذا الصدد، أُعيد افتتاح ثلاثة فروع كانت مغلقة سابقًا في مدن مستقرة، مع المضي قدمًا في خطط افتتاح فرعين إضافيين، إلى جانب تهيئة وترميم مواقع أخرى في الخرطوم تمهيدًا لإعادة تشغيلها تدريجيًا. وجاءت هذه الخطوات مدعومة بالجهود الأوسع لاستعادة ثقة العملاء، وتعزيز أُطر الحوكمة، وتحسين أداء التمويلات المتعثرة.

وفي ضوء ما سبق، تأثرت النتائج الماليّة بالتحديات العديدة التي سادت البيئة التشغيليّة. فبحلول ديسمبر 2025، بلغ إجمالي الأصول 73.3 مليون دولار أمريكي. ووصلت أرصدة التمويلات والاستثمار إلى 15.9 مليون دولار أمريكي في العام 2025، في حين بلغت حسابات العملاء 42.7 مليون دولار أمريكي، مع استمرار تأثر السيولة بإغلاق الفروع والضغوط الاقتصاديّة. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 14.1 مليون دولار أمريكي، فيما بلغ صافي الدخل التشغيلي 7.9 مليون دولار أمريكي، ووصل صافي الدخل إلى 4.0 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2025.

وعلى الرغم من هذه الضغوط، مضى البنك قدمًا في تنفيذ مبادرات تهدف إلى استعادة الاستقرار التشغيلي والتحضير للتعافي طويل الأجل. وفي هذا الصدد، شملت المشاريع الرئيسيّة إنشاء موقع جديد للتعافي من الكوارث مُدار عبر السحابة وتم اختباره بنجاح، واستعادة نظام مراقبة النطاق الحاسوبي من خلال نشر أجهزة تحكم متماثلة في ثلاثة فروع. وعُزّزت هذه الجهود بتطوير نظام إدارة إجراءات الأعمال، الذي يدعم سير عمليات الموافقات المؤتمتة، إلى جانب بدء مشروع الانتقال من رسائل (SWIFT MT) الماليّة القديمة إلى معيار أيزو 20022.

وتعكس الأولويات الاستراتيجيّة للعام 2026 الحاجة المُلحة لاستعادة حجم الأعمال وترسيخ أسس نشاط البنك. ويسعى البنك إلى الاستمرار في إعادة فتح الفروع، وتوسيع نطاق القنوات الرقميّة، وتطوير نُظم الدفع الإلكتروني، فضلاً عن تحسين معدلات كفاية رأس المال والارتقاء بالكفاءة التشغيليّة.

*إجمالي عدد الفروع بلغ 30 فيما بلغ عدد الفروع العاملة 9 فروع فقط.

ليبيا

مجموعة البركة - مكتب تمثيلي

سنة التأسيس
2011

الاسم	الأستاذ/ محمد الخازمي
المنصب	رئيس المكتب التمثيلي
العنوان	برج طرابلس، برج رقم 1، الطابق 14، مكتب رقم 144، ص.ب. 93271، طرابلس، ليبيا
هاتف	+218 (21) 3362311 / +218 (21) 3362310
فاكس	+218 (21) 3362312
الموقع الإلكتروني	albaraka.com
البريد الإلكتروني	admin@albarakabank.ly

في العام 2025، أظهر الاقتصاد الليبي بوادر انتعاش قوي، والتي جاءت مدعومة بتوقّعات ارتفاع إنتاج النفط واستقرار الطلب المحلي. كما شهد النشاط غير النفطي انتعاشًا ملموسًا خلال العام، الأمر الذي يعكس الأثر الإيجابي التدريجي لمبادرات الإنفاق على إعادة الإعمار وتحسن الاستهلاك الخاص، مما ساهم بدوره في تعزيز الزخم الاقتصادي بشكل عام.

وتم احتواء معدلات التضخم نسبيًا، وذلك رغم استمرار تأثير تعديلات أسعار الصرف على تكاليف السلع المستوردة. أما المشهد الاقتصادي الكلي فما زال متأثرًا بالضغوط الهيكليّة والماليّة، بما في ذلك استمرار العجز، وارتفاع الإنفاق العام، والتحدي المتواصل المتمثل في العمل دون ميزانية وطنيّة موحّدة.

وواصل المناخ المالي تطوّره في ظل أُطر رقابيّة متشدّدة، إذ عمل مصرف ليبيا المركزي على تعزيز إدارة السيولة وترسيخ معايير الحوكمة. وتم تحديد نسبة الاحتياطي القانوني عند 30% دعمًا للاستقرار على مستوى القطاع، كما رُفعت النسب الرقابيّة، وأُدخلت أدوات إضافيّة لامتصاص السيولة للمساعدة على تنظيم سوق الصرف الأجنبي والحفاظ على الثقة في نظام المدفوعات.

وعملت المصارف الليبيّة في ظل ظروف حافلة بالتحديات، بما في ذلك قيود السيولة، وتقييد الوصول إلى النقد الأجنبي، والتطبيق التدريجي لإجراءات رقابيّة جديدة. وظل الائتمان محدودًا للعديد من الشركات، واعتمد إلى حد كبير على نُظم التمويل الإسلامي، في حين أضافت الفجوات في الأمن السيبراني والبنية التحتيّة الرقميّة مزيدًا من الضغوط التشغيليّة على القطاع.

يُذكر أن مكتبنا التمثيلي في ليبيا قد تأسس في العام 2011، ويواصل دوره الحيوي في دعم مسيرة التنمية وتوطيد العلاقات بين مجموعة البركة وأهم المؤسسات الماليّة الليبيّة ومصرف ليبيا المركزي. وقد أحرز المكتب تقدمًا ملموسًا في هذا الصدد خلال العام عبر إبرام اتفاقيات مع خمسة بنوك تجاريّة لتوجيه غالبية خطابات الاعتماد الخاصة بها من خلال المؤسسات الشريكة لمجموعة البركة.

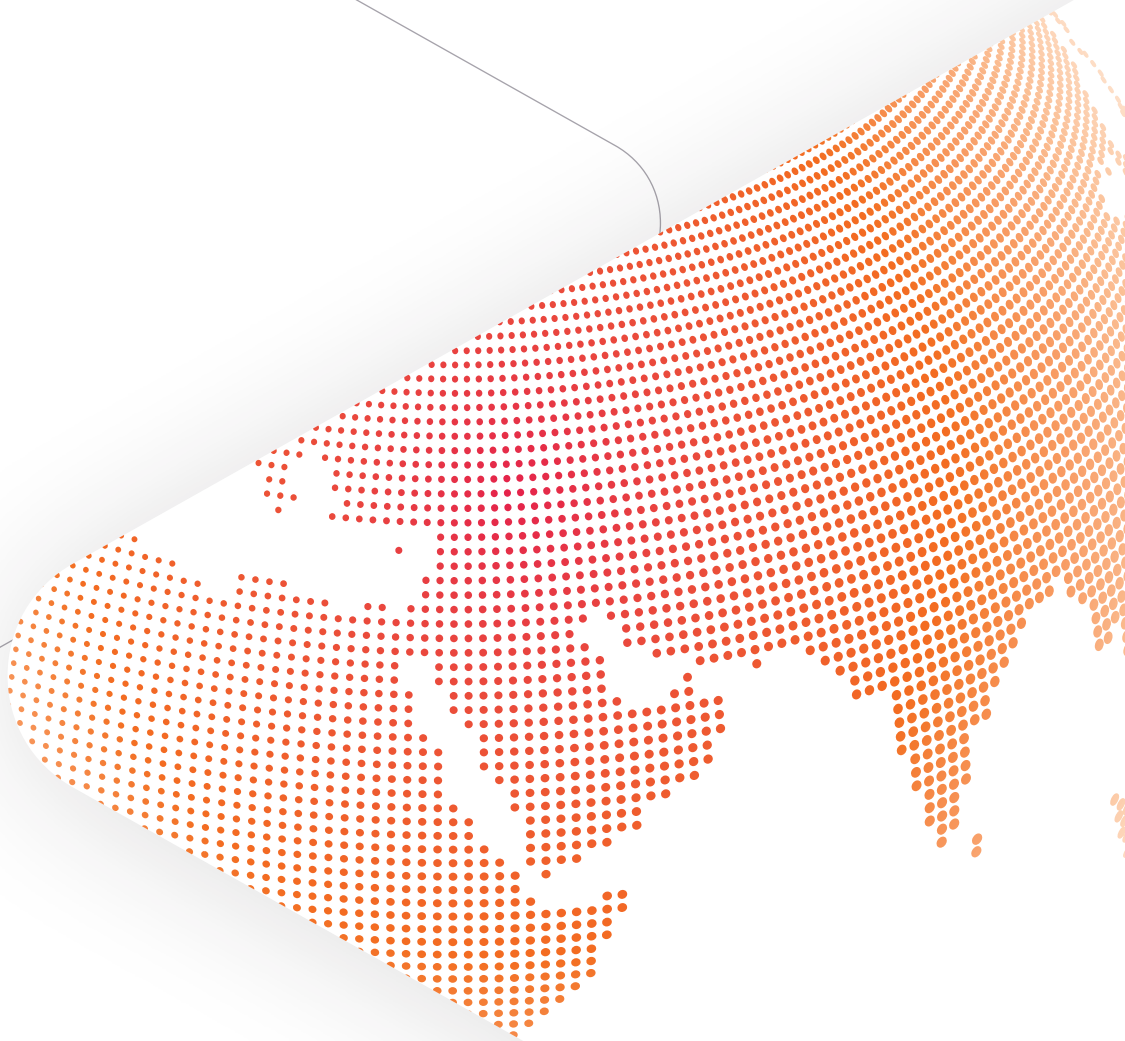

حوكمة الشركات

تأسست مجموعة البركة (ABG) وسُجّلت بتاريخ 27 يونيو 2002 بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. وبدأت أول سنة مالية لها في عام 2003، إذ قامت بتوحيد النتائج المالية لجميع البنوك التابعة لها وفقًا لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وأصدرت المجموعة أول تقرير موحّد لها في 31 ديسمبر 2003، بالدولار الأمريكي. وفي أثناء هذه المرحلة، تم الحفاظ على سيطرة المجموعة على وحداتها التابعة من خلال اتفاقيات للملكية والإدارة، وبدعم من الإدارات القانونية والمستشارين القانونيين.

وفي عام 2006، طرحت المجموعة اكتتابًا عامًا أوليًا جمعت من خلاله أكثر من 630 مليون دولار أمريكي وأصبحت شركة عامة مُدرجة في بورصة البحرين (سوق البحرين للأوراق المالية سابقًا) وناسداك دبي (بورصة دبي المالية العالمية سابقًا). وبدأت حركة تداول أسهم المجموعة في السوقين في سبتمبر 2006، وحافظ المؤسسون على حصة نسبتها 55 % من الأسهم، في حين طُرحت نسبة 45% منها للتداول في السوقين.

وفي عام 2017، أصدرت المجموعة بنجاح صكوكًا إسلامية من الفئة 1 (Tier-1) بقيمة 400 مليون دولار أمريكي، والتي أدرجت لاحقًا للتداول في البورصة الإيرلندية. وفي عام 2022، تحوّلت المجموعة من «مصرف جملة» إلى «شركة استثمار - الفئة 1 (مطابقة للمبادئ الإسلامية)» تعمل تحت إشراف مصرف البحرين المركزي. وفي أعقاب ذلك، تم إلغاء إدراج أسهم المجموعة في السوقين، وذلك بناءً على القرارات التي اتخذها المساهمون أثناء اجتماع الجمعية العامة غير العادية، وعليه أصبحت المجموعة في العام 2024 شركة خاصة ذات محفظة متنوعة من المساهمين.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تواصل المجموعة خدمة عملائها عبر شبكة من البنوك تعمل في 13 دولة وتضم أكثر من 600 فرع، وتقدم لهم خدمات مالية موثوقة مُصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم.

تعتبر المجموعة أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطًا أساسيًا لضمان الإدارة الفعالة للمجموعة لتحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة والفعالة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضروريًا لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة («المجلس») هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولًا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة؛ واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعّال من خلال الموافقة ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا، ضمن أمور أخرى، عمّا يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- العمل والتنسيق بين الإدارة التنفيذية ورئيس المخاطر على تحديد مدى تقبل المجموعة للمخاطر، مع الأخذ في الاعتبار استراتيجية المجموعة والمشهد التنافسي والتنظيمي، ومصالح المجموعة على المدى الطويل، والتعرض للمخاطر والقدرة على إدارة المخاطر بفاعلية، والإشراف على التزام المجموعة ببيان الرغبة في المخاطرة وسياسة المخاطر وحدود المخاطر؛
- المشاركة بنشاط في شؤون المجموعة، ومواكبة التغيرات الجوهرية في أعمال المجموعة والبيئة الخارجية والتصرف في الوقت المناسب لحماية مصالح المجموعة على المدى الطويل؛
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التحقّق من وضع إطار عام وفعّال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات؛
- وضع السياسات والإجراءات المناسبة والموافقة عليها لضمان الامتثال للسلوك الأخلاقي والقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أن عمليات المجموعة ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة؛
- التحقق من أن عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعّال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الرقابة الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبًا، وفقًا لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- التأكد من وجود إطار عمل لمكافحة غسل الأموال لإدارة مخاطر غسل الأموال في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة والإشراف على تنفيذ إطار حوكمة المجموعة وإطار إدارة المخاطر وجميع السياسات، ومراجعة الأجزاء ذات الصلة منها بالإضافة إلى مراجعة الضوابط الرئيسية في حالة النظر لنشاط تجاري جديد، أو في حالة حدوث تغييرات جوهرية في حجم المجموعة أو تشكيلها أو استراتيجية أعمالها أو الأسواق أو المتطلبات التنظيمية أو حدوث إخفاق كبير في الضوابط؛
- ضمان تنفيذ برنامج (مكافحة الرشوة والفساد) «برنامج إيه بي سي» في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أي معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية؛
- ضمان إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛

مجلس الإدارة (تتمة)

- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛
- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)؛
- التأكد من أن مجموعة البركة لديها دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام لهذا الدليل في جميع الأوقات؛
- التأكد من أن بيئة المراقبة والانضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- ضمان أن تحافظ الإدارة العليا على علاقة فعالة وشفافة مع مصرف البحرين المركزي؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الأسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- مراعاة المصالح المشروعة للمساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية في عملية اتخاذ القرار؛
- التأكد من وجود تمثيل للمرأة في مجلس إدارة المجموعة وفقًا لتوجيهات وزارة الصناعة والتجارة والإفصاح في تقرير الحوكمة لكل سنة مالية عن النسبة المئوية لعضوية مجلس الإدارة مصنفة وفقًا للأصول المرعية بحسب الجنس (عن أي نقص للتمثيل أو التمثيل الناقص لأي جنس)، أو عدم الامتثال للتوجيهات بأي شكل من الأشكال؛
- القيام بأي مهام أو وظائف يطلب من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها؛
- ضمان عدم سيطرة أي فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة على عملية صنع القرار في مجلس الإدارة وعدم تمتع أي فرد أو مجموعة بسلطات مطلقة في اتخاذ القرار؛
- كحد أدنى، الموافقة على الاختيار والإشراف على أداء الرئيس التنفيذي والمدير المالي ورؤساء وظائف إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي؛
- والإشراف بشكل فعّال على تصميم وتشغيل نظام المكافآت للأشخاص المعتمدين ومراقبة ومراجعة التعويضات المدفوعة للإدارة التنفيذية وتقييم ما إذا كانت تتماشى مع سياسة المكافآت وثقافة المخاطر والرغبة في المخاطرة بالمجموعة.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويُقيّم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أهداف المجموعة. ويتحقق المجلس من أن الإدارة العليا تطبّق الأطر العامة للنُظم والضوابط الرقابية والعمليات والإجراءات بما يتفق مع سياسات المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة. كما يقوم بشكل منتظم بتقييم هذه الأطر لضمان توافقها مع احتياجات أعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها.

كذلك يقوم المجلس بشكل منتظم بمراجعة الإجراءات المعتمدة لتشخيص المخاطر الرئيسية وتقييمها وإدارتها. ويعمل نظام المجموعة للرقابة الداخلية على ضمان المساءلة وتحديد المسؤولية من خلال توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه. ويدعم هذا النظام فاعلية العمليات وكفاءتها، ويضمن الامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها، كما يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يساهم في تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال. في إطار الوفاء بمسؤوليته عن ضمان الحوكمة الفعّالة في جميع الأمور المتعلقة بمجموعة البركة، وضع مجلس الإدارة سياسة امتثال مكتوبة للتأكد من امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة واللوائح؛ ولا سيما تلك الصادرة من مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية والتنظيمية المحلية الأخرى.

مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة الأنشطة والأعمال التجارية ويتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بالمجموعة الالتزام بالسياسات والقوانين بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات البحريني. لقد فوض مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بالتنسيق مع لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة.

يتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال دائرة امتثال مخصصة لهذا الغرض ولديها تفويض يغطي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: صياغة سياسات وإجراءات عمل فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة؛ مساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر؛ تقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة واللوائح ومعايير الامتثال المعمول بها؛ نشر وتعميم سياسات الامتثال وتوفير مبادئ توجيهية لموظفي مجموعة البركة؛ ضمان وجود منهج عمل فعال للامتثال؛ تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال؛ وضع ضوابط وأطر عمل فعالة وسياسات قوية بشأن «اعرف عميلك» (كيه واي سي)، ومكافحة غسل الأموال (إيه إم إل) وبرنامج مكافحة الرشوة والفساد («برنامج إيه بي سي»). تعمل مجموعة البركة وباستمرار على تعزيز إطار الامتثال الخاص بها وإطار الامتثال لكل وحدة من وحداتها التابعة لها.

أصدر مصرف البحرين المركزي المتطلبات المعدلة لوحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC) من الدليل الإرشادي الخاص به بموجب المجلد الرابع، والتي استوفتها مجموعة البركة فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. تتوافق هذه المتطلبات مع المبادئ المتعلقة بنظام حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومعايير أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات التي وضعتها هيئات مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية والضوابط والسياسات رفيعة المستوى ذات الصلة. تقوم مجموعة البركة بإجراء تقييمات داخلية مفصلة سنويًا لضمان الامتثال لهذه المتطلبات، وفي حالة تحديد أي نواقص، فإنه يتم العمل على تنفيذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك النواقص. إن مصرف البحرين المركزي والمساهمين في مجموعة البركة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم تام بمثل هذه النواقص، إن وجدت، وبالتدابير المتخذة.

تضمن مجموعة البركة باستمرار تمثيل مساهمي الأقلية في المجموعة بشكل جيد في مجلس الإدارة من خلال الأعضاء المستقلين (الذين يشكلون نسبة الأغلبية في مجلس الإدارة)، والذين يتحملون مسؤولية إضافية تتمثل في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

مجلس الإدارة (تتمة)

يجتمع مجلس الإدارة بانتظام (أربع مرات على الأقل في السنة) ولديه جدول رسمي بالأمور المخصصة له، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الرئيسية لشؤون المجموعة المحالة إليه لاتخاذ القرار بشأنها. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية، وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة على سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها، والتقارير المقدمة إليه حول عمليات المجموعة (مع التركيز على التنظيم وإدارة المخاطر وتطوير تكنولوجيا المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية للمجموعة.

وفي كل الأحوال يجب ألا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات. ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكد من الامتثال لإجراءات المجلس واللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسبًا فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الإدارة التنفيذية بأمر ما يتم تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة يتكون مجلس الإدارة مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضوًا. ويشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين على ذلك.

ولا يوجد حد أقصى للسن التي يجب عندها على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لأحد الأحداث أو الظروف المحددة أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفًا لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة؛
- عدم موافاة العضو للشروط المشار إليها في المادة 240 من قانون الشركات التجارية؛
- سوء استغلال عضو لمنصبه كعضو مجلس إدارة في القيام بعمل منافس لعمل مجموعة البركة، أو إذا تسبب في ضرر فعلي لها؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطيًا؛ وعلى مجلس الإدارة اتخاذ القرار في هذا الشأن حسبما يراه مناسبًا؛
- إذا استقال العضو أو انسحب من منصبه، شريطة أن تتم الاستقالة في الوقت المناسب، وإلا فإنه سيكون مسؤولًا عن دفع تعويضات لمجموعة البركة؛
- وفاة العضو؛
- وإذا شغل العضو أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه راتبًا غير منصب يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر دفع راتب لشاغله لطبيعة مهمته التنفيذية.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاثة المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثم إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الإدارة. وكجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشيح متوافقًا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال للمتطلبات (المناسبة والملائمة) لمصرف البحرين المركزي. ويتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة التالي لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة.

وتماشيًا مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذية. وتتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقدم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضو جديد يُنتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطي يوضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة، كما في 31 ديسمبر 2025، من 12 عضوًا يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. إن غالبية أعضاء مجلس الإدارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تمامًا عن الإدارة التنفيذية، كما أن كل منهم مسؤول بشكل فردي عن التمعن في ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أعضاء مختلفون، وللرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتشكيل مجلس الإدارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهمتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء بشكل سنوي.

وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين الموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير. وتماشيًا مع الممارسات العالمية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

مجلس الإدارة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2025، كان تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي، بما في ذلك التصنيف حسب الجنس وفقًا لتوجيهات وزارة الصناعة والتجارة *(لمزيد من التفاصيل حول تكوين مجلس الإدارة، يرجى الرجوع إلى الصفحة رقم 10 من هذا التقرير)*:

		الذكور	الإناث
الأعضاء غير التنفيذيين			
1. الشيخ عبد الله صالح كامل	*الرئيس*	✓	
2. الأستاذ توفيق شاكر مفتي		✓	
3. الأستاذ سعود صالح الصالح		✓	
الأعضاء المستقلون			
1. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	*نائب الرئيس*	✓	
2. الدكتور خالد عبد الله عتيق		✓	
3. الأستاذة داليا حازم خورشيد			✓
4. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين		✓	
5. الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج		✓	
6. الأستاذ مسعود أحمد البستكي		✓	
7. الأستاذ ناصر محمد النويس		✓	
الأعضاء التنفيذيون			
1. الأستاذ حسام بن الحاج عمر	*الرئيس التنفيذي للمجموعة*	✓	
2. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي		✓	
إجمالي تمثيل الجنسين في مجلس الإدارة	31 ديسمبر 2025	%92	%8
	31 ديسمبر 2024	%92	%8

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان التابعة له ويتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل لجنة من هذه اللجان. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي (كما في 31 ديسمبر 2025):

اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية الشيخ عبد الله صالح كامل (عضو غير تنفيذي) وتضم في عضويتها الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (نائب الرئيس، عضو مستقل)، والأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل)، والأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، والأستاذ حسام بن الحاج عمر - الرئيس التنفيذي للمجموعة (عضو تنفيذي). وتضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، وفيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأس مال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (عضو مستقل)، ويتكون أعضاؤها الآخرون من الأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والأستاذ سعود صالح آل صالح (عضو غير تنفيذي). وتعمل اللجنة وفقًا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها، وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان.

كما توصي لمجلس الإدارة بمستويات المكافآت لفريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة وفقا لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

وتقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة. وعندما تتم مناقشة مسائل ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة أو رئيس المالية أو سكرتير مجلس الإدارة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي، ورئيس إدارة المخاطر، ورئيس الامتثال، والذين يجب ترشيحهم من قبل لجان أخرى وفقًا للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي)، وتقديم توصيات بذلك. كما أنها مسؤولة أيضًا عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج (عضو مستقل)، وتضم في عضويتها الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي). ويحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة رسميًا أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعًا واحدًا من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

وقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعّال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابية داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المقر الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال للمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وضمان التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفاعلية وأداء المدققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال للقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتتأكد اللجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للّجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضًا من قبل المدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة وأي مسائل مهمة يثيرها المدققون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتشون التابعون إلى سلطات اختصاص في أي بلد تعمل فيه المجموعة أو وحداتها التابعة إلى اللجنة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظامًا للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا بسرية تامة عن أي مخاوف فيما يتعلق بأي مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقًا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة إلى عضو في اللجنة أو لمسؤول وموظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللجنة بالأمر.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

يترأس لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الدكتور خالد عبد الله عتيق (عضو مستقل)، ويتكون أعضاؤها الآخرون من الأستاذ مسعود أحمد البستكي (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي).

وتجتمع اللجنة رسميًا مرتين في السنة على الأقل، ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة. ويجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس المخاطر وكبار المديرين التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللجنة. وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذية لجميع الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان التشخيص والإدارة الفعالة للمخاطر بالإضافة إلى التحقق من الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة

يرأس لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة الدكتور خالد عبد الله عتيق (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ مسعود أحمد البستكي (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل) بالإضافة إلى الأستاذ يوسف حسن خلاوي ممثلًا لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة. تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة، ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناء على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود أطر عمل فعّالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة إلى نشر ثقافة امتثال قوية على مستوى المجموعة، بما في ذلك ضمان تطبيق إجراءات وعمليات وضوابط فعّالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشتركة. تقوم اللجنة بشكل دوري بمراجعة ضوابط ونظم الحوكمة للكشف عن أي نقاط ضعف لتتم معالجتها إن وجدت. نظرًا لوجود المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الامتثال المتوافقة مع ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

لجنة تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل)، وتضم اللجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، والأستاذ سعود صالح الصالح (عضو غير تنفيذي).

واللجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. حيث تُشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة وجميع وحداتها التابعة نموذج يحتذى به كرائدة من رواد الأعمال المالية والاستثمارية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيًا ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. وتنفذ اللجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية.

ويتم تعميم جميع محاضر اجتماعات اللجنة وتقاريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

لجان مجلس الإدارة (تتمة)

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واللجان التابعة في عام 2025

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	مجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2025			5	
		الاجتماع الأول 19/02/2025	الاجتماع الثاني 29/05/2025	الاجتماع الثالث 20/08/2025	الاجتماع الرابع 19/11/2025	الاجتماع الخامس 16/12/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الشيخ عبد الله صالح كامل	✓	✓	✓	x	✓	5/4	%80
2	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
3	الأستاذ توفيق شاكر مفتي	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
4	الأستاذ حسام بن الحاج عمر	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
5	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
6	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
7	الدكتور زياد احمد بهاء الدين	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
8	الأستاذ سعود صالح الصالح	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
9	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
10	الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
11	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	✓	5/5	%100
12	الأستاذ ناصر محمد النويس	x	✓	✓	✓	✓	5/4	%80

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة	عدد الاجتماعات في 2025	1
		الاجتماع الأول 26/11/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الشيخ عبد الله صالح كامل	✓	1 / 1	%100
2	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	1 / 1	%100
3	الأستاذ حسام بن الحاج عمر	✓	1 / 1	%100
4	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	1 / 1	%100
5	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	1 / 1	%100
6	الدكتور زياد احمد بهاء الدين	✓	1 / 1	%100

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2025		4
		الاجتماع الأول 12/02/2025	الاجتماع الثاني 19/05/2025	الاجتماع الثالث 18/08/2025	الاجتماع الرابع 17/11/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
2	الأستاذ ناصر محمد النويس	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
3	الأستاذ توفيق شاكر مفتي	✓	✓	✓	✓	4/4	%100

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	لجنة الترشيحات و المكافآت التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2025	2
		الاجتماع الأول 13/02/2025	الاجتماع الثاني 16/11/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	✓	✓	2/2	%100
2	الأستاذة داليا حازم خورشيد	✓	✓	2/2	%100
3	الأستاذ سعود صالح الصالح	✓	✓	2/2	%100

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2025		4
		الاجتماع الأول 18/03/2025	الاجتماع الثاني 26/05/2025	الاجتماع الثالث 10/09/2025	الاجتماع الرابع 08/12/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
2	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
3	الأستاذ توفيق شاكر مفتي	✓	✓	✓	✓	4/4	%100

الرقم	اسم المجلس / اللجنة / اسم العضو	لجنة تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة		عدد الاجتماعات في 2025	2
		الاجتماع الأول 17/06/2025	الاجتماع الثاني 29/12/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الأستاذ ناصر محمد النويس	✓	✓	2/2	%100
2	الأستاذ عبد الإله صباحي	✓	✓	2/2	%100
3	الأستاذ سعود صالح الصالح	x	✓	2/1	%50

الرقم	اسم العضو	لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة			عدد الاجتماعات في 2025	4
		الاجتماع الأول 11/02/2025	الاجتماع الثاني 28/05/2025	الاجتماع الثالث 11/09/2025	الاجتماع الرابع 29/11/2025	عدد الاجتماعات التي حضرها	%
1	الدكتور خالد عبد الله عتيق	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
2	الأستاذ مسعود أحمد البستكي	✓	✓	✓	✓	4/4	%100
3	الدكتور زياد احمد بهاء الدين	✓	x	✓	✓	4/3	%75
4	الأستاذ يوسف خلاوي	✓	✓	✓	✓	4/4	%100

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ عبد الله صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبد الله صالح كامل هو رئيس مجلس إدارة شركة دله البركة القابضة ورئيس مجلس أمناء مؤسسة صالح عبد الله كامل الإنسانية. كما يترأس مجلس إدارة شركة أم القرى للتنمية والإعمار (مسار)، وشركة دله البركة للاستثمار القابضة، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، واتحاد الغرف التجارية السعودية، والغرفة التجارية بمكة المكرمة. وشغل الشيخ عبد الله سابقًا عددًا من المناصب التنفيذية في شركة دله البركة القابضة تُوّجت في النهاية بتعيينه في منصب رئيس الشركة والرئيس التنفيذي.

يتمتع الشيخ عبد الله بأكثر من 40 عامًا من الخبرة في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال، كما يشارك في العمل الخيري ومبادرات العمل العام من خلال عضويته في العديد من المنظمات والاتحادات والجمعيات. كما كان عضوًا في مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة لدورتين، وهو أيضًا عضو في جمعية أصدقاء السعودية. الشيخ عبد الله صالح كامل سعودي الجنسية.

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي هو نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة، ويشغل عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات المرموقة، بما في ذلك وصاية (صندوق تقاعد أرامكو السعودية)، وهو رئيس مجلس معهد مجالس الإدارات في الخليج، ورئيس مجلس إدارة إنفستكورب العالمية، وهو أيضًا عضو مجلس إدارة إنفستكورب كابيتال بي إل سي أبوظبي.

شغل الأستاذ محمد الشروقي في السابق منصب الرئيس التنفيذي المشارك لشركة الاستثمار إنفستكورب العالمية، والتي انضم إليها في العام 2009 كرئيس لقطاع الأعمال في منطقة الخليج، وخلال فترة خدمته، شارك بدور محوري في تعافي المؤسسة من الأزمة المالية العالمية. كما قاد مبادرات توسع امتياز استثمار المؤسسات بشركة إنفستكورب في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. وساعد على ترسيخ مكانة إنفستكورب كأحد أنشط وأكبر المستثمرين في الأسهم الخاصة في المملكة العربية السعودية.

وقبل انضمامه لإنفستكورب، عمل الأستاذ محمد الشروقي في سيتي جروب لمدة 33 عامًا، حيث كان يشغل منصب المدير التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والرئيس التنفيذي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن ضمن إنجازاته العديدة، ساهم في تأسيس سيتي بنك البحرين وترسيخ اسمه كمركز تجاري بارز بين آسيا وأوروبا.

يحمل الأستاذ الشروقي درجة علمية من جامعة الكويت (1973)، وأكمل برنامج الإداريين التنفيذيين في جامعة هارفارد سنة 1988.

الأستاذ توفيق شاكر مفتي

عضو مجلس الإدارة

بخبرة تزيد عن ثلاثة عقود، بنى الأستاذ توفيق شاكر مفتي مسيرة مهنية متميزة في القيادة والتمويل والحوكمة عبر قطاعات متنوعة. إذ شغل منصب رئيس مجموعة الخزينة في إحدى الشركات متعددة الجنسيات الرائدة في الشرق الأوسط، وشغل مناصب قيادية، منها الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات.

طوال مسيرته المهنية، جمع الأستاذ مفتي بين الرؤية الاستراتيجية والخبرة العملية في مجالات الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الخاصة، والامتثال. وقد تخصّص في تمويل الشركات والتخطيط المالي في إحدى شركات المحاسبة الخمس الكبرى، وشكلت خبرته التي اكتسبها خلال عمله فيها أساسًا متينًا لمسيرته المهنية متعددة الجوانب.

يشتهر الأستاذ توفيق شاكر مفتي بقدرته على قيادة التغيير وتعزيز أداء المؤسسة، ويواصل مساهمته بخبرته ورؤيته في مجتمع الأعمال. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بريدجبورت في كونيكتيكت بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ حسام بن الحاج عمر

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة – مجموعة البركة

تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر عضوًا في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة في أكتوبر 2022، بعد أن شغل منصب القائم بأعمال الرئيس التنفيذي منذ يوليو من العام نفسه. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركة، وهو أيضًا عضو في مجالس إدارة فروع المجموعة في الأردن ومصر والجزائر والبحرين، وعضو مجلس إدارة كل من شركة صناع التميز ، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI).

يمتلك الأستاذ حسام خبرة واسعة تمتد على مدار 26 عامًا في القطاع المالي والمصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، حيث شغل مناصب قيادية عليا في شعاع كابيتال وأملاك للتمويل ومجموعة البركة. وقبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي ورئيس تطوير الأعمال والاستثمارات، حيث قاد المبادرات الاستراتيجية وتطوير المنتجات وإدارة أنشطة الخزينة على مستوى المجموعة.

تحت قيادته، واصلت مجموعة البركة تعزيز حضورها الإقليمي وتحسين كفاءتها التشغيلية وتحقيق نتائج مالية قياسية تعكس التقدم المستمر في مسيرة التحول التي تنتهجها المجموعة.

الدكتور خالد عبد الله عتيق

عضو مجلس الإدارة

يشغل الدكتور خالد عبد الله عتيق منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة السودان، ومنصب عضو مجلس إدارة كل من بنك البركة التركي للمشاركة وبنك البركة الإسلامي في البحرين. وشغل الدكتور خالد في السابق منصب الرئيس التنفيذي لبيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين. كما تقلد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية، وضمان امتثال البنوك التي تعمل في البحرين أو تلك التي تأسست فيها، بلوائح مصرف البحرين المركزي. كذلك عمل الدكتور خالد عتيق في مناصب قيادية في العديد من المؤسسات المالية والمصرفية، بما في ذلك نائب للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 40 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وكان قد بدأ مسيرته المهنية كأستاذ مساعد في جامعة البحرين، وهو حاصل على شهادة الدكتوراة في المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الأستاذة/ داليا خورشيد

عضو مجلس الإدارة

تشغل الأستاذة داليا خورشيد منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة بلتون القابضة. وهي تتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 30 عامًا في القطاع المالي والمصرفي والحكومي، حيث قدمت الاستشارات لإتمام العديد من الصفقات البارزة على مستوى المنطقة، بما في ذلك عمليات الطرح الخاص واستراتيجيات الاستثمار وصفقات الدمج والاستحواذ.

تمتد المسيرة المهنية للأستاذة داليا لتشمل القطاعين العام والخاص. وقد شغلت سابقًا منصب وزير الاستثمار في جمهورية مصر العربية (2016 - 2017)، حيث قادت عملية تطوير شاملة للإطار التشريعي ذي الصلة، بما في ذلك إصدار قانون الاستثمار الجديد، وقانون الإفلاس، وقانون أسواق المال، هذا إلى جانب تأسيس المجلس الأعلى للاستثمار وإطلاق برنامج الطروحات العامة للشركات المملوكة للدولة.

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

وقبل توليها منصبها الوزاري، أمضت الأستاذة داليا خورشيد أكثر من عِقد في مجموعة أوراسكوم للإنشاءات المحدودة، حيث شغلت منصب نائب الرئيس التنفيذي وأمين صندوق المجموعة، وساهمت في قيادة العديد من المبادرات التمويلية التي تجاوزت قيمتها مليارات الدولارات، بما في ذلك صفقات تمويل المشاريع في العديد من البلدان. وقبل ذلك، تقلّدت الأستاذة داليا مناصب عليا في كل من سيتي بنك والبنك التجاري الدولي.

تشغل الأستاذة داليا خورشيد حاليًا عضوية مجالس إدارة شركة سوديك، ومجموعة البركة (البحرين والجزائر)، وميرا بنك في صربيا، والكلية الأمريكية بالقاهرة، ومؤسسة (Endeavor Egypt). تحمل الأستاذة داليا شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما أكملت برنامج الإداريين التنفيذيين في كلية هارفارد للأعمال.

وتقديرًا لإنجازاتها القيادية، تم اختيار الأستاذة داليا خورشيد ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأفضل 100 رئيس تنفيذي (2024)، وتم اختيارها أيضًا ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال (2025)، وتم تكريمها تقديرًا لدورها البارز في تعزيز مبادرات التمويل الأخضر والاستدامة.

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين

عضو مجلس الإدارة

الدكتور زياد أحمد بهاء الدين محام مصري وخبير في القانون المالي والاستثمار وقوانين الشركات والحوكمة والامتثال والتشريعات الاقتصادية. ويشغل حاليًا منصب المؤسس والشريك المدير في مكتب بهاء الدين للمحاماة بالتعاون مع مكتب (Bonelli Erede) الإيطالي، وهو أيضًا مؤسس ومستشار أول في شركة طيبة للاستشارات.

يشغل الدكتور زياد منصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لبنك الإسكندرية (مجموعة انتيسا سان باولو)، وعضو غير تنفيذي في العديد من مجالس إدارة الشركات بما في ذلك شركة إم تي أي مصر، سيناء للأسمنت الأبيض، سامكريت للتنمية الصناعية، بساطة القابضة للمدفوعات المالية، بدر الدين للتطوير العقاري، ومستشفى السلام في المهندسين.

كذلك تقلد الدكتور زياد بهاء الدين في السابق العديد من المناصب الرسمية المرموقة في جمهورية مصر العربية، بما في ذلك نائب رئيس الوزراء للتنمية الاقتصادية، ووزير التعاون الدولي، وعضو مجلس النواب، ورئيس هيئة الرقابة المالية، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، كما كان عضوا غير تنفيذي في مجلس إدارة البنك المركزي المصري.

ويقوم الدكتور زياد بنشر مقال أسبوعي في جريدة المصري اليوم. كما قام بتدريس القانون في جامعة القاهرة، وكان محاضرًا زائرًا في كلية القانون بجامعة بكين في مدينة شنزن بالصين. وهو عضو مجلس أمناء مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي والجامعة الأمريكية في القاهرة.

حصل الدكتور زياد على درجة الدكتوراة في القانون المالي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة كينجز كوليدج لندن، وبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وبكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة. وتخرج في مدرسة جيزويت الثانوية الفرنسية بالقاهرة.

الأستاذ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ سعود صالح الصالح حاليًا عضوية مجلس إدارة شركة إعمار المدينة الاقتصادية. كما شغل العديد من المناصب المرموقة، بما في ذلك رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة صائب - بي أن بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس المملكة العربية السعودية المحدودة.

كذلك كان الأستاذ سعود عضوًا في مجلس إدارة كل من الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يتمتع الأستاذ سعود بخبرة واسعة تمتد على مدار 34 عامًا في القطاع المصرفي، إذ بدأ مسيرته المهنية في البنك العربي الوطني في الرياض. كما تدرج في المناصب الإدارية في البنك السعودي للاستثمار حتى أصبح المدير العام للبنك. ثم عين لاحقًا أمينًا عامًا للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية برتبة وزير.

الأستاذ سعود سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاند ستيت، أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود آيلاند الأمريكية، كما أكمل العديد من الدورات المتقدمة في المجالين المالي والقانوني.

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لدار صالح في المملكة العربية السعودية، وعضو مجلس الإدارة في شركة دلة البركة القابضة وحلواني أخوان في السعودية. كما يتولى الأستاذ عبد الإله قيادة العديد من المؤسسات المالية بصفته رئيس مجلس إدارتها، ومنها بنك البركة تونس، وبنك البركة الجزائر، وشركة البحيرة للتطوير والاستثمار، وبيت الإيجار المالي التونسي السعودي، وشركة الأمانة تكافل، ومعرض تونس الدولي في تونس. علاوة على ذلك، يشغل الأستاذ عبد الإله مناصب رئاسة وعضوية مجالس إدارة العديد من الشركات الدولية الأخرى.

ويتمتع الأستاذ عبد الإله بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عامًا، قضى منها الثلاثة عقود الأخيرة مع مجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية، حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والموارد البشرية. الأستاذ عبد الإله سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ ناصر محمد علي النويس

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ ناصر محمد علي ناصر النويس منصب رئيس مجلس إدارة شركة روتانا لإدارة الفنادق، وهو أيضًا رئيس مجلس إدارة شركة أسواق للإدارة والخدمات منذ إطلاقها في عام 1999، وتقع كلتا الشركتين في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة.

وشغل الأستاذ النويس في السابق منصب المدير العام لصندوق أبوظبي للتنمية، كما تقلد العديد من المناصب القيادية، ومنها رئيس مجلس إدارة المجموعة العربية للتأمين في المنامة بالبحرين، وعضو مجلس إدارة دانا غاز في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2009 إلى 2019. وتشمل مناصبه البارزة الأخرى منصب وكيل وزارة المالية والصناعة في حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1992.

يتمتع الأستاذ ناصر بأكثر من 40 عامًا من الخبرة في مجال الأعمال والتأمين والتطوير العقاري، كما حصل على العديد من الأوسمة الرفيعة تقديرا لإسهاماته في القطاع، بما في ذلك جائزة الإنجاز مدى الحياة في مؤتمر الاستثمار العربي الفندقي في عام 2011، وجائزة الريادة في صناعة السياحة في العالم العربي (الملتقى والمعرض العربي الدولي للسياحة والسفر) في عام 2003، وجائزة مبتكر العام في مجال الفنادق (جوائز ديبا لفنادق الشرق الأوسط) في عام 2004.

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ ناصر حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة العامة من جامعة نيويورك عام 1974.

الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج

عضو مجلس الإدارة

يتمتع الأستاذ فهد بـ31 عامًا من الخبرة الواسعة، حيث تقلّد العديد من المناصب القيادية العليا في القطاعين المالي والمصرفي. وشغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة مجموعة سامبا المالية، وبنك التنمية الاجتماعية، والشركة السعودية المغربية للاستثمار وشركة يقين المالية. كما شغل منصب العضو منتدب والرئيس التنفيذي لعدد من الشركات المدرجة في السوق المالية، وتقلد أيضًا منصب مدير إدارة الإشراف المصرفي في البنك المركزي السعودي حتى العام 2012.

وعلى مدار مسيرته المهنية، كان الأستاذ فهد عضوًا نشطًا في لجان رفيعة المستوى، بما في ذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجموعة بازل للتنسيق وغيرها من اللجان الرقابية.

كذلك شارك الأستاذ فهد في دورات تدريبية موسعة مع هيئات دولية بارزة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئة الخدمات المالية البريطانية، ومؤسسة النقد السنغافورية، ومركز تورنتو للقيادة التنفيذية، وجامعة هارفارد، ومعهد الإدارة الإيرلندي وغيره.

الأستاذ فهد حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من جامعة الملك عبد العزيز.

الأستاذ مسعود أحمد البستكي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ مسعود أحمد البستكي هو عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي في البحرين، وهو مصرفي تنفيذي متميز يتمتع بخبرة تزيد عن 36 عامًا في مجال الخدمات المصرفية والأعمال الدولية. وتمتد خبرته لتشمل الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية الاستثمارية الدولية.

وعلى مدار مسيرته المهنية، شارك الأستاذ البستكي في العديد من الأنشطة المصرفية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا. كما شغل سابقًا مناصب رئيسية في مؤسسات مالية مرموقة، بما في ذلك بنك البحرين والكويت، وبنك ABC الإسلامي، وبنك جي بي مورغان تشيس، وبنك بي إم آي، وفينشر كابيتال بنك. كذلك تقلد الأستاذ البستكي عدة مناصب أبرزها رئيس المؤسسات المالية في بنك جي بي مورغان تشيس، ورئيس قسم الخدمات المصرفية الإسلامية في بي إم آي بنك ورئيس قسم الاكتتاب في فينشر كابيتال بنك. وهو حاليًا عضو مجلس إدارة بيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في البحرين.

وإلى جانب القطاع المصرفي، تمتد خبرة الأستاذ مسعود إلى قطاع الطيران حيث شغل منصب الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة إيروليز لتأجير الطائرات والمعدات. وكان أيضًا الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة توسيز لاستشارات الأسهم.

الأستاذ مسعود حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودبلوم الدراسات العليا في الأعمال والمالية من جامعة البحرين.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية لمدة ثلاث سنوات بناء على توصية من مجلس الإدارة. ولدى الهيئة سلطة مركزية لإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية ومراقبة الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية المحلية. وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت. وللهيئة الشرعية الحق في طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي وضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة اهتمامًا بالغًا للامتثال الشرعي سواء في معاملات المقر الرئيسي أو الوحدات التابعة للمجموعة. وتقوم سياسة الامتثال على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنص عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الهيئة الشرعية. وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعممة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. ويتم دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتم دفع أي مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري

الرئيس

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري حاصل على درجة الدكتوراة من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهو عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وعلى مدار مسيرته المهنية في كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تدرج في المناصب من معيد إلى محاضر إلى أستاذ مساعد، ثم ترقي إلى أستاذ مشارك. بلغت مؤلفات الشيخ الدكتور الشثري 65 مؤلفًا في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (تتمة)

الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف محمود آل محمود

نائب الرئيس

يحمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود درجة الدكتوراة في السياسة الشرعية من المعهد العالي لأصول الدين بتونس التابع لجامعة الزيتونة. كما يحمل درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن ودرجة البكالوريوس في الشريعة من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر الشريف، بالإضافة إلى درجة الدبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. شغل الشيخ الدكتور آل محمود منصب رئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة البحرين من 2001 إلى 2004، وكان أستاذًا للدراسات الإسلامية في الجامعة نفسها منذ عام 1985.

وهو عضو نشط في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في مؤسسات مالية إسلامية، بما في ذلك بنك البحرين الإسلامي وشركة التكافل الدولية وبنك ABC الإسلامي. وهو أيضًا عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في البحرين.

الشيخ/ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع

عضو

يحمل الشيخ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، وهي لجنة تضم العديد من كبار العلماء. وهو أيضًا عضو في عدد من المجامع الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. كما شغل الشيخ سابقًا منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضًا عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبد الله ما زال عضوًا في العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد

عضو

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد حاصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في التخصص نفسه من الجامعة نفسها، والبكالوريوس في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد لديه خبرة 28 سنة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشغل عددًا من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإنابة.

وكان عضوًا في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) - مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حاليًا عضو لجنة إعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الشيخ الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي

عضو

الأستاذ يوسف حسن خلاوي متخصص في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. وقد تخرج مع مرتبة الشرف في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما تلقى تدريبًا قانونيًا في أكثر من مؤسسة قانونية عالمية في فرانكفورت وجنيف ولندن، وأسس لاحقًا مجموعة قانونية متخصصة في لندن، والتي تمتلك فروعًا في عدد من دول العالم. وقد شغل الأستاذ خلاوي منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

ومنذ عام 2000، أسس العديد من المحافظ وصناديق الاستثمار الإسلامية، بالإضافة إلى عدد كبير من الشركات المملوكة لمستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم. وهو عضو في مجالس إدارة العديد من الشركات العالمية، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري، الرياض. وهو أيضًا عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يتمتع الدكتور التيجاني الطيب محمد بخبرة واسعة تمتد على مدار 16 عامًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي. وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2007. الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). وهو حاصل على درجة الدكتوراة في أصول الفقه من جامعة الخرطوم في السودان، شغل الدكتور التيجاني في السابق منصب عضو الهيئة الشرعية في شركة إتقان كابيتال، وكان أستاذًا في كل من كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 6 اجتماعات خلال العام 2025. وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري	رئيس الهيئة	5
الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف محمود آل محمود	نائب رئيس الهيئة	6
الشيخ/ عبد الله بن سليمان بن محمد المنيع	عضو	6
الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد	عضو	6
الشيخ الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي	عضو	6

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة لفريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2025، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارات كل من: الائتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي، والخزينة والمؤسسات المالية، والاتصالات المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والتدقيق الشرعي الداخلي، والامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، والمالية، وتقنية المعلومات، والعمليات والمساندة، والمراقب الشرعي، ومسؤول الشؤون الرقمية. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤوليتها في الإدارة من خلال عدد من اللجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في تأمين أداء وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتنفيذ القرارات التشغيلية وغيرها من قرارات مجلس الإدارة بالإضافة إلى أي أمور أخرى يتم تفويضها إلى إدارة المجموعة من قبل مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والخزينة والمؤسسات المالية، والمالية، والامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، وتقنية المعلومات، والعمليات والمساندة، والاتصالات المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، والمراقب الشرعي، ومسؤول الشؤون الرقمية، ومدير الموارد البشرية، علاوة على رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة منظومة المركز الرئيسي للمجموعة الخاصة بالأصول والالتزامات إلى جانب التعرضات التي لا تشملها الميزانية العمومية بهدف تعظيم القيمة لصالح المساهمين، وحماية أصول العملاء، وتحسين الربحية، وتعزيز رأس المال، وحماية المجموعة من الظروف المالية غير المواتية. وتقوم اللجنة أيضًا بمراقبة مخاطر السيولة ومخاطر معدل الربح ومخاطر السوق وكفاية رأس المال، في حين تتولى إدارة الخزينة والمؤسسات المالية تنفيذ القرارات التي تحد من هذه المخاطر.

كما تقوم اللجنة بضمان المحافظة على السيولة الكافية وتوفير التمويل المناسب لاحتياجات أعمال وخطط التوسع والمتطلبات التنظيمية للمركز الرئيسي للمجموعة.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والخزينة والمؤسسات المالية، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والمالية.

لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي

تشكل لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي الجهة المخوّلة بالموافقة على حدود البلدان والمؤسسات المالية / التعرضات الائتمانية. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتم اختيار الأعضاء المتبقيين من بين مسؤولي الإدارة التنفيذية، والذين يشملون رئيس إدارة الائتمان والمخاطر.

لجنة الأصول المتعثرة والمخصصات

تتمثل مسؤولية لجنة الأصول المتعثرة والمخصصات في تعزيز أفضل الممارسات المصرفية ومراقبة مختلف أنواع المحافظ الائتمانية (أي محفظة المؤسسات والمحفظة التجارية ومحفظة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة الأفراد وغيرها) داخل مجموعة البركة ووحداتها التابعة، مع التركيز بشكل خاص على التعرضات المتعثرة والتعرضات متأخرة السداد والتعرضات التي تمت إعادة هيكلتها والمخصصات ذات الصلة.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة، بما في ذلك كل من رئيس إدارة الائتمان والمخاطر، ورئيس الإدارة المالية، وممثلون من إدارتي الائتمان والمخاطر والمالية.

لجنة الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات

تتولى لجنة الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات مسؤولية التحكم في استراتيجيات الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات والإشراف عليها على مستوى المركز الرئيسي للمجموعة والوحدات التابعة، كما تضمن توافقها مع أهداف المجموعة والأعمال المحلية. وتضطلع اللجنة كذلك بمهام مراجعة المشاريع الرئيسية واعتمادها، ومراقبة الأمن السيبراني، وتوحيد أدوات تكنولوجيا المعلومات. تدعم اللجنة أيضًا مبادرات التحوّل الرقمي، وتعمل على ضمان استمرارية الأعمال وتحديث النُظم الأساسية في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، فإن رفع تقارير دورية إلى مجلس إدارة مجموعة البركة يضمن المواءمة الاستراتيجية وإدارة المخاطر.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات الائتمان والمخاطر، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، والمالية، وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى رئيس الشؤون الرقمية، ورئيس أمن المعلومات.

لجنة الزكاة والتبرعات

تم تشكيل لجنة الزكاة والتبرعات بناءً على تفويض المساهمين للإدارة التنفيذية لتوزيع الزكاة نيابة عنهم. ووفقًا للصلاحيات الموكلة إلى هذه اللجنة، فإن مهام الإشراف على التبرعات وإدارتها تقع أيضًا ضمن نطاق مسؤولياتها. وقد وضعت الإدارة في حسبانها العديد من الاعتبارات المهمة عند تشكيل هذه اللجنة، والتي من شأنها تحسين آليات الحوكمة والحفاظ على الشفافية أثناء عملية التوزيع الموكلة إليها، وذلك مع الالتزام بأحكام الشريعة والضوابط الإجرائية التي تكفل إطارًا قويًا للرقابة ومعايير تتميز بالنزاهة والشفافية والإدارة الحكيمة.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها المراقب الشرعي وممثلين عن إدارات الامتثال والخزينة والمالية، علاوة على عضو مراقب من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية

الأستاذ حسام بن الحاج عمر

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة – مجموعة البركة

تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر عضوًا في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة في أكتوبر 2022، بعد أن شغل منصب القائم بأعمال الرئيس التنفيذي منذ يوليو من العام نفسه. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركة، وهو أيضًا عضو في مجالس إدارة فروع المجموعة في الأردن ومصر والجزائر والبحرين، وعضو مجلس إدارة كل من شركة صناع التميز ، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI).

يمتلك الأستاذ حسام خبرة واسعة تمتد على مدار 26 عامًا في القطاع المالي والمصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، حيث شغل مناصب قيادية عليا في شعاع كابيتال وأملاك للتمويل ومجموعة البركة. وقبل توليه منصبه الحالي، شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي ورئيس تطوير الأعمال والاستثمارات، حيث قاد المبادرات الاستراتيجية وتطوير المنتجات وإدارة أنشطة الخزينة على مستوى المجموعة.

تحت قيادته، واصلت مجموعة البركة تعزيز حضورها الإقليمي وتحسين كفاءتها التشغيلية وتحقيق نتائج مالية قياسية تعكس التقدم المستمر في مسيرة التحول التي تنتهجها المجموعة.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس أعلى - رئيس الائتمان والمخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه نحو 31 عامًا من الخبرة المصرفية اكتسبها خلال عمله مع مؤسسات مرموقة مثل مجموعة سيتي المصرفية وبنك إيه بي إن امرو وبنك أبوظبي الوطني. وتشمل خبراته العديد من مجالات الأعمال، بما في ذلك قطاعا الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية. وعلى مدار مسيرته المهنية، تقلد الأستاذ دوقار العديد من المناصب العليا في مجال الائتمان وإدارة المخاطر، بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر في شركة دي آي بي كابيتال (الذراع المصرفي الاستثماري لبنك دبي الإسلامي)، ورئيس إدارة المخاطر في سامبا كابيتال في المملكة العربية السعودية، ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة، شغل منصب رئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة والمصرفية العالمية لدى بنك أبوظبي الوطني. كما كان عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان.

وقد عمل الأستاذ دوقار عبر خطوط الدفاع الثلاثة في القطاع المصرفي - أي أخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهد المخاطر - على مستوى المصارف التقليدية والإسلامية على حدٍ سواء. يحمل الأستاذ دوقار درجة البكالوريوس من جامعة بنسلفانيا، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة براون، حيث ركزت أطروحته على التمويل الإسلامي.

الأستاذ/ محمد العلوي

نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة واسعة تمتد على مدار 28 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة مجموعة البركة، وهو أيضًا سكرتير اللجنة. علاوة على ذلك، يشارك الأستاذ محمد كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق الخاصة بالوحدات التابعة لمجموعة البركة. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة، عمل الأستاذ محمد كمدير للتدقيق الداخلي في بنك الإثمار، كما عمل سابقًا في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس ووترهاوس كوبرز وإرنست ويونغ. الأستاذ محمد زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ/ سهيل تهامي

نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والمؤسسات المالية

يتمتع الأستاذ سهيل تهامي بـ28 عامًا من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الأعمال الأخرى. وهو مسؤول بشكل مباشر عن إدارة سيولة مجموعة البركة، وتعزيز الربحية وإدارة التدفقات النقدية لمجموعة البركة مع تعزيز علاقات المجموعة مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وهو مسؤول أيضًا عن تطوير أعمال المجموعة، بما في ذلك تنسيق مبادرات التمويل التجاري عبر الوحدات المصرفية للمجموعة.

وكان قد شغل سابقًا منصب نائب رئيس أعلى - قسم الخزينة والاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات في مملكة البحرين، حيث أمضى قرابة 12 عامًا بعد أن قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة. ومن خلال المنصب، قام أيضًا بإدارة علاقات المساهمين والمستثمرين. وقبل عمله في سيرة، أمضى أكثر من 7 سنوات في البحرين بنك والكويت في مملكة البحرين، حيث شملت خبرته جميع وظائف الخزينة، بما في ذلك إدارة محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وأسعار الفائدة، ورئاسة قسم سوق المال، وإدارة السيولة.

الأستاذ سهيل هو عضو في معهد (CFA) وحائز على درجة محلل مالي معتمد (CFA). وهو يحمل أيضًا شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إيلينوي، وعضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. ويحمل الأستاذ سهيل شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة بتقدير امتياز من جامعة البحرين.

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أعلى – رئيس التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 29 عامًا في التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقد انضم إلى إدارة التخطيط الاستراتيجي في مجموعة البركة في عام 2017، وتم تعيينه رئيسًا لقسم التخطيط الاستراتيجي في نوفمبر 2019. بالإضافة إلى مسؤولياته كرئيس لقسم التخطيط الاستراتيجي والاستثمارات، فإنه يمثل حاليًا مجموعة البركة كعضو في مجالس إدارة ولجان مجالس الإدارة في كلّ من بنك البركة الجزائر، وبنك البركة تونس، وبنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب إدارية في مؤسسات عالمية وخليجية مرموقة، حيث عمل كمدير هيكلة المنتجات والتنسيق الشرعي لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام. وكان يشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة تعليم وشركة بيكون للتعليم لمدة عام في دبي. كما عمل الدكتور محمد مصطفى في شركة ماكينزي وشركاؤه لمدة ثلاثة أعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي.

وقد بدأ مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع مصرف فيصل الإسلامي في البحرين في منتصف التسعينات من القرن الماضي، حيث شغل عدة مناصب، كان آخرها منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار. الدكتور محمد مصطفى حاصل على درجتي الدكتوراة والماجستير في الهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية وبتخصص فرعي في الإدارة. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1986.

وفي عام 2019، أكمل بنجاح برنامج الشهادة المهنية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في «التحول الرقمي من الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء إلى 'كلاود' و'بلوكتشين' والأمن السيبراني».

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية (تتمة)

الأستاذ/ عبد الملك مزهر

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة، ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

انضم الأستاذ عبد الملك إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2019، ولديه خبرة تمتد على مدار 21 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر التشغيلية، وحوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وإدارة الأصول. قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كابيتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات، وأمانة السر وشؤون مجلس الإدارة. الأستاذ مزهر عضو في مجالس إدارة الوحدات التابعة لمجموعة البركة في البحرين وباكستان والسودان وسوريا.

الأستاذ عبد الملك حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال، والتصدّي لتمويل الإرهاب، وحوكمة الشركات. كما يحمل شهادة حوكمة الشركات الدولية، وشهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال، بالإضافة إلى شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد.

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا

نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

يتمتع الأستاذ علي أصغر مندسوروالا بـ31 عامًا من الخبرة في مجال المالية والمحاسبة، بما في ذلك أكثر من عقدين في قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في عام 2008، وهو عضو أساسي مهم في الإدارة التنفيذية بالمجموعة.

يتولى الأستاذ مندسوروالا قيادة قسم المالية بمجموعة البركة وإداراته، والإشراف على العمليات المالية للوحدات التابعة للمجموعة، ودعم الإدارة العليا ومجلس الإدارة واللجان التابعة له فيما يتعلق بالشؤون المالية. وفي إطار هذا المنصب، يتولى مسؤولية الميزانيات والرقابة عليها، ورفع تقارير عن الأداء إلى مجلس إدارة مجموعة البركة وإدارتها التنفيذية. وهو مسؤول أيضًا عن رفع تقارير الأمور التنظيمية إلى مصرف البحرين المركزي، وإعداد البيانات المالية للمجموعة، بالإضافة إلى الرقابة على الأداء المالي للوحدات التابعة للمجموعة.

شارك الأستاذ مندسوروالا بدور مهم في إنجاز مهام العناية الواجبة الخاصة بعمليات الاستحواذ على الوحدات التابعة للمجموعة، ومبادرات جمع رأس المال على مستوى المجموعة والوحدات التابعة لها. تضمنت مسؤولياته أيضًا تنفيذ الضوابط والعمليات المناسبة في إدارة المالية.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان الأستاذ علي أصغر محاسبًا إداريًا (المشتقات وصناديق التحوط) في جهاز أبوظبي للاستثمار، الإمارات العربية المتحدة.

الأستاذ/ محسن دشتي

نائب رئيس أعلى - رئيس العمليات والمساندة

يتمتع الأستاذ محسن دشتي بـ23 عامًا من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمارية، وكذلك مجال التدقيق. حيث بدأ مسيرته العملية مع شركة (KPMG) في العام 2002 في إدارة التدقيق والاستشارات، ثم التحق بعدها بمجموعة البركة في العام 2005 في الإدارة المالية. وخلال الفترة من عام 2007 إلى عام 2010 عمل في إدارة الرقابة المالية في بنك سيرة الاستثماري. وقد شغل سابقا عضوية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في شركة إتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.

وقد تقلد الأستاذ دشتي العديد من المناصب القيادية في مجموعة البركة قبل أن يتم تعيينه في منصب رئيس العمليات والمساندة. وهو يشغل حاليا عضوية مجلس إدارة شركة البركة كابيتال الإسلامية للاستثمارات المالية في مصر.

الأستاذ محسن هو محاسب قانوني معتمد (FCCA) من المملكة المتحدة وكذلك محاسب قانوني إسلامي (CIPA) معتمد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وحاصل على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة من جامعة البحرين.

الأستاذ/ محمد عبد اللطيف آل محمود

نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود بست عشرة سنة من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. وقد انضم إلى مجموعة البركة في أغسطس 2007 وكان مسؤولا عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد بحث وتدريس في جامعة البحرين، وعمل أيضًا محاميًا في شركة محلية حيث تم اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. علاوة على ذلك، عُيِّن عضوًا في مجموعة عمل كلفت بصياغة أحد معايير الأيوفي.

الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الأستاذ / محمد جمشير

نائب رئيس أول - رئيس تقنية المعلومات

الأستاذ محمد جمشير مدير تنفيذي ذو خبرة تزيد عن 22 عامًا في مجال تقنية المعلومات والبنوك. وفي إطار منصبه كرئيس تقنية المعلومات في مجموعة البركة، يتولى الأستاذ محمد قيادة عمليات تنفيذ تقنيات المجموعة وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، وذلك لضمان تحسين خدماتها والارتقاء بتجربة العملاء. وهو أيضًا عضو مجلس إدارة بنك البركة الجزائري، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة فاكت التابعة للبنك الإسلامي الأردني.

قبل الانضمام إلى مجموعة البركة، شغل الأستاذ محمد عدة مناصب في بنك آركابيتا وهيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) ونظم البيانات الإلكترونية (EDS)، حيث قام بتطوير وتنفيذ حوكمة تكنولوجيا المعلومات والإشراف على إدارة المشاريع وتحسين عمليات تقنية المعلومات.

يحمل الأستاذ محمد درجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا، ودرجة البكالوريوس في نُظم معلومات الحاسوب من جامعة ستراير في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى الشهادات المعتمدة الرائدة في المجال، مثل (CISA) و(CGEIT) و(PMP).

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتمتع الدكتور التيجاني الطيب محمد بخبرة واسعة تمتد على مدار 16 عامًا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وكان قد انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر 2007. الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).

وهو حاصل على درجة الدكتوراة في أصول الفقه من جامعة الخرطوم في السودان، شغل الدكتور التيجاني في السابق منصب عضو الهيئة الشرعية في شركة إتقان كابيتال، وكان أستاذًا في كل من كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة بالامتثال للمتطلبات الرقابية الدولية التي تشهد تزايدًا مستمرًا. يدعم التزام المجموعة وحدات المجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل مستمر وصياغة إطار العمل لها. وهنالك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة والضوابط المتطورة وصقل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم.

لقد أبدت المجموعة دومًا التزامها التام بعدم الخوض في أي مشاريع تجارية يمكن لها أن تؤثر على الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير التنظيمية ذات الصلة.

وقام قسم إدارة الامتثال للمجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال للمجموعة وإطار عام لإدارة الامتثال لتطبيقهما في المجموعة وجميع وحداتها التابعة. وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام المبادئ والممارسات الأساسية التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة:

- الامتثال لجميع القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها؛
- التقيّد بممارسة الأعمال وفقًا لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية بشكل صارم؛
- تشجيع ثقافة امتثال قوية، يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛

تواصل مجموعة البركة ووحداتها التابعة لها تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. ويتم الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بمتطلبات الامتثال ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تم استحداث أنظمة ويتم تقديم أدوات الأتمتة، بحسب الاقتضاء، لتحسين معايير الامتثال في المجموعة.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الامتثال بشكل استباقي؛
- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط الامتثال؛
- مراقبة مخاطر الامتثال وإدارتها وتخفيفها والإبلاغ عنها؛
- المراقبة والتحقيق والإبلاغ عن انتهاكات الامتثال والحوادث والمخاطر؛
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين بشأن الامتثال والأمور التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال إلى لجنة الامتثال والحوكمة، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك ضروريًا. وإضافة إلى ذلك، فإن للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يكون ذلك ضروريًا.

ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تنسيق وتشخيص وإدارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتنسيق مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة الامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال التنظيمي، وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، ومعيار الإبلاغ المشترك (FATCA/CRS)؛
- مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة؛
- والعقوبات الدولية؛

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

تقوم المجموعة وبشكل مستمر بتطوير ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه، وتعمم المجموعة هذه السياسات إلى وحداتها التابعة لها بشكل منظم، ومن ثم تقوم كل وحدة بتطبيق هذه السياسات على أن تتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. وتوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعيّن دائمًا على جميع الموظفين الامتثال لها. إن الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة ومسؤوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم وتطبيق جميع هذه المعايير والمبادئ دائمًا.

كذلك وضعت مجموعة البركة سياسة للإبلاغ عن المخالفات وتوفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو غير مهني. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم دون الخوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم.

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) / (معيار الإبلاغ المشترك (CRS) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ إجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفقًا للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين لضمان وجود إطار مناسب. ولدى مجموعة البركة أيضًا سياسة خاصة بمعيار الإبلاغ الموحد على مستوى المجموعة. ويتم الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفقا للمواعيد المحددة.

مكافحة غسل الأموال والتصدّي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة

يتم التعامل بكامل الحزم وبشكل استباقي مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة، حيث تحترم المجموعة الامتثال للقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدّي لتمويل الإرهاب ولتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي (FATF) جنبًا إلى جنب مع أفضل الممارسات الدولية، والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال والتصدّي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. وتمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة ما لم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيًا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال لجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والتصدّي لتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة والنظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي عميل أو معاملة، والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

العقوبات الدولية

نظرًا للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك، ولا سيما تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إن مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالميًا بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظرًا لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى موظفيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك يُطبَّق برنامج لإدارة العقوبات على صعيد المجموعة وجميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث يضع برنامج العقوبات هذا قيودًا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء والمعاملات الخاضعة للعقوبات، وأحيانًا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في اطلاع السوق دائمًا على المعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من كتاب القواعد، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي. عقب اجتماع الجمعية العمومية السنوي وموافقة مصرف البحرين المركزي، تم إلغاء إدراج مجموعة البركة في بورصة البحرين رسميًا في شهر يوليو 2024. واعتبارًا من هذا التاريخ، لم تعد الشركة خاضعة لمتطلبات الإفصاح أو اللوائح المُنظِّمة لأسواق رأس المال.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بأنها أي معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر. عقب إلغاء الإدراج في البورصة، لم تعد المجموعة مُلزمة بنشر بيانات مالية فصلية مُراجعة، وذلك اعتبارًا من شهر يوليو 2024 فصاعدًا.

كانت مجموعة البركة مدرجة سابقًا في بورصة البحرين، وكانت تلتزم بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين، وفقًا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية الخاصة بالبورصة. ومع ذلك، وعقب إلغاء الإدراج في بورصة البحرين رسميًا، لم تعد المجموعة شركة مُدرجة، ولم تعد خاضعة للوائح بورصة البحرين وتوجيهاتها، وذلك اعتبارًا من شهر يوليو 2024 فصاعدًا.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري. حين كانت شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، التزمت مجموعة البركة بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بإصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. عقب إلغاء الإدراج في بورصة البحرين في شهر يوليو 2024، لم تعد المتطلبات التنظيمية سارية على المجموعة.

وفي حال كان مطلوبًا من أي من الأشخاص المعينين أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحافية على موقع مجموعة البركة على الإنترنت، وفيما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال. قررت المجموعة مواصلة إصدار البيان الصحافي، كما ستواصل اتباع معايير الإفصاح العام والحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي قبل النشر.

لدى مجموعة البركة إجراءات فعّالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وغيرهم من الأطراف المعنية. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة على الإنترنت، وخطوط هاتف وعناوين بريد إلكتروني مكرسة خصيصًا لذلك. ويتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفقًا لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

اللوائح والقوانين

تمتثل مجموعة البركة لجميع المتطلبات التنظيمية التي تحكم شركات الاستثمار الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، اللوائح التنظيمية التي تحكم كفاية رأس مال مجموعة البركة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، والسيولة وإدارة الأموال وحوكمة الشركات.

يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في بلدانها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأسمالها.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة «معاملات الأطراف ذات الصلة» (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملو الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الإيضاح رقم 27 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2025.

تنطبق معاملات الأطراف ذات الصلة على أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة الرئيسيين، والأشخاص المعتمدين، والإدارة، والموظفين، بما في ذلك المعاملات بين المجموعة ووحداتها التابعة. وتشمل هذه المعاملات التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وعمليات الشراء التي تمت، والمشاريع المشتركة، واتفاقيات الأعمال. علاوة على ذلك، يجب أن يقوم كل شخص معتمد بإبلاغ مجلس الإدارة بأكمله بشأن أي تضارب مصالح محتمل قد ينشأ عن أنشطته أو التزاماته تجاه مؤسسات أخرى.

الامتثال والسياسات والإجراءات (تتمة)

ويجب على جميع الأشخاص المعتمدين الإفصاح كتابيًا عن جميع مصالحهم مع الشركات والأنشطة الأخرى (سواء كمساهمين بنسبة أعلى من 5% من أسهم رأس المال التي تتمتع بحق التصويت في شركة، أو أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية، أو مديرين أو أي شكل من أشكال المشاركة المهمة) إلى مجلس الإدارة (أو اللجان المسؤولة).

توظيف الأقارب

تعتمد مجموعة البركة سياسة داخلية أقرّها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك على الأقارب من الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، وفرصة للتواطؤ. إن دائرة الموارد البشرية هي المسؤولة عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

ويقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإفصاح سنويًا لمجلس الإدارة عن أقارب أي من الأشخاص المعتمدين ممن يشغلون وظائف خاضعة للرقابة في الشركة.

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الموحدة. تنص هذه السياسة على أن تعيين أي شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يمتنع عضو هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن المشاركة وكذلك التصويت على أي قرار يتعلق بمحاسبة أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد المجموعة مدوّنة للسلوك والأخلاقيات المهنية وغيرها من السياسات والتوجيهات الداخلية للامتثال للقوانين والقواعد واللوائح التي تحكم عمليات المجموعة. وتنطبق مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية على جميع موظفي المجموعة وأعضاء مجلس إدارتها. وتتأكد المجموعة من تقديم جميع الأفراد المعتمدين لإعلانات تضارب المصالح الخاصة بهم سنويًا. ويتم تحديث الإعلان السنوي في مدوّنة السلوك.

كذلك توجد لدى مجموعة البركة إجراءات لمعالجة الشكاوى. إذ يتم التعامل مع جميع الشكاوى وفقًا لاشتراطات مصرف البحرين المركزي.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تحرص المجموعة أشد الحرص على سمعتها وتلتزم بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة أنشطتها التجارية. تحظر المجموعة أخذ الرشوة وتتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بها اعتماد معايير عالية للسلوك والتأكد من امتثال الجميع لهذه السياسة ولقانون العقوبات البحريني. والمعايير هذه هي الحد الأدنى من المتطلبات بموجب القواعد القانونية والرقابية التي تسري على المجموعة.

من المفترض أن يكون لدى جميع موظفي المجموعة إلمام تام بمضمون سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وأن يكونوا على دراية تامة بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما يجب عليهم أن يتصرفوا دائمًا وفق روح هذه السياسة وليس نصها فقط. إن أي عدم امتثال سيؤدي إلى تحمل مسؤولية شخصية مثل الغرامات والسجن أو أي إجراءات تأديبية أخرى.

يجب على الوحدات التابعة تطوير السياسات الخاصة بها، والتي يجب أن تتضمن متطلبات سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة كحد أدنى، مع إضافة متطلبات إضافية أخرى وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح والممارسات المحلية. عندما تتضمن الأنظمة واللوائح المحلية متطلبات أعلى من المتطلبات المحددة في السياسة الخاصة بالمجموعة يجب تطبيق المعايير الأعلى. في حالة تعارض أي قوانين سارية مع هذه السياسة، يجب على الوحدة التابعة المعنية استشارة دائرة الشؤون القانونية المحلية التابعة لها ورئيس الامتثال التابعين للمجموعة لحل هذا التعارض وحسب الحاجة، إبلاغ لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجموعة البركة.

لا تتسامح سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة مع أي انتهاك لأي مما يلي:

- القوانين والقواعد والأنظمة واللوائح السارية؛
- الممارسات والمعايير المقبولة بشكل عام فيما يتعلق بمكافحة الفساد؛
- الغرامات أو غيرها من إجراءات تنفيذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الفساد؛

تنظر المجموعة إلى مكافحة الرشوة والفساد على أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لإدارة المخاطر، وليست مجرد شرط منفصل بذاته تفرضه السلطات الرقابية.

يجب الإبلاغ عن أي انتهاكات جوهرية أو ممنهجة إلى لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة إلى وضع إطار أساسي لاكتشاف ومنع وكبح أعمال الرشوة والفساد في المجموعة. اعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة التي توضح التزام المجموعة بالمتطلبات السارية القانونية والرقابية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد والتزامها بأعلى المعايير المهنية.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال إطار المكافآت الملخص أدناه، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني، 2001.

استراتيجية المكافآت

تتمثل فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة في تقديم مستوى تنافسي من الأجور الإجمالية لجذب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. إذ صُممت هذه الاستراتيجية لمواءمة مصالح الموظف مع مصالح مساهمي المجموعة، فضلاً عن دعم تحقيق أهدافها.

وتعتبر كفاءة الموظفين والتزامهم ركيزتين أساسيتين لنجاح المجموعة. وعليه، تسعى المجموعة إلى اجتذاب وتحفيز أفضل الكفاءات التي تلتزم بتحقيق المصالح طويلة الأجل للمجموعة ومساهميها.

تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت؛
2. منافع؛
3. ومكافأة أداء سنوية.

إن وجود إطار قوي وفعّال للحوكمة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها استراتيجية المجموعة للأجور.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها (تتمة)

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والتي تتم الموافقة عليها بعد ذلك من قبل مجلس الإدارة.

وسعيًا للمواءمة بين الأجور واستراتيجية الأعمال، تقوم المجموعة بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية. ويأخذ هذا التقييم في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة وتدابير الامتثال، مع التشديد على النزاهة في جميع التصرفات. ولا يتم الحكم على الأداء بناءً على النتائج فحسب، بل على كيفية تحقيقها كذلك، الأمر الذي يؤكّد على إيمان لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بأهمية ممارسات الأعمال المستدامة.

دور واهتمام لجنة الترشيحات والمكافآت

تتحمل لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسؤولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما إنها مسؤولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. وتعمل لجنة الترشيحات والمكافآت على ضمان مكافأة جميع الموظفين بطريقة مُنصفة ومسؤولة. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

وكما ينص نظامها، تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة، ولا تقتصر على، ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود؛
- الموافقة على مبالغ المكافآت لكل فرد معتمد، مع الأخذ في الحسبان إجمالي المكافأة، بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى؛
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة المكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني؛
- وضمان أن يتم الإفصاح عن بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة خلال السنة المالية من مكافآت، بما في ذلك أي منافع ومزايا ونصيب في الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، بالإضافة إلى الإفصاح عمّا قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أي أعمال أخرى، وذلك وفقًا للنماذج التي تعدها وزارة الصناعة والتجارة.

ويتعين على تقرير مجلس الإدارة الإفصاح عن إجمالي المبالغ التي حصل عليها كبار المديرين الستة (بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى) الذين حصلوا على أعلى المكافآت خلال السنة المالية، بما في ذلك أي رواتب ومزايا وأسهم وحصة في الأرباح، حسب مقتضى الحال.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقا لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافأة المتغيرة مرتبطة بالأداء وتتمثل أساسًا في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تُمنح هذه المكافأة السنوية بناء على تحقيق وإنجاز الأهداف التشغيلية والمالية المحددة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في إنجاز تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة.

تبنت المجموعة إطارًا عامًا تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة يستند على مبدأ الشفافية للربط ما بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى التي من شأنها، مع تساوي جميع الأمور الأخرى، تقديم مجموعة مكافآت مستهدفة للموظفين، قبل النظر في أي تخصيص لخطوط العمل والموظفين بشكل فردي.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء أن جميع الأهداف تتوالى بشكل مناسب على جميع مستويات المجموعة وصولاً إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

مكافآت وظائف الرقابة

إن مستوى المكافآت الخاص بالموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة يسمح للمجموعة بأن تجتذب وتساند الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة. وتعمل المجموعة على أن تكون النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة الخاصة بالوظائف المذكورة لصالح المكافأة الثابتة. ويجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف الرقابة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي تقوم بالرقابة عليها.

يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دورًا كبيرًا في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف الموضوعة لها، وتركّز هذه الأهداف بدرجة أكبر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلاً عن السوق والبيئة الرقابية، إلى جانب المهام ذات القيمة المضافة التي تختص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافًا مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلا عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان مستويين مختلفين من المخاطر باسم المجموعة ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

تفاصيل الأجور المدفوعة

أ) 1. مجلس الإدارة

	ألف دولار أمريكي	
	2025*	2024
بدل حضور	321	393
المكافأة*	1,650	1,500
أخرى	47	38

«الأخرى» تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

* تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2026.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها (تتمة)

تفاصيل الأجور المدفوعة (تتمة)

أ) 2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيّرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي	بدل المصروفات *****
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس *	مجموع بدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان	رواتب **	أخرى ***	المجموع	مكافآت رئيس وأعضاء المجلس	Bonus	خطط الحوافز	أخرى ****	المجموع		(لا يشمل بدل المصروفات)	
1. الشيخ عبد الله صالح كامل	49,383.703	5,655.000	-	-	55,038.703	-	-	-	-	-	-	55,038.703	377.000
2. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	57,132.537	9,048.000	-	-	66,180.537	-	-	-	-	-	-	66,180.537	2,284.331
3. الأستاذ توفيق شاكر مفتي	57,132.537	14,703.000	-	-	71,835.537	-	-	-	-	-	-	71,835.537	-
4. الأستاذ حسام بن الحاج عمر	41,634.870	6,786.000	-	-	48,420.870	-	-	-	-	-	-	48,420.870	2,381.323
5. الدكتور خالد عبد الله عتيق	69,530.672	14,703.000	-	-	84,233.672	-	-	-	-	-	-	84,233.672	3,075.025
6. الأستاذة داليا حازم خورشيد	46,284.169	9,048.000	-	-	55,332.169	-	-	-	-	-	-	55,332.169	2,705.727
7. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	48,608.819	10,179.000	-	-	58,787.819	-	-	-	-	-	-	58,787.819	689.866
8. الأستاذ سعود صالح الصالح	45,509.287	7,917.000	-	-	53,426.287	-	-	-	-	-	-	53,426.287	-
9. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	46,284.169	7,917.000	-	-	54,201.169	-	-	-	-	-	-	54,201.169	-
10. الأستاذ فهد بن إبراهيم المفرج	54,033.005	10,179.000	-	-	64,212.005	-	-	-	-	-	-	64,212.005	1,481.034
11. الأستاذ مسعود أحمد البستكي	57,132.537	14,703.000	-	-	71,835.537	-	-	-	-	-	-	71,835.537	2,807.972
12. الأستاذ ناصر محمد علي النويس	49,383.701	10,179.000	-	-	59,562.701	-	-	-	-	-	-	59,562.701	1,799.088
المجموع	**622,050.000**	**121,017.000**	**-**	**-**	**743,067.000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**743,067.000**	**17,601.366**

ملاحظة: جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

مكافأة رئيس وأعضاء المجلس:

* تشمل المكافأة الثابتة والمكافأة المحسوبة بنظام النقاط. يجب الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة و المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية على المبالغ المذكورة أعلاه.

الرواتب:

** راتب الأستاذ حسام بن الحاج عمر مشمول ضمن تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية.

المكافآت الأخرى:

*** تشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وُجدت).

**** تشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (إن وُجدت).

بدل المصروفات:

***** تشمل المياومات وتكاليف التذاكر والفندق.

تفاصيل الأجور المدفوعة (تتمة)

ب) مكافآت الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت نقدية / عينية أخرى للعام 2025	المجموع الكلي
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,327,204.763 د.ب.	1,397,719.460 د.ب.	271,713.953 د.ب.	2,996,638.176 د.ب.

ملاحظة: جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: [الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (General Manager)، العضو المنتدب (Managing Director)... إلخ].

** أعلى مسؤول مالي بالشركة (CFO، المدير المالي... إلخ).

ج) الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

	ألف دولار أمريكي	
	2025	2024
أتعاب أعضاء اللجنة الشرعية ومكافآتهم	267,631	246,897

إدارة المخاطر

تلتزم مجموعة البركة بالحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية ومستويات سيولة كافية، بما يضمن تحقيق قيمة مستدامة لجميع الأطراف المعنية. كما نحرص على إرساء توازن جيّد بين المخاطر والعوائد، ونتبنّى على مستوى المجموعة نهجًا معتدلاً للمخاطر، والذي يشكّل بدوره جزءًا أساسيًا من استراتيجيتنا. ويعكس بيان المخاطر المعتدل نهجًا متوازنًا، حيث تكون المجموعة على استعداد لقبول قدر متوسط من المخاطر مقابل إمكانية تحقيق عوائد أعلى. كما نقوم بإجراء تقييم دقيق وشامل ومستمر لتبعات المخاطر والعوائد المترتبة على عملياتنا.

وتُعد إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من إطار إدارة الأعمال في أي مؤسسة. وتعتبر الإدارة الفعّالة للمخاطر أمرًا ضروريًا لتمكين المجموعة من السيطرة على تعرضات المخاطر القائمة، ومساعدتها على تحمّل مستوى معين من المخاطر دون التأثير بشكل كبير على العوائد. وعليه، تمثل إدارة المخاطر جزءًا محوريًا من الإدارة المالية والتشغيلية للمجموعة. ويوفر إطار إدارة المخاطر المؤسسية رؤى متعمّقة لبيان المخاطر الخاص بالمجموعة، ومستوى تغطية منظومة إدارة المخاطر وكفاءتها ككل. لذا فإنه يعتبر نهجًا متكاملاً ومستدامًا يعمل بشكل متواصل على تقييم وتحسين ومراقبة الأسلوب الذي تدير به المؤسسة بيان مخاطرها المتغيّر.

لضمان فاعلية إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قادرين على الاعتماد على خطوط عمل كافية، بما في ذلك الوظائف الرقابية داخل المجموعة. بناءً عليه وكجزء من الهيكل العام للحوكمة وإدارة المخاطر، تعتمد المجموعة نموذج «الخطوط الثلاثة للدفاع» (Three Lines of Defense -LOD) لشرح العلاقة بين هذه الوظائف وكدليل لكيفية تقسيم المسؤوليات.

1. **خط الدفاع الأول (أصحاب المخاطر):** الوظائف التي تمتلك المخاطر وتديرها. يندرج تحت هذا الخط الإدارة التشغيلية المسؤولة عن تملك المخاطر ويتم مساءلتها عن المخاطر والتحكم فيها وتفاديها. تشمل هذه بشكل أساسي الوظائف أو الإدارات العاملة في المكتب الأمامي (Front office) التي تتعامل مع العملاء والمسؤولة عن أنشطة مثل التمويل.
2. **خط الدفاع الثاني (مراقبة المخاطر):** المهام التي تشرف أو تتخصص في إدارة المخاطر والامتثال. يندرج تحت هذا الأنشطة التي تغطيها عدة مكونات للحوكمة الداخلية (الامتثال، المخاطر، المالية، الشؤون القانونية، العمليات، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الإدارات المماثلة). علاوة على ذلك، فإنه يراقب ويسهل تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة من قبل الإدارة التشغيلية ويساعد أصحاب المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المناسبة المتعلقة بالمخاطر داخل المجموعة.

ويشمل أيضًا وظيفة تنسيق الشريعة وتنفيذها، والتي تضمن أن جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة التي تقوم بها المجموعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

3. **خط الدفاع الثالث (ضمان المخاطر):** الوظائف التي تقدم تأكيدات مستقلة (كالتدقيق الداخلي) تشكل خط الدفاع الثالث. توفر وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة، من خلال نهج قائم على تقييم المخاطر لعملها، تأكيدًا لمجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية من مدى فاعلية البنك في تقييم وإدارة مخاطر ويتضمن ضمانات بشأن فاعلية خطي الدفاع الأول والثاني. وهي تشمل جميع عناصر إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك (من تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر والاستجابة لها، إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر) وجميع فئات الأهداف التنظيمية: الاستراتيجية والأخلاقية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يعد قسم التدقيق الداخلي الشرعي المستقل أيضًا ركيزة مهمة لخط الدفاع الثالث.

إجمالاً، يضمن هذا النهج أن المجموعة قادرة على تنمية أعمالها دون تحمل مخاطر لا داعي لها يمكن أن تؤثر على كفاية رأس المال وعوائد المساهمين وفي النهاية علامتها التجارية وسمعتها.

- الدور والمسؤوليات الرئيسية لإدارة مخاطر المجموعة تتضمن ما يلي:
- تطوير وتنفيذ إطار عمل مخاطر المجموعة والسياسات والإجراءات المتوافقة مع التوجيهات التنظيمية.
- التأكد من أن وظيفة إدارة المخاطر مجهزة بشكل كاف بالأنظمة والعمليات والمنهجيات والخبرة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها ومراقبتها بشكل مناسب وفعال على مستوى المركز الرئيسي، هذا مع الأخذ بالاعتبار أن المسؤوليات الأساسية تقع على عاتق الوحدات التابعة ومجالسها المستقلة الفردية في حد ذاتها.
- تطوير بيان قابلية المخاطر للمجموعة وكذلك إرشادات إدارة المخاطر لوحدات المجموعة / الشركات التابعة.
- مراجعة حدود المخاطر الموحدة ومراقبتها والإبلاغ عنها بانتظام (كما هو محدد في سياسة تقبل المخاطر للمجموعة) للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- الإشراف على إدارة مخاطر الوحدات التابعة للمجموعة ومراعاة المتطلبات القانونية والحوكمة التي تنطبق على الوحدات التابعة بشكل فردي وكذلك بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة للمجموعة.

إدارة المخاطر (تتمة)

- مراقبة التعرضات على مستوى المجموعة / الموحدة من حيث تركيزات المخاطر والاختلالات ونقاط الضعف والتوصية بإجراءات تصحيحية عند الحاجة.
- مراجعة وتحليل المحفظة الائتمانية للمجموعة لاكتشاف المخاطر والتركيزات وتنبيه وتقديم المشورة للّجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة وفقًا لذلك.
- المراجعة والمعالجة والموافقة المركزية على طلبات الائتمان لقطاع المؤسسات المالية على مستوى جميع الوحدات التابعة.
- تعزيز ثقافة قوية للمخاطر (بما في ذلك التدريب على تحديد وقياس المخاطر وتطوير الكوادر البشرية) داخل نموذج التشغيل الحالي للمجموعة وإطار الحوكمة.

تخضع كل الوحدات التابعة للمجموعة لمجالس الإدارة الخاصة بها. كما تتبع جميع وحدات المجموعة سياسات وإجراءات ائتمانية ومخاطر موثقة ومكتوبة تعكس السياسات على مستوى المجموعة، وعلى هذا النحو، تضمن وجود إدارة سليمة للمخاطر.

تم وضع إطار عمل لإدارة المخاطر، والذي يحدد الفئات الرئيسية للمخاطر التي تتعرض لها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. وتتم مناقشة كل من هذه المخاطر الرئيسية أدناه: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السمعة، ومخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية، ومخاطر الجرائم المالية، ومخاطر المناخ، ومخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية. وتندرج تحت كل فئة من فئات المخاطر الرئيسية مخاطر فرعية، والتي تعتبر جزءًا من تصنيف المخاطر لدى مجموعة البركة. وتتم مناقشة كل من هذه المخاطر الرئيسية أدناه:

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناجمة عن إخفاق طرف آخر في الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو تدهور الجدارة الائتمانية لطرف مُلزَم / جهة مُصدرة.

مخاطر عجز الطرف الآخر - هي مخاطر إخفاق طرف آخر في الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه المجموعة.

المخاطر السيادية - هي مخاطر عجز الطرف الآخر المتعلقة بالكيانات السيادية، بغض النظر عن العملة المستخدمة في المعاملة.

مخاطر التسوية - هي مخاطر تعثر طرف آخر في إتمام المعاملات قيد التسوية، حين يتم تسليم القيمة إلى هذا الطرف دون استلام المقابل.

مخاطر ائتمان الجهة المُصدرة - هي مخاطر انخفاض قيمة ورقة مالية نتيجة لتدهور الجدارة الائتمانية للجهة المُصدرة (مثل تغير التصنيف الائتماني للجهة المُصدرة).

مخاطر التركّز - تنشأ عن توزيع المخاطر ذات الصلة بشكل غير متكافئ على مستوى المحفظة (مثل تركّز التعرضات على قطاع أو إقليم جغرافي معين أو منتجات معينة)، أو تركّز التعرضات على طرف آخر معين (مثل أصل التمويل والضمانات).

المخاطر العابرة للحدود (مخاطر التحويل) - هي مخاطر تعذّر تحويل أموال بالعملة الأجنبية من دولة معينة نتيجة إجراءات اتخذتها السلطات في هذه الدولة، أو بسبب أحداث أخرى.

مخاطر الاقتصاد الكلي - هي مخاطر حدوث ركود للاقتصاد الكلي يترتب عليه تأثير سلبي على جودة أصولنا أو ربحية أعمالنا (مخاطر التعثر الجماعي للمدينين).

تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من أنشطة التمويل/الإقراض المباشر، وتمويل التجارة والاستثمارات، كما قد تنشأ كذلك من منتجات أخرى مثل الضمانات والمشتقات المالية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم توافر السيولة / مصادر التمويل أو عدم كفاية رأس المال، مما يؤدي إلى تعذر الوفاء بالالتزامات أو الإخفاق في تلبية المتطلبات التنظيمية، بما في ذلك مخاطر التأثير السلبي على الأرباح أو رأس المال نتيجة التعرض لمخاطر تقلبات صرف العملة الأجنبية سواء على المستوى الهيكلي أو على مستوى المعاملات، هذا بالإضافة إلى تغيّر معدلات الربح في السوق.

مخاطر سيولة التمويل: هي مخاطر تعثر المجموعة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، أو تمويل الزيادات في الأصول عند حلول آجالها، دون تكبّد تكاليف أو خسائر غير مقبولة.

مخاطر سيولة السوق: هي مخاطر كامنة في السوق تنجم عن تقلبات الأسعار الناشئة من اختلاف أنماط التداول في الأوراق المالية المتنوعة.

لا تعتمد مجموعة البركة على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضًا مطلوبًا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في بلدانها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي. وتكون كل وحدة تابعة مسؤولة أيضًا عن مراقبة نسب تغطية السيولة لديها وصافي نسب التمويل المستقر بصفة دورية ومستمرة.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن تغيّر قيمة البنود المُدرجة في الميزانية والبنود غير المدرجة فيها والناجمة بدورها عن تذبذب أسعار السوق، بما في ذلك معدلات الربح وأسعار صرف العملة وأسعار السلع وقيمة حقوق الملكية، وهي كما يلي:

مخاطر معدل الربح: مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى.

مخاطر العملات: هي مخاطر تغيّر أسعار صرف العملات وتقلباتها، ودرجة الارتباط بين العملات المختلفة. وتشمل كذلك مخاطر تغيّر قيمة الأرباح المحققة في الخارج عند تحويلها إلى عملة الأساس.

مخاطر الأسهم: هي مخاطر تغيّر أسعار الأسهم وتقلباتها، ودرجة الارتباط بين الأسهم (المؤشرات) المختلفة، وتغيّر توزيعات الأرباح.

مخاطر السلع: هي مخاطر تغيّر أسعار السلع وتقلباتها، ودرجة الارتباط بين السلع المختلفة.

مخاطر سيولة السوق: هي مخاطر عدم كفاية السيولة في السوق، مما يحول دون تسييل الأصول ضمن نطاق هامش السعر السائد في السوق.

مخاطر الجهة المُصدرة (المحددة): هي مخاطر انخفاض قيمة ورقة مالية بسبب ظروف خاصة بالجهة المُصدرة تحديدًا (والتي تظهر عند تقييمها وفق القيمة العادلة / سعر السوق).

المخاطر الاستراتيجية

تتمثل المخاطر الاستراتيجية في المخاطر التي قد تهدد خطط الأعمال والأهداف الاستراتيجية نتيجة لسوء التنفيذ، أو العجز عن التكيّف مع تغيّرات البيئة الخارجية، أو الإخفاق في تلبية توقعات الأطراف المعنية.

مخاطر التوجّه الاستراتيجي: هي مخاطر عدم امتلاك المجموعة أو الوحدة التابعة نموذج تشغيل مستهدف مُحدّث قادر على مواكبة التغيّرات في بيئة التشغيل، أو الإخفاق في مواءمة نموذج التشغيل المستهدف مع استراتيجية المجموعة.

- مخاطر التنفيذ الاستراتيجي - هي مخاطر عجز المجموعة أو الوحدة التابعة عن تحقيق الأهداف أو تنفيذ المبادرات الرئيسية المحددة ضمن نموذج التشغيل المستهدف أو الخطط الاستراتيجية.
- مخاطر المعاملات الاستراتيجية - هي مخاطر تعذر إنجاز عمليات الاستحواذ أو التخارج أو الإغلاق المعلن عنها ضمن الإطار الزمني المحدد.

إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إجراءات داخلية، إلى جانب آليات للمتابعة والرقابة. كما تتم معالجة المخاطر القانونية من خلال التشاور الفعّال مع مستشارين قانونيين داخليين وخارجيين. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي بدأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيًا على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال للإجراءات الرقابية الأساسية.

تواصل مجموعة البركة تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر، حيث قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص إجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول. لدى المجموعة إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات التي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة.

مخاطر السمعة

يتم تعريف مخاطر السمعة على أنها مخاطر الخسائر غير المباشرة الناشئة عن تراجع سمعة المؤسسة بين واحد أو أكثر من أصحاب المصلحة. وهذا يمكن أن يعرض المؤسسة للمقاضاة أو الخسارة المالية أو الإضرار بسمعتها. السمعة هي مجموعة من التصورات والمعتقدات، في الماضي والحاضر، والتي تكمن في وعي الأطراف المعنية في البنك - أي العملاء، وشركاء الأعمال، والموظفين، والمستثمرين، والمحللين، والمجتمعات، والمنظمين، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية والجمهور في جميع أنحاء العالم. وغالبًا ما يتم بناء هذه التصورات والمعتقدات على مدى سنوات عديدة؛ كل عملية اتصال، كل ذكر في وسائل الإعلام، كل شائعة، أي تسريبات، ستلعب دورها في تكوين انطباع عام عن مكانة البنك.

مخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال للقوانين التنظيمية على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيرًا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة ووحداتها التابعة تبذل جهودًا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال.

مخاطر الجرائم المالية

مخاطر الجرائم المالية تتمثل في مخاطر استغلال منتجات مجموعة البركة وخدماتها في أنشطة إجرامية. ويشمل ذلك الاحتيال والرشوة والفساد، والتهرب الضريبي، ومخالفة ضوابط العقوبات والتصدير، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار الأسلحة. وعليه، تخضع المنتجات للحوكمة للتحقق من مدى ملاءمتها وحساسيتها لأي نشاط إجرامي. وتوجد سياسات وإجراءات مفصّلة لمختلف جوانب مكافحة الجرائم المالية وضمان الامتثال لذلك.

مخاطر المناخ

ترتبط مخاطر المناخ بالتأثيرات المالية وغير المالية التي قد تنشأ عن تغيّر المناخ والتحوّل نحو اقتصاد أكثر اخضرارًا. وتتمثل الدوافع الرئيسية لمخاطر المناخ في المخاطر الفرعية المادية والانتقالية. وما زالت هذه الفئة من المخاطر في مرحلة التطور، وتعتمد على السياسات والتوجهات الحكومية، ومن ثم يتم العمل حاليًا على تقييمها، كما سيتم وضع أطر عمل خاصة بها في الوقت المناسب حسبما يلزم.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضًا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال لمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكّم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على تصديق الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / ملاءة رأس المال

يشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110% يجب أن يتم احتساب رأس المال التنظيمي لجميع شركات الاستثمار في البحرين على أساس حقوق المساهمين. ويجب على شركة الاستثمار أيضًا أن تحتفظ بموارد بشرية ومالية كافية وغيرها من الموارد المطلوبة لإدارة الأعمال بطريقة عادية.

لجنة الرقمنة وتقنية المعلومات وأمن المعلومات

تحكم لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وتدعم استراتيجيات وسياسات ومشاريع ومبادرات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات عبر المقر الرئيسي لمجموعة البركة والوحدات التابعة، وتضمن توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، فضلاً عن الاستراتيجية المحلية لكل وحدة تابعة. تراقب المجموعة بشكل دوري تلك الاستراتيجيات عبر كل الوحدات التابعة لمجموعة البركة للتأكد من أنها تمكن استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

تعمل جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة على تنفيذ استراتيجياتها الخاصة للتحول الرقمي بما يتماشى مع أفضل الممارسات المعتمدة في القطاع ويلبّي المتطلبات الحالية للسوق. تقوم هذه الوحدات الفرعية حاليًا بإطلاق حلول وميزات جديدة كجزء من رحلتها للتحول الرقمي، بما في ذلك التطبيقات المصرفية المتطورة عبر الهاتف النقال والمحافظ وميزة التسجيل الرقمي للعملاء وأتمتة المكاتب الخلفية وروبوتات المحادثة ومبادرات الصيرفة المفتوحة المختلفة والفروع الرقمية وغيرها.

وفي الوقت ذاته، يعمل العديد من الوحدات التابعة حاليًا على إحلال أنظمة مصرفية أساسية حديثة ومتطورة محل أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة. وتقدم الوحدات التابعة الآن حلولاً جديدة في مجالات عدة مثل الأتمتة والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات الروبوتية.

ولدى كل وحدة فرعية خطة لضمان استمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث وتتم مراجعة وإجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تحت وحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC)

بخصوص الإفصاح عن حالات عدم الامتثال (مبدأ الامتثال أو التفسير)، وبناء على تقييم الامتثال المستقل والذي أجري في عام 2025 ، فإن مجموعة البركة (ABG) ممتثلة تمامًا لمتطلبات حوكمة الشركات الموضحة في وحدة الضوابط الرقابية عالية المستوى (HC) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في الدليل الإرشادي الخاص به.

المساهمون الذين تبلغ نسبة حصتهم أكثر من 5% هم كما يلي:

الرقم المسلسل	اسم المساهم	نوع المساهم	الجنسية / بلد التسجيل	المساهمون كما في 31/12/2025	نسبة رأس المال كما في 31/12/2025
1	شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب.	شركة	البحرين	784,882,224	%63.15
2	شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	شركة	جزر كايمان	240,173,054	%19.32
3	عبد الله عبد العزيز الراجحي	فرد	سعودي	87,313,197	%7.03
	مساهمون آخرون من الأفراد والمؤسسات (حصتهم جميعًا أقل من 5%)		--	130,511,280	%10.50
				1,242,879,755	%100.00

التمويل الاجتماعي والمستدام

تلتزم مجموعة البركة التزامًا تامًا بمسؤولياتها البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع المناطق التي تعمل فيها. ففي العام 2025، أحرزت المجموعة تقدمًا كبيرًا في المبادرات ذات الصلة، وذلك من خلال دمج برامج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة على نطاق أوسع، وتعزيز التزامها بالممارسات الأخلاقية والتنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي.

احتفلت المجموعة بيوم البركة السنوي الرابع من خلال تنفيذ سلسلة من المبادرات البيئية والمجتمعية التي شارك فيها أكثر من 150 موظفًا من موظفي مجموعة البركة حول العالم. وقد استفاد منها المئات من الأفراد والعائلات والبيئات الفطرية في البلدان التي تعمل فيها وحدات المجموعة، مما يعكس التزام المجموعة الراسخ بمبادئ الاستدامة وحرصها على تعزيز الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمتمثل في «الحياة في البرّ».

في مملكة البحرين، تم تنفيذ مبادرات لزراعة الأشجار والنباتات وزيادة المساحات الخضراء قرب مقر المجموعة الرئيسي. أما على مستوى شبكة الوحدات الدولية، فقد نفّذت مجموعة البركة عددًا من المبادرات الفعّالة التي ساهمت في دعم الاستدامة البيئية، وحماية التنوّع البيولوجي، كما عزّزت إشراك المجتمعات المحلية.

كذلك نُظمت جلسة توعوية عبر الاتصال المرئي لـ600 مشارك من الوحدات التابعة للمجموعة تناولت مفاهيم الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومبادئها، إضافة إلى أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، مع تركيز خاص على الهدف الخامس عشر المتمثل في «الحياة في البرّ». ناقشت الجلسة الاستدامة على المستويين المؤسسي والفردي، إذ سلّطت الضوء على كيفية ترسيخ الاستدامة كركيزة أساسية لاستراتيجيات الأعمال وأطر الحوكمة وعملية اتخاذ القرارات التشغيلية، كما تطرّقت إلى أهمية السلوك الفردي ودوره في دمج الممارسات البيئية المسؤولة ضمن أنشطة الحياة اليومية.

في باكستان والأردن، تم إطلاق حملات واسعة لزراعة الأشجار بالتعاون مع الجامعات والمدارس والبلديات لزيادة المساحات الخضراء وتعزيز الغطاء النباتي، والارتقاء بمستوى الوعي البيئي لدى الطلبة والمجتمعات المحلية في الوقت ذاته.

وفي تونس وجنوب إفريقيا، ركّزت المجموعة على حماية النُظم البيئية من خلال إطلاق حملات ضخمة لتنظيف الغابات والمحميات الطبيعية، مما ساهم في استعادة صحة النُظم البيئية وتجديدها. كما أسفرت هذه الحملات عن أثر مجتمعي ملموس، حيث وفّرت فرص عمل مؤقتة، ودعمت منظمات رعاية الحيوان.

وفي تركيا، تم توظيف تقنيات مبتكرة لإعادة التشجير، حيث استُخدمت الطائرات المسيّرة لنشر كرات البذور في المناطق المتضرّرة من حرائق الغابات، هذا إلى جانب مبادرات إشراك الموظفين التي ساعدت على تعزيز الوعي الزراعي. وفي مصر، تم دمج التثقيف البيئي ضمن أنشطة التنمية المجتمعية من خلال برنامج لزراعة الأشجار في المدارس، والذي صُمم لتحقيق عائد اقتصادي مستدام وفوائد بيئية طويلة الأجل.

انطلاقًا من هذه الجهود، حرصت مجموعة البركة على تحسين ممارسات الحوكمة لديها من خلال توظيف نُظم حديثة ومتقدّمة وأدوات مؤتمتة لتعزيز الامتثال على مستوى جميع العمليات. واستثمرت المجموعة أيضًا في تنمية قدرات كوادر العمل، إذ قدّمت برامجًا تدريبية متخصصة في مجالات الأخلاقيات وإدارة المخاطر والامتثال. علاوة على ذلك، قامت مجموعة البركة بتعميم سياساتها وإجراءاتها الخاصة بمكافحة الفساد على جميع الموظفين، فضلاً عن ضمان الالتزام بها على جميع مستويات المؤسسة من خلال عقد البرامج التدريبية والمحاضرات التوعوية بشكل دوري منتظم.

وتظل الشفافية والمساءلة من أهم ركائز نهج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى مجموعة البركة. وعليه، طبّقت المجموعة عمليات متكاملة وشاملة لجمع البيانات، كما تلتزم بالمعايير العالمية المُعترف بها، بما في ذلك معايير المبادرة العالمية للتقارير، وأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، والمبادئ الإسلامية. وتتم متابعة مؤشرات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بمنتهى الدقة، وستتم مشاركة النتائج من خلال التقرير المعني لعام 2025، والذي يتوافق مع التوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بشأن إعداد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية. ويعمل هذا التقرير على إبقاء جميع الأطراف ذات العلاقة على اطلاع بأداء مجموعة البركة في مجال الاستدامة وممارسات الحوكمة.

في العام 2025، بلغ المعدل الإجمالي للتنوّع بين الجنسين على مستوى المقر الرئيسي لمجموعة البركة 26.2%، كما تمثل المرأة نسبة 7.7% من قيادته العليا. وحافظت المجموعة على التزامها بتحسين نسبة تمثيل المرأة في المستويات القيادية، وذلك إيمانًا منها بأهمية التنوّع كأحد أهم محركات مسيرة الابتكار والنمو الاستراتيجي. وتوجد لدى المجموعة مبادرات لدعم ممارسات الشمول والإدماج داخل مكان العمل، والنهوض بدور المرأة وإسهاماتها على مستوى المؤسسة.

وبالتطلّع إلى العام 2026، تتضمن أولويات مجموعة البركة تعزيز التنوّع بين الجنسين، والارتقاء بمستويات إشراك المجتمعات المحلية من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية الفعّالة ذات الأثر الملموس، وتوظيف التكنولوجيا لتحسين أُطر الامتثال والحوكمة. وفي إطار مسيرتنا لتعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، نعمل على رصد وتقييم مدى تأثيرنا على الأطراف المعنية الداخلية والخارجية، وذلك من أجل وضع إطار شامل يتوافق مع قيمنا وأهداف الاستدامة طويلة الأجل بالمجموعة. علاوة على ذلك، نؤمن بأهمية التمويل الاجتماعي والمستدام، كما نتخذ خطوات فاعلة لدمج هذه الاعتبارات ضمن عملية اتخاذ قرارات التمويل عبر وحداتنا التابعة، ونهدف إلى منح الأولوية للمشاريع التي تثمر عن قيمة ملموسة ومفيدة، وترتقي بجودة الحياة في مجتمعاتنا المحلية.

المدققون الخارجيون

بالنسبة لسنة 2025، بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية والربع السنوية 210,000 دولار أمريكي وبلغت أتعاب التصديق الأخرى 45,150 دولار أمريكي.

20 شعبان 1447

8 فبراير 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الشرعي للهيئة الشرعية الموحدة

عن العام المالي المنتهى في 31 ديسمبر 2025

الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إلى السادة مساهمي مجموعة البركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تقرير الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة لعام 2025

استناداً إلى أحكام المادة (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة، واستشعاراً لمسؤوليتها تجاه مساهمي المجموعة ووحداتها التابعة، ترفع الهيئة الشرعية الموحدة تقريرها السنوي عن أعمال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

أولاً: نشاط الهيئة ولجنتها التنفيذية

واصلت الهيئة الشرعية الموحدة ولجنتها التنفيذية مهامهما الرقابية خلال العام المالي المنصرم عبر عقد سلسلة من الاجتماعات الدورية بلغت ستة اجتماعات للهيئة وخمسة للجنة التنفيذية صدر عنهما ثلاثة وعشرون قرارا وعشرون توصية

ثانيا: الرقابة والتدقيق الشرعي

قامت الهيئة بمراجعة شاملة لثمانية تقارير تفصيلية أعدتها كل من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي ووحدة التنسيق والتنفيذ الشرعي (المراقب الشرعي) بالمركز الرئيسي، وقد ركزت هذه التقارير على:

- مراجعة أعمال الخزينة والعمليات المالية للمجموعة ووحداتها.
- التحقق من التزام الوحدات بأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير المعتمدة.

إذ نتج عن عمليات المراجعة والتدقيق الشرعي رصد عدد من الملاحظات الشرعية؛ وقد باشرت الهيئة معالجتها وتصويبها وفق الضوابط المعتمدة، وذلك من خلال قنوات التواصل المباشر مع الوحدات المعنية وبالتنسيق المباشر مع هيئاتها الشرعية المحلية، بما يضمن أعلى درجات الامتثال لقرارات الهيئة الشرعية الموحدة وتحقيق الالتزام في كافة المعاملات

ثالثا: مراجعة القوائم المالية للعام المنتهي في2025/12/31

درست الهيئة القوائم المالية الخاصة بالوحدات كما اطلعت على التقارير الشرعية الخاصة بهذه القوائم والصادرة عن الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة للعام 2025. كما درست الهيئة المركز المالي للمجموعة وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

رابعا: احتساب الزكاة

راجعت الهيئة عملية احتساب الزكاة من خلال القائمة الزكوية المشتملة على الموجودات والمطلوبات وما يندرج في الوعاء الزكوي وما يحسم منه وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (39) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة. وقد بلغ مجموع الزكاة المستحقة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر2025 بعد استبعاد زكاة الوحدات التي تخرج زكاتها مباشرة مليونا ومائة واثنان وثلاثين ألف دولاراً أمريكياً (1,131,664) تسعة (9) سنتات لكل 100 سهم وإخراج الزكاة يحتاج الى تفويض من المساهمين. وفي حالة عدم تفويضهم فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم بأنفسهم.

وبحسب رأي الهيئة

1. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر2025 لم يظهر لنا فيها مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في الجملة.
2. إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. إن جميع المكاسب التي تحققت من طرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد صرفتها المجموعة ووحداتها في أغراض خيرية.
4. إن حساب الزكاة المرفق تم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (39) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

خامسا: مسؤولية الإدارة التنفيذية

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وتمكين الهيئات الشرعية من الاطلاع على العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات الشرعية بحكمها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة الشرعية الموحدة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وختاما تتوجه الهيئة الشرعية الموحدة بالشكر للسادة أعضاء مجلس الإدارة وللإدارة التنفيذية بالمجموعة لبذلهم الجهد في تحقيق النتائج الطيبة التي نرجو الله أن يبارك فيها ونسأله سبحانه وتعالى المزيد من فضله.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الرئيس

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري

الأعضاء

الشيخ الدكتور العياشي فداد | الشيخ الأستاذ يوسف حسن خلاوي | الشيخ الدكتور عبدالله المنيع | الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود

ببيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	ألف دولار أمريكي
حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم	1,373,063
تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وبنك البركة الإسلامي حيث تدفع الزكاة مباشرة	(385,100)
رأس المال الدائم فئة 1	(400,000)
صافي الحقوق الخاضعة للزكاة	**587,963**
مطروح منه:	
مشاركة ذات أصول غير زكوية	(27,549)
استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية	(103,464)
إجارة منتهية بالتمليك	(192,200)
استثمارات عقارية طويلة الأجل	(10,268)
عقارات ومعدات	(131,241)
أصول غير ملموسة	(41,351)
الأصول غير الزكوية في الشركات الزميلة	(99)
مصروفات مدفوعة مقدماً	(20,073)
الأصول الضريبية المؤجلة	(34,237)
مضاف إليه:	
بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام	661
المطلوبات الضريبية المؤجلة	9,211
مخصص مكافئات نهاية الخدمة للموظفين	4,954
مجموع الوعاء الزكوي	**43,914**
نسبة الزكاة	% 2.577
مجموع الزكاة المستحقة	1,132
عدد الأسهم بالآلاف	1,211,500
الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)	0.09

تقرير مدفعي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين في
مجموعه البركة ش.م.ب. (م)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لمجموعة البركة ش.م.ب.(م) («الشركة») وشركاتها التابعة («المجموعة») كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية، وبيان التغيرات في الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 ؛
- القائمة الموحدة للدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للدخل والمنسوبات المتعلقة بشبه الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتغيرات في الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير.

ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسا لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هي مطبقة على عمليات تدقيق البيانات المالية لكيانات المصلحة العامة ومتطلبات السلوك الأخلاقي المتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات ولمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية.

برايس وترهاوس كوبرز ام .إي ليمتد
مكتب 4701، مبنى 1459، طريق 4626، مجمع 346، الطابق 47
البرج الغربي، مرفأ البحرين المالي، ص.ب 60771، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: 97317118800+ فاكس : 97317540556+ ، القيد 1-47378, www.pwc.com

منهجية التدقيق لدينا

نظرة عامة

أمر التدقيق الرئيسي	• مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات التمويلية

كجزء من تصميم تدقيقنا، حددنا الأهمية النسبية وقمنا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. على وجه الخصوص، نظرنا في الحالات التي أصدر فيها مجلس الإدارة أحكاما ذاتية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت وضع افتراضات والنظر في الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات التدقيق التي قمنا بها، عالجنا أيضا مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل خطر الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال.

لقد صممنا نطاق تدقيقنا من أجل أداء عمل كاف لتمكيننا من إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ في الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، والصناعة التي تزاولها المجموعة.والعمليات والضوابط المحاسبية، والصناعة التي تزاولها المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول هذه الأمور.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

منهجية التدقيق لدينا (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول تدقيقنا لأمر التدقيق
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات التمويلية يمثل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة أفضل تقديرات مجلس الإدارة لخسائر الائتمان الناشئة من الذمم المدينة. كما هو موضح في السياسات المحاسبية الهامة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة، فقد تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم 30 . تعتبر التسهيلات التمويلية للمجموعة، أي الذمم المدينة والمبالغ المستحقة من البنوك والاستثمارات التشاركية والإجارة المنتهية بالتمليك التي يبلغ مجموعها 18,440مليون دولار أمريكي والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات صلة البالغة 735 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2025 مهمة بالنسبة للمجموعة. لقد ركزنا على هذا المجال نظرا لأهمية المبالغ المعنية، ولأن مجلس الإدارة يتخذ أحكاما معقدة وذاتية بشأن مبلغ وتوقيت الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان ليعكس العوامل التالية: • تحديث العوامل الاقتصادية الكلية بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط. • تحديد معيار الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. • اختيار نماذج مناسبة وافتراضات لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك احتمالية التعثر، معدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر. • تعديلات على النماذج على أساس الترجيح المخصص للحالة الأساسية، وأفضل وأسوأ السيناريوهات. • تحديد مجموعات من الموجودات المماثلة لغرض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. • تحديد متطلبات الإفصاح وفقا لمعيار المحاسبة المالي رقم 30. تم تقديم المعلومات حول مخاطر الائتمان بما في ذلك إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة في الإيضاح رقم 30 حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	**تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:** • قمنا بتقييم واختبار عينة من الضوابط الرئيسية حول إنشاء واعتماد التسهيلات التمويلية ومراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وحساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. • قمنا بتقييم مدى ملائمة السياسة المحاسبية للمجموعة لمخصص • خسائر الائتمان المتوقعة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30. • استخدمنا المتخصصين لدينا، على أساس العينة، لتقييم مدى معقولية منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة التي طورها مجلس الإدارة وطبقها بما في ذلك معايير نموذج المخاطر (احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر)، والمعلومات المستقبلية، والترجيح ذي العلاقة، والتحليل. • قمنا باختبار على أساس العينة مدى اكتمال ودقة مجموعات البيانات المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. • قمنا باختبار عينة من التسهيلات التمويلية لتحديد مدى ملاءمة وتطبيق معايير تصنيف المراحل. • حصلنا على عينات من أحدث المراجعات الائتمانية المتاحة وتحققنا من أنها تتضمن التقييم الملائم والتوثيق لقدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد (رأس المال والأرباح والرسوم). • أجرينا تقييماً مستقلا لتحديد مدى ملائمة افتراضات وضع المخصصات لعينة من تعرضات المرحلة الثالثة. وتم تكوين روية مستقلة حول مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناءً على معلومات مفصلة عن القرض والطرف المقابل المتاحة في ملفات الائتمان. • قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير الشرعي للهيئة الشرعية وتقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها) والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتقرير السنوي المتوقع إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. وعليه، ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين المكلفين بالحوكمة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
مجموعة البركة ش.م.ب.(م)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

تعد هذه البيانات المالية الموحدة وتعهد المجموعة بالعمل وفقا لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة المالية وقانون الشركات التجارية البحريني رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته (قانون الشركات التجارية)، وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع) وبالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية ليتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطا.

يعتبر مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي أعضاء مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي خطا جوهري، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطا، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سوف يكشف دوماً عن أي خطا جوهري في حال وجوده. تنشأ حالات الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن توثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الخطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها سواء مع وجود عدم تأكد مادي متصل بالأحداث أو الظروف التي قد تودي إلى شك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرارية. إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد مأدي، فإنه يطلب منا لفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات في الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فعلينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، قد تودي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى إيقاف استمرارية المجموعة.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلا.

- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له وملاحظات التدقيق المهمة، بما في ذلك أي قصور جوهري في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا امتثلنا لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، والتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها توثر على استقلاليتنا، والضمانات ذات الصلة عند الاقتضاء.

من خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين المكلفين بالحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية كبيرة في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي

فهي أمور التدقيق الرئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة لمثل هذا الإبلاغ.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
مجموعة البركة ش.م.ب.(م)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية والشرعية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع)، نقرر ما يلي:

- احتفظت الشركة بسجلات محاسبية ملائمة والبيانات المالية الموحدة تتفق معها؛
- إن المعلومات المالية المتضمنة في التقرير الشرعي للهيئة الشرعية الموحدة وتقرير مجلس الإدارة تتوافق مع البيانات المالية الموحدة؛
- لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة، خلال السنة، قد خالفت أيا من الأحكام المطبقة لقانون الشركات التجارية، وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع)، وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أنشطتها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أو على مركزها المالي كما في ذلك التاريخ؛ و
- تم تزويدنا بالتوضيحات والمعلومات المرضية من قبل مجلس الإدارة استجابة لجميع مطالبنا.

علاوة على ذلك، حددت هينة الرقابة الشرعية للمجموعة ان الشركة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية خلال الفترة قيد التدقيق.

الشريك المسؤول عن التدقيق الذي أسفر عن تقرير المدقق المستقل هذا هو إلياس أبي نخول.

رقم تسجيل الشريك:196
برايس ووترهاوس كوبرز ام إي ليمتد
المنامة، مملكة البحرين
24 فبراير2026

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	6,375,625	5,673,872
مبالغ مستحقة من البنوك	4	1,028,898	742,371
ذمم مدينة	5	12,507,527	10,263,735
استثمارات تشاركية	6	1,122,515	763,338
استثمارات	7	5,467,296	5,036,541
إجارة منتهية بالتمليك	8	3,047,234	2,449,568
عقارات ومعدات	9	535,420	484,443
موجودات أخرى	10	929,238	772,963
مجموع الموجودات		31,013,753	26,186,831
المطلوبات وشبه الحقوق وحقوق الملكية			
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		8,170,877	6,792,690
مبالغ مستحقة لبنوك		2,330,360	1,502,386
تمويلات طويلة الأجل	11	975,888	775,635
مطلوبات أخرى	12	1,351,122	1,140,569
مجموع المطلوبات		12,828,247	10,211,280
شبه الحقوق			
مؤسسات مالية		1,126,433	640,320
مؤسسات غير مالية وأفراد		14,871,540	13,338,157
مجموع شبه الحقوق	13	15,997,973	13,978,477
حقوق الملكية			
رأس المال	14	1,242,880	1,242,880
أسهم خزينة	14	(15,658)	(15,658)
علاوة إصدار أسهم		16,861	16,861
احتياطي قانوني		257,530	238,446
التغييرات المتراكمة في القيمة العادلة		99,200	80,482
احتياطي تحويل عملات أجنبية	14	(1,415,408)	(1,375,913)
أرباح مبقاة		787,656	657,695
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		973,061	844,793
صكوك (رأس المال فئة 1)	15	400,000	400,000
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك (رأس المال فئة 1)		1,373,061	1,244,793
حقوق غير مسيطرة		814,472	752,281
مجموع حقوق الملكية		2,187,533	1,997,074
مجموع المطلوبات وشبه الحقوق وحقوق الملكية		31,013,753	26,186,831

عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

حسام بن حاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
الدخل			
دخل من عقود التمويل	16	2,354,545	1,946,329
دخل من الاستثمارات	17	679,583	736,985
حصة المضارب في إدارة الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية		16,231	12,695
دخل رسوم وعمولات	19	326,559	257,704
دخل آخر	20	94,838	100,339
		3,471,756	3,054,052
الربح المدفوع على التمويل	21	(417,999)	(448,349)
مجموع الدخل التشغيلي قبل صافي الدخل العائد إلى شبه الحقوق		3,053,757	2,605,703
صافي الدخل العائد إلى شبه الحقوق		(1,737,280)	(1,515,365)
مجموع الدخل التشغيلي		1,316,477	1,090,338
المصروفات التشغيلية			
مصروفات الموظفين		396,349	337,168
استهلاك وإطفاء	22	62,971	48,724
مصروفات تشغيلية أخرى	23	252,745	218,334
مجموع المصروفات التشغيلية		712,065	604,226
صافي الدخل قبل صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال والضرائب		604,412	486,112
صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال	24	(143,766)	(90,384)
صافي الدخل قبل الضرائب		460,646	395,728
الضرائب		(103,822)	(87,211)
صافي الدخل للسنة		356,824	308,517
العائد إلى:			
حقوق حاملي أسهم الشركة الأم		190,837	157,324
حقوق غير مسيطرة		165,987	151,193
		356,824	308,517
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح – سنتات أمريكية	25	12.85	10.09

عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

حسام بن حاج عمر
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل للسنة		356,824	308,517
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر			
البنود التي قد لا يتم تصنيفها لاحقاً إلى القائمة الموحدة للدخل			
صافي التغير في القيمة العادلة للعقارات والمعدات		20,834	22,253
البنود التي قد يتم تصنيفها لاحقاً إلى القائمة الموحدة للدخل			
تحويل عملات أجنبية		(95,909)	(198,146)
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		10,891	15,636
صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		922	(824)
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمار في العقارات		(8)	-
ضريبة الدخل المتعلقة		(490)	(393)
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة		(63,760)	(161,474)
مجموع الدخل الشامل للسنة		293,064	147,043
العائد إلى:			
حقوق حاملي أسهم الشركة الأم		170,060	46,683
حقوق غير مسيطرة		123,004	100,360
		293,064	147,043

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل والمنسوبات المتعلقة بشبه الحقوق

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
مجموع الدخل التشغيلي قبل صافي الدخل العائد إلى شبه الحقوق		**3,053,757**	2,605,703
تعديلات على:			
ناقصاً: دخل من أصول ممولة ذاتياً		**(761,914)**	(644,206)
ناقصاً: حصة المجموعة من ربح إيرادات التمويل المشترك		**(189,273)**	(164,003)
ناقصاً: مصاريف عائدة إلى شبه الحقوق		**(12,093)**	(12,344)
ناقصاً: صافي مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان - العائد إلى شبه الحقوق		**(35,171)**	(18,011)
مجموع الدخل المتاح لحاملي شبه الحقوق		**2,055,306**	1,767,139
صافي الحركة في احتياطي معادلة الأرباح			
المخصصات خلال السنة		**(37,171)**	(47,411)
(مجموع الدخل العائد إلى حاملي شبه الحقوق (معدل للاحتياطيات		**2,018,135**	1,719,728
ناقصاً: حصة المجموعة كمضارب	18	**(334,531)**	(271,336)
إضافة: هبة من المضارب لأصحاب شبه الحقوق		**16,505**	19,562
صافي الدخل العائد إلى حاملي شبه الحقوق		**1,700,109**	1,467,954
صافي الحركة في احتياطي مخاطر الاستثمار			
المخصصات خلال السنة		**(38,159)**	(42,640)
المبلغ المستخدم خلال السنة		**-**	53,224
الربح القابل للتوزيع على شبه الحقوق		**1,661,950**	1,478,538
صافي الحركة في احتياطي معادلة الأرباح		**37,171**	47,411
صافي الحركة في احتياطي مخاطر الاستثمار		**38,159**	(10,584)
صافي الدخل العائد إلى شبه الحقوق		**1,737,280**	1,515,365

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك

	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للاستثمارات ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة في العقارات والمعدات ألف دولار أمريكي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	صكوك (رأس مال فئة 1) ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملكية ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2025	1,242,880	(15,658)	16,861	238,446	25,189	55,293	(1,375,913)	657,695	844,793	400,000	752,281	1,997,074
الدخل /(الخسارة) الشامل للسنة:												
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	190,837	190,837	-	165,987	356,824
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر	-	-	-	-	-	9,394	(39,495)	-	(20,777)	-	(42,983)	(63,760)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة	-	-	-	-	9,324	9,394	(39,495)	190,837	170,060	-	123,004	293,064
تحويل إلى احتياطي قانوني (إيضاح 14)	-	-	-	19,084	-	-	-	(19,840)	-	-	-	-
توزيعات أرباح الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(42,187)	(42,187)
زكاة مدفوعة بالنيابة عن المساهمين (إيضاح 14)	-	-	-	-	-	-	-	(1,404)	(1,404)	-	-	(1,404)
زكاة الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	(1,130)	(1,130)	-	(361)	(1,491)
توزيع الأرباح على رأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	(35,100)	(35,100)	-	-	(35,100)
الحركة المتعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	(4,158)	(4,158)	-	(13,263)	(17,421)
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(5,002)	(5,002)
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	1,242,880	(15,658)	16,861	257,530	34,513	64,687	(1,415,408)	787,656	973,061	400,000	814,472	2,187,533

الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك

	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للاستثمارات ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة في العقارات والمعدات ألف دولار أمريكي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	صكوك (رأس مال فئة 1) ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملكية ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2024	1,242,880	(15,658)	16,873	222,714	16,899	45,261	(1,246,905)	558,527	12,357	852,948	400,000	715,632	1,968,580
الحركة في أسهم الخزينة	-	-	(12)	-	-	-	-	-	-	(12)	-	-	(12)
الدخل /(الخسارة) الشامل للسنة:													
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	157,324	-	157,324	-	151,193	308,517
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر	-	-	-	-	8,290	10,032	(129,008)	45	-	(110,641)	-	(50,833)	(161,474)
مجموع الدخل / (الخسارة) الشامل للسنة	-	-	-	-	8,290	10,032	(129,008)	157,369	-	46,683	-	100,360	147,043
تحويل إلى احتياطي قانوني (إيضاح 14)	-	-	-	15,732	-	-	-	(15,732)	-	-	-	-	-
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	(12,357)	(12,357)	-	-	(12,357)
توزيعات أرباح الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(30,078)	(30,078)
زكاة مدفوعة بالنيابة عن المساهمين (إيضاح 14)	-	-	-	-	-	-	-	(576)	-	(576)	-	-	(576)
زكاة الشركات التابعة			-	-	-	-	-	(1,025)		(1,025)		(319)	(1,344)
توزيع الأرباح على رأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	(35,100)	-	(35,100)	-	-	(35,100)
الحركة المتعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	(5,768)	-	(5,768)	-	(13,266)	(19,034)
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(20,048)	(20,048)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	1,242,880	(15,658)	16,861	238,446	25,189	55,293	(1,375,913)	657,695	-	844,793	400,000	752,281	1,997,074

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاحات	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل قبل الضرائب		460,646	395,728
تعديلات على:			
استهلاك وإطفاء	22	62,971	48,724
استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك	16.3	330,739	180,739
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	17	(145,193)	(225,987)
خسارة / (مكسب) من بيع عقارات ومعدات	20	1,045	(6,825)
مكسب من بيع أصول أخرى	20	(24,227)	-
مكسب من بيع استثمارات عقارية	17	(2,332)	(1,491)
مكسب من بيع أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	17	(1,396)	(923)
مكسب من بيع أدوات حقوق ملكية وأدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	17	(96)	(17)
دخل من شركات زميلة ومشروع مشترك	17	(15,377)	(11,894)
صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال	24	143,766	90,384
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		810,546	468,438
صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
احتياطيات لدى بنوك مركزية		(660,670)	(162,341)
ذمم مدينة		(2,416,939)	(541,603)
استثمارات تشاركية		(556,826)	(255,074)
إجارة منتهية بالتمليك		(933,088)	(150,681)
موجودات أخرى		(178,220)	(143,541)
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		1,378,188	388,859
مبالغ مستحقة لبنوك		827,974	373,231
مطلوبات أخرى		157,781	(5,567)
شبه الحقوق		2,018,716	169,364
ضرائب مدفوعة		(77,183)	(123,139)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		370,279	17,946
الأنشطة الاستثمارية			
صافي (شراء) / مقبوضات من بيع استثمارات		(271,397)	655,797
صافي شراء ممتلكات ومعدات		(69,083)	(47,482)
أرباح مستلمة من الشركات الزميلة ومشروع مشترك		844	773
صافي الحركة في الاستثمار في الشركات الزميلة ومشروع مشترك		19,684	15,921
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية		(319,952)	625,009
الأنشطة التمويلية			
تمويلات طويلة الأجل		200,253	(1,371)
توزيعات أرباح مدفوعة لحاملي أسهم الشركة الأم		-	(12,357)
صافي التغيرات في أسهم الخزينة		-	(12)
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1		(35,100)	(35,100)
تغيرات متعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة		(4,158)	(5,768)
صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة		(49,013)	(45,407)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		111,982	(100,015)
تعديلات تحويل عملات أجنبية		(95,909)	(198,146)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		66,400	344,794
النقد وما في حكمه في 1 يناير		2,946,238	2,601,444
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	26	3,012,638	2,946,238

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	استثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2025	92,706	556,403	158,515	56,288	427,869	274,830	1,566,611
الودائع	73,650	187,978	63,283	-	80,823	76,463	482,197
السحوبات	(56,584)	(109,196)	(124,791)	(6,084)	(35,155)	(79,771)	(411,581)
الدخل بعد حسم المصروفات	-	39,693	1,755	3,051	28,418	20,256	93,173
حصة المضارب	-	(10,118)	-	(684)	(5,053)	(376)	(16,231)
تحويلات صرف عملات أجنبية / أخرى	355	(59,128)	-	(248)	(27,057)	(1,690)	(87,768)
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**110,127**	**605,632**	**98,762**	**52,323**	**469,845**	**289,712**	**1,626,401**
الرصيد في 1 يناير 2024	91,780	618,926	402,931	51,275	355,282	166,612	1,686,806
الودائع	246,007	234,354	25,120	4,824	132,568	143,181	786,054
السحوبات	(245,017)	(315,499)	(273,066)	(163)	(70,811)	(55,263)	(959,819)
الدخل بعد حسم المصروفات	-	33,840	3,530	636	14,373	20,786	73,165
حصة المضارب	-	(8,382)	-	(284)	(3,543)	(486)	(12,695)
تحويلات صرف عملات أجنبية / أخرى	(64)	(6,836)	-	-	-	-	(6,900)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	92,706	556,403	158,515	56,288	427,869	274,830	1,566,611

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 34 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

1. معلومات المنشأة والأنشطة

مجموعة البركة ش.م.ب - مقفلة ("الشركة" أو "مجموعة البركة") هي شركة مساهمة بحرينية مقفلة تأسست في مملكة البحرين في 27 يونيو 2002، بموجب السجل التجاري ("سجل تجاري") رقم 48915. تعمل الشركة في أنشطة شركات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا. عنوان المكتب المسجل للشركة هو خليج البحرين، ص.ب 1882، المنامة، مملكة البحرين.

تتكون الأنشطة الرئيسية لمجموعة البركة والشركات التابعة لها ("المجموعة") من الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الاستثمارية. تخضع الشركة للإشراف والتنظيم من قبل مصرف البحرين المركزي وفقًا لقواعد دفتر المجلد 4 - أعمال الاستثمار.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 23 فبراير 2026.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) التي تم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه العملة الوظيفية للمجموعة. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقًا للقواعد واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. تتطلب هذه القواعد واللوائح اعتماد جميع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي). وفقًا لإطار عمل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالنسبة للأمور التي لا تغطيها المعايير المحاسبية الدولية، تستخدم المجموعة متطلبات معايير التقارير المالية الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. يشار إلى هذا الإطار باسم "معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية".

امتثال تنظيمي

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي، في حين يتم تنظيم الشركات المصرفية التابعة لمجموعة البركة بشكل مباشر من قبل المشرفين المصرفيين المحليين، الذين يحددون ويراقبون متطلبات كفاية رأس المال الخاصة بهم.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل شركة استثمارية مقرها البحرين تحت الفئة 1 من المجلد 4 الحفاظ على حد أدنى لرأس مال قدره 1.0 مليون دينار بحريني والحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لا يقل عن 110%.

لم يتم فرض أي غرامات مالية من قبل مصرف البحرين المركزي خلال العام.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للشركة وشركاتها التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للشركة باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق غير المسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق غير المسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تتكون الحقوق غير المسيطرة من مبلغ تلك الحصص في تاريخ اندماج الأعمال الأصلي وحصة الحقوق غير المسيطرة في التغيرات في حقوق الملكية منذ تاريخ الاندماج. ينسب قائمة الدخل وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى المساهمين في الشركة الأم للشركة وإلى الحقوق غير المسيطرة، حتى لو أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحقوق غير المسيطرة.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

اساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للشركة والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

	نسبة الملكية لسنة 2025	نسبة الملكية لسنة 2024	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2025
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل الشركة					
بنك البركة الجزائر	**%55.67**	%55.67	1991	الجزائر	34
بنك البركة الإسلامي-البحرين	**%92.82**	%92.82	1984	البحرين	200
بنك البركة تونس	**%78.40**	%78.40	1983	تونس	44
بنك البركة مصر	**%73.47**	%73.47	1980	مصر	43
البنك الإسلامي الأردني	**%65.82**	%65.82	1978	الأردن	105
بنك البركة التركي للمشاركة	**%45.09**	%45.09	1985	تركيا	225
بنك البركة المحدود	**%64.51**	%64.51	1989	جنوب أفريقيا	9
بنك البركة السودان	**%75.73**	%75.73	1984	السودان	30

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظة بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة:

	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2025	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2024	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل الشركة					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	**%54.89**	%54.89	2010	باكستان
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	**%65.69**	%65.69	1987	الأردن
شركة السماحة للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	**%65.82**	%65.82	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	**%65.82**	%65.82	1998	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	**%65.82**	%65.82	2006	الأردن
البركة كابيتال الإسلامية للاستثمارات المالية	بنك البركة مصر	**%72.00**	%72.00	2018	مصر
شركة تنفيذ للاستثمار العقاري والتطوير العمراني	بنك البركة مصر	**%72.00**	%72.00	2022	مصر
البركة سيكار	بنك البركة تونس	**%78.39**	%78.39	2021	تونس
الأمانة تكافل	بنك البركة تونس	**%64.88**	%64.88	2023	تونس
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	**%64.51**	%64.51	1991	جنوب أفريقيا
البركة للخدمات المالية المحدودة	بنك البركة المحدود	**%64.51**	لا ينطبق	2025	جنوب أفريقيا
البركة لإدارة المحافظ	بنك البركة التركي للمشاركة	**%45.09**	%45.09	2018	تركيا
إنشا جي إم بي إيش	بنك البركة التركي للمشاركة	**%45.09**	%45.09	2018	ألمانيا

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، بإستثناء تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة الفعالة اعتباراً من 1 يناير 2025:

2.1 تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية مطابقة لتلك التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، باستثناء المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة والفعالة اعتباراً من 1 يناير 2025 كما يلي:

معيار المحاسبة المالية رقم 42 – العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 42 في عام 2022. ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم 12 السابق – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية لشركات التأمين الإسلامية. الهدف من هذا المعيار هو تحديد إجمالي متطلبات عرض البيانات المالية، والحد الأدنى من متطلبات محتويات والإفصاحات في البيانات المالية والهيكل الموصى به للبيانات المالية الذي يسهل العرض العادل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية لمؤسسات التكافل. سوف يكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع السماح بالتطبيق المبكر إذا تم اعتماده جنبًا إلى جنب مع معيار المحاسبة المالية 43 – المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير المعيار أعلاه.

لم يكن لاعتماد هذا المعيار أثر جوهري على عرض المجموعة وإفصاحاتها في القوائم المالية الموحدة.

معيار المحاسبة المالية 43 - المحاسبة عن التكافل: الاعتراف والقياس

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 43 في عام 2022. ويتناول الهدف من هذا المعيار مبادئ الاعتراف وقياس ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية بهدف تمثيل المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة لأصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي قراءة المعيار بالتزامن مع معيار المحاسبة المالي رقم 42 – العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل. يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع السماح بالاعتماد المبكر إذا تم اعتماده إلى جانب معيار المحاسبة المالية 42 – العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير المعيار أعلاه.

لم يكن لاعتماد هذا المعيار أثر جوهري على اعتراف وقياس المجموعة.

2.2 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد

معيار المحاسبة المالية 45 - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية 45 في عام 2023. وينص هذا المعيار على مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تسيطر فيها مؤسسة مالية إسلامية على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق الملكية. وعادة ما تكون هذه الأدوات (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في الميزانية العمومية ويتم الإبلاغ عنها باعتبارها من أشباه حقوق الملكية. كما يوفر هذا المعيار العامة للمحاسبة في الميزانية العمومية لأدوات الاستثمار التشاركي وأشباه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لأشباه حقوق الملكية. ويتناول كذلك إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات أشباه حقوق الملكية وبعض القضايا المحددة. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعده. وسوف تقوم المجموعة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 45 – شبه الحقوق (بما في ذلك حسابات الاستثمار) اعتبارا من تاريخ سريان المعيار.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية 46 – الأصول غير المدرجة في الميزانية الخاضعة للإدارة

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية 46 في عام 2023. ويحدد هذا المعيار معايير تصنيف الأصول غير المدرجة في الميزانية الخاضعة للإدارة، والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية. يشمل المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس واختيار واعتماد السياسات المحاسبية المتعلقة بالأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى جوانب محددة من التقارير المالية مثل انخفاض القيمة والالتزامات المرهقة من قبل المؤسسة. يشتمل المعيار أيضًا على متطلبات العرض والإفصاح التي تتماشى بشكل خاص مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" فيما يتعلق ببيان التغيرات في الأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة. يحل هذا المعيار، إلى جانب معيار المحاسبة المالية رقم 45 "شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"، محل معيار المحاسبة المالية رقم 27 "حسابات الاستثمار" السابق. يسري مفعول هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026 ويجب تطبيقه في نفس وقت اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 45 - شبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار). وسوف تقوم المجموعة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 46 – للأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة ضمن "بيان التغيرات في الأصول خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة" اعتبارا من تاريخ سريان المعيار.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد (تتمة)

معيارالمحاسبة المالية 48 – الهدايا والجوائز الترويجية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) المعيار المالي رقم 48 بتاريخ 9 ديسمبر2024. ويحدد هذا المعيار المتطلبات المحاسبية ومتطلبات التقارير المالية المتعلقة بالهدايا والجوائز الترويجية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، بما في ذلك أصحاب حسابات شبه الملكية وغيرهم من أصحاب حسابات الاستثمار. يُطبق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية 49 – إعداد التقارير المالية للمؤسسات العاملة في الاقتصادات شديدة التضخم

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 49 في 19 ديسمبر 2024. يوضح هذا المعيار المبادئ التي تحكم إعداد التقارير المالية للمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة من أيوفي والتي تعمل في اقتصادات مرتفعة التضخم، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ والقواعد الشرعية ذات الصلة ونماذج الأعمال الفريدة الخاصة بها. يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعده مع الحث على التبني المبكر.

لقد قامت المجموعة بإجراء تقييم مبكر لتأثير متطلبات هذا المعيار. يُرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 30 لمزيد من التفاصيل.

معيار المحاسبة المالية 50 – التقرير المالي للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية (بما في ذلك صناديق الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) المعيار المالي رقم 50 بتاريخ 24 ديسمبر 2024، والذي يُلغي ويحل محل المعيار السابق رقم 14 – "صناديق الاستثمار". يضع هذا المعيار المبادئ الخاصة بإعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية، حيث يحدد المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، والمحتويات الدنيا المطلوبة، والهيكل الموصى به لتلك القوائم، بما يُحقق عرضاً صادقاً وعادلاً يتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. يُطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية 51 – مشاريع المشاركة

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 51 – "مشاريع المشاركة" بتاريخ 10 نوفمبر 2025. ويضع هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية للمشاريع التشاركية، بما في ذلك الهياكل المبنية على المضاربة والمشاركة، ويُلغي المعيارين السابقين معيار المحاسبة المالية رقم 3 (تمويل المضاربة) و معيار المحاسبة المالية رقم 4 (تمويل المشاركة). كما يغطي الترتيبات التي تتضمن النقل التدريجي للملكية، مثل المشاركة المتناقصة والمضاربة المقيدة. يسري تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية الموحدة للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع التشجيع على التطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية 52 – مبيعات التسليم المؤجل: السَّلَم والاستصناع

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية رقم 52 – "مبيعات التسليم المؤجل: السلم والاستصناع" بتاريخ 31 ديسمبر 2025. ويوضح هذا المعيار المبادئ المحاسبية للمشترين/العملاء والبائعين/المطورين المشاركين في معاملات السَّلَم والاستصناع المبنية على مبيعات التسليم المؤجل. ويُلغي هذا المعيار معيار المحاسبة المالية رقم 7 (السلم والموازي للسلم) و معيار المحاسبة المالية رقم 10 (الاستصناع والموازي للاستصناع)، كما ينسّق المتطلبات المحاسبية ذات الصلة مع خطة التحديث الشاملة لأيوفي وأفضل الممارسات الدولية. يسري تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية الموحدة للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع التشجيع على التطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ. العقود المالية

تتكون العقود المالية من نقد وأرصدة لدى بنوك وذمم مدينة ومضاربة (بعد حسم الأرباح المؤجلة) والتمويل بالمشاركة واستثمارات - أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة منتهية بالتمليك (حيث تعتمد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية على عميل واحد) وبعض الموجودات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتكون من التعرضات غير المدرجة في الميزانية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والالتزامات غير المسحوبة. يتم إدراج الأرصدة المتعلقة بتلك العقود بعد حسم مخصص الخسائر الائتمانية.

ب. تقييم الاضمحلال

اضمحلال الموجودات المالية

تطبق المجموعة نهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم تحويل الموجودات من خلال الثلاث مراحل التالية وذلك على أساس التغير في نوعية الائتمان منذ الإثبات المبدئي لهذه الموجودات.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، يتم إثبات جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على العقود المالية يكوم من الممحتمل خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (أو أقصر فترة إذا كان العمر المتوقع للأداة المالية أقل من 12 شهراً) من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبطة بأحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد التي تحدث خلال الاثني عشر شهراً التالية بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسارة التي تنتج عن جميع أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للعقد المالي.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر (المرحلة 2) هي احتمالية التقديرات المرجحة للخسائر الائتمانية ويتم تحديدها على أساس الفرق بين القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين كافة التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة والقيمة الحالية للمبلغ القابل للاسترداد، بالنسبة للموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – مضمحلة ائتمانياً

يتم تقييم العقود المالية كمضمحلة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على تلك الموجودات المالية.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بالمضمحلة ائتمانياً على أساس الفرق بين صافي القيمة المدرجة والمبلغ القابل للاسترداد للعقود المالية. بما أن هذا يستخدم نفس المعايير الوادرة في معيار المحاسبة المالية رقم 11، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة للخسائر الائتمانية كما هي دون تغيير.

وفي حالة عدم وجود رهونات أو ضمانات يمكن للمجموعة استرداد تعرضاتها، يتم تطبيق القواعد المطبقة سابقاً وفقا لسياسة المجموعة أو متطلباتها المحلية، أيهما أكثر صرامة، لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية.

<u>الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً</u>

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة ائتمانياً. الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- احتمال أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو أي إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- إعادة هيكلة التسهيل من قبل المجموعة بشروط لا تأخذها المجموعة في الاعتبار في الظروف الأخرى.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
- قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه:

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تصفية الضمان؛ أو تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوما أو أي التزامات ائتمانية للمجموعة. وعند تقييم ما إذا كان المقترض متعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار كلاً من العوامل النوعية مثل خرق التعهدات والعوامل الكمية مثل وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر من نفس الجهة المصدرة للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة.

يستخدم كل عنصر من عناصر (الشركة التابعة) للمجموعة مجموعة من المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الفائض/العجز المالي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط ونفقات الحكومة وتقلبات سوق الأسهم وتكلفة التمويل ونمو معدلات الإقراض الائتماني ومعدل التضخم والبطالة.

أنواع احتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد خلال 12 شهراً القادمة (أو على مدى العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان ذلك أقل من 12 شهراً). يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة "للمرحلة 2".

إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تأخذ المجموعة في الاعتبار أحدث التوقعات الاقتصادية المتاحة من قبل صندوق النقد الدولي أو مقدمي الخدمات المشهورين الآخرين، لمدة 5 سنوات. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر في السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصادية الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). وفقاً لسياسة، يتطلب إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التي قد تنتج إذا كان المقترض متعثراً في السداد. يتم احتساب ذلك بالأخذ في الاعتبار الضمانات والموارد الأخرى المتاحة للمجموعة والتي يمكن استخدامها لاسترداد الموجود في حالة التعثر في السداد.

وتقدر المجموعة معايير الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً إلى البيانات التاريخية باستخدام كلاً من العوامل الداخلية والخارجية، بالنسبة لتقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار استخدام أي من الطرق التالية:

السجل الداخلي للتعثر في السداد: عندما تكون البيانات متاحة يمكن للوحدات تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام معلومات من واقع خبراتها التاريخية للتعثر في السداد وبيانات الاسترداد المقابلة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى اتفاقية بازل: أوصت الأنظمة المحلية باحتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً لاتفاقية بازل المعدلة بالاعتماد على الضمانات المتاحة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات: بالنسبة للتمويلات المضمونة، تقوم المجموعة باستخدام الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات، حيث يوجد لدى المجموعة إطار عمل فعال لإدارة الضمانات التي تكون قادرة على تقييم وتوفير التقييم للضمانات المحدثة وتحديد الأتعاب القانونية وقابلية تنفيذها.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب. تقييم الاضمحلال (تتمة)

قيمة التعرض عند التعثر في السداد

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد تقدير التعرض في تاريخ التعثر في السداد في المستقبل، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ إعداد التقارير المالية بما في ذلك المدفوعات على المبالغ الأصلية والربح على المبلغ الأصلي القائم والسحوبات المتوقعة على التسهيلات المتعهد بها.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد المدرجة في الميزانية

قيمة التعرض عند التعثر في السداد للبنود المدرجة في الميزانية هي المبالغ القائمة عند وقت حدوث التعثر في السداد. يجب أن ترحل التعرضات القائمة للبنود المدرجة في الميزانية مباشرة الخاضعة لإدراج هيكل السداد الخاص بها.

يجب تقدير المدفوعات باستخدام الاتجاهات السابقة وخصمها من قيمة التعرض عند التعثر في السداد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية

لا يوجد تاريخ سداد ثابت للتعرضات غير المدرجة في الميزانية؛ وبالتالي، يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان على المبلغ الإسمي للتعرضات غير المدرجة في الميزانية. تستخدم المجموعة الطرق التالية لإيجاد عامل تحويل الائتمان لقيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان بناءً على البيانات الداخلية – تقوم المجموعة بإجراء تحليل على أساس المنتجات غير المدرجة في الميزانية لدراسة متوسط معدل الاستخدام/ التحويل على مدى فترة 3 إلى 5 سنوات. بناءً على تحليل المنتجات، يتم تقدير عوامل التحويل/الاستخدام على نطاق واسع. بالنسبة للاعتمادات المستندية وخطاب الضمانات الصادرة، تحدد الوحدات عامل تحويل الائتمان من خلال تقدير مجموع مبلغ الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الذي تم تفويضه / تحويله خلال 3 – 5 السنوات السابقة كنسبة من مجموع الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الصادرة للتوصل إلى التعرضات المتوقعة في المستقبل لتلك البنود غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان التنظيمي - في حالة عدم وجود البيانات الداخلية، تستخدم المجموعة نفس عامل تحويل الائتمان لاتفاقية بازل المستخدم لحساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي. وتبلغ هذه المعدلات 20% بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات تعادل أو تقل عن سنة واحدة و50% بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات لأكثر من سنة واحدة.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الجماعية والمراحل

يتم بصفة عامة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الكبيرة الفردية والقروض المضمحلة ائتمانياً بشكل فردي. بالنسبة لتعرضات الأفراد والتعرضات الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تكون المعلومات الخاصة المتاحة للعملاء أقل، تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي. ويشمل ذلك المعلومات الخاصة بالمقترضين، مثل التأخر في السداد ووقع الخبرة التاريخية الجماعية للخسائر ومعلومات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية.

لتقييم مراحل التعرضات ولقياس مخصص الخسارة على أساس جماعي، تقوم المجموعة بتجميع تعرضاتها إلى قطاعات على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، مثل الموقع الجغرافي ونوع العميل والقطاع والتصنيف وتاريخ الاثبات المبدئي وفترة الاستحقاق وقيمة الضمان.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العقود المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

يتم إجراء التقييم بالنسبة لأداة محددة بدلاً من الطرف الآخر. لأن كل أداة من الأدوات قد يكون لديها مخاطر ائتمانية مختلفة عند الإثبات المبدئي.

يختلف تطبيق المتطلبات المذكورة أعلاه المتعلقة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بالنسبة لمختلف مواقع المجموعة وفقاً لعدد الظروف التي يواجهها كل موقع من المواقع ويطبق كل موقع من المواقع منهجيه قوية لتقييم المخاطر تتناسب مع حجم محفظتها وتعقيدها وهيكلتها وأهميتها الاقتصادية وبيان مخاطرها.

الموجودات المالية المعاد تفاوضها

سيتم تصنيف الحسابات التي كانت منتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تمت إعادة هيكلتها نتيجة لصعوبة مالية ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو تستوفي أي من المعايير لتصنف كحسابات متعثرة، (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم بعد ذلك تصنيفها ضمن المرحلة 3.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب. تقييم الاضمحلال (تتمة)

التحول الخلفي

معيار المحاسبة المالية رقم 30 النموذج المرحلي هو ذو طبيعة متناظرة حيث أن الحركة عبر المراحل هي ظاهرة من "طريقتين". ومع ذلك، فإن الحركة عبر المراحل ليست فورية ما لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات المخاطر الائتمانية. وبمجرد أن لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات مخاطر الائتمان، يجب أن تتم معايرة الحركة إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2 ولا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. يتم الأخذ في الاعتبار بعض المعايير مثل فترة الملاحظة ومؤشرات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وسجل الدفع للعملاء المحولين إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1. يتم الأخذ في الاعتبار العوامل التالية بما في ذلك فترة المعالجة لأي تحول خلفي:

من المرحلة 2 إلى المرحلة 1:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 2 (المعايير المغطاة في جزء الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية أعلاه) موجودة؛
- يتم عمل المدفوعات دون أي متأخرات في السداد؛
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 6 أشهر لأي من حسابات المرحلة 2؛ و
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للحسابات المعاد هيكلتها.

من المرحلة 3 إلى المرحلة 2:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 3 (المعايير المغطاة في جزء التعثر في السداد أعلاه) موجودة؛
- المدفوعات يتم عملها في وقتها دون أي متأخرات في السداد.
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للتسهيلات المتعثرة والمعاد هيكلتها

شطب

يتم شطب تسهيلات التمويل (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي

تم عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي كالتالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات التمويل وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص مدرج في المطلوبات الأخرى؛ و
- حيثما تتضمن العقود المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباطات التمويل / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للعنصر غير المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

ج. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

د. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

د. ذمم مدينة (تتمة)

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

هـ. استثمارات تشاركية

استثمارات تشاركية تتضمن التمويل بالمضاربة والمشاركة وهو عبارة عن شراكة حيث تقوم بموجبها المجموعة بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

و. استثمارات

تشتمل الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة واستثمارات عقارية واستثمار في شركات زميلة ومشروع مشترك.

استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم تسجيل الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كربح في القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم إستبعاد العقار، فأنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

استثمار في شركات زميلة ومشروع مشترك

يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة والمشروع المشترك بموجب طريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة او المشروع المشترك في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة او المشروع المشترك. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة او المشروع المشترك يتم تضمينها في القيمة المدرجة للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة او المشروع المشترك. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك ، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة او المشروع المشترك إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة او المشروع المشترك.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمشروع المشترك متطابقة مع المجموعة وذلك يشمل السياسات المحاسبية المطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للاستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملكية وشبه الحقوق حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً من خلال حقوق الملكية أو شبه الحقوق في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الدّين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص اضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ز. إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات دخل الإجارة بالتناسب مع الفترة الزمنية على مدى فترة عقد الإجارة وتدرج بعد حسم الإستهلاك. يتم استبعاد الدخل المتعلق بحسابات الإجارة المنتهية بالتمليك المتعثرة المتأخرة عن السداد من القائمة الموحدة للدخل.

ح. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. بعد الإثبات المبدئي، يتم إدراج العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم والاضمحلال المتراكم في القيمة بإستثناء الأراضي التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. يتم رسملة تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية؛ ويتم احتساب الصيانة والتصليحات في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 – 50 سنوات
أثاث مكاتب ومعدات	4 – 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 – 5 سنوات

يتم إثبات أي تغيير لاحق في القيمة العادلة للأراضي (فقط المكاسب) كاحتياطي القيمة العادلة للممتلكات في القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر. يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للأراضي مقابل احتياطي القيمة العادلة للممتلكات إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم إثبات الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم اثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة للفترة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عند استبعاد الأراضي، فإنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى احتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

ط. القيم العادلة

القيم العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصول أوالمدفوع لنقل الالتزامات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصول ونقل الالتزامات تتم إما في السوق الرئيسية للأصول أو للالتزامات، أو في غياب السوق الرئيسية، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام، ويجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاحًا للمجموعة.

يتم تحديد القيمة العادلة لكل أصل مالي على حدة وفقًا لسياسات التقييم الموضحة أدناه:

(1) بالنسبة للاستثمارات التي يتم تداولها في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار المناقصة المعلنة في السوق السائدة في تاريخ التقرير.

(2) بالنسبة للاستثمارات غير المسعرة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى معاملات الشراء أو البيع الهامة الأخيرة مع أطراف ثالثة والتي تكون إما مكتملة أو قيد التنفيذ. عندما لا يكون هناك معاملات هامة أخيرة مكتملة أو قيد التنفيذ، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للاستثمارات المماثلة. وبالنسبة للآخرين، تعتمد القيمة العادلة على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

(3) بالنسبة للاستثمارات التي لها تدفقات نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد، تعتمد القيمة العادلة على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي تحددها المجموعة باستخدام معدلات الربح الحالية للاستثمارات ذات الشروط وخصائص المخاطر المماثلة.

(4) الاستثمارات التي لا يمكن قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أي من الأساليب المذكورة أعلاه يتم تنفيذها بالتكلفة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

ي. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والإلتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر من المعتاد إذا وجدت الأحداث أو التغيرات في الظروف بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ك. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

ل. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

م. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ن. مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذ الالتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات.

ص. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ع. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع شبه الحقوق بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل إحتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى المجموعة أو الشركة التابعة.

ف. إحتياطي مخاطر الاستثمار

احتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل شبه الحقوق، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لشبه الحقوق.

ص. إحتياطي معادله الأرباح

تمثل احتياطيات معادلة الأرباح المبالغ المخصصة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب وتستخدم للحفاظ على مستوى معين من العائد على الاستثمارات المنسوبة إلى المشاركين.

ق. صكوك

يتم معاملة الصكوك الصادرة من قبل المجموعة على أساس العقود الضمنية والهيكلة.

ر. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهاتهم. تدار هذه المنتجات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه المنتجات. تتحمل الأطراف الأخرى كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه المنتجات. لا يتم تضمين الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك الحق في استخدام أو إستبعاد تلك المنتجات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة والأطراف الأخرى.

ش. أسهم خزينة

يتم خصم أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرةً ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ت. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرابحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد التعاقدي وقابلاً للقياس الكمي عند بدء المعاملة. يتم إثبات هذا الدخل وفقاً للتناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير قابلاً للتحديد التعاقدي أو فلابلاً للقياس يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه بدرجة معقولة أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ت. إثبات الإيراد (تتمة)

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد التعاقدي وقابلاً للقياس عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات الدخل بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني على مدى فترة عقد الإيجار.

دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة شبه الحقوق بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة الأصول الخاضعة للإدارة بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

ث. عائد شبه الحقوق

يتم حساب حصة شبه الحقوق من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

خ. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وشبه الحقوق ضمن بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

ذ. ضرائب

لا تخضع أرباح الشركة للضرائب في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة الضريبية المعمول بها في كل بلد من البلدان التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب الضرائب المفروضة. تفرض ضريبة الدخل المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

ض. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ظ. الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي لمجموعة البركة فإنه لم يتم تخويل المجموعة لدفع الزكاة نيابة عن المساهمين ولا يوجد هناك قانون من هذا القبيل في مملكة البحرين يتطلب من المجموعة بدفع الزكاة نيابة عن المساهمين، إلا إذا كان هناك تخويل مباشر من الجمعية العمومية للمجموعة لدفع الزكاة نيابة عن المساهمين

غ. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية مختلفة.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ. اضمحلال الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمها النقدية المتوقع تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود ذلك إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمارية. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات التي تعزى إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية ولا يعزى هذا المبلغ إلى الخسائر المقدرة المتعلقة بالأحداث المستقبلية.

ب. المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي الموحدة إذا كان هناك حق قانوني حالي قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وكانت هناك نية للتسوية على أساس الصافي، وتحقيق الموجودات والتسوية الالتزامات في وقت واحد.

ج. الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة لأي تخفيض مبدئي أو لاحق للأصل (أو مجموعة الجرد) إلى القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع. يتم الاعتراف بأي مكسب لأي زيادات لاحقة في القيمة العادلة ناقصًا تكاليف بيع الأصل (أو مجموعة التصرف)، ولكن لا يزيد عن أي خسارة انخفاض متراكمة معترف بها سابقًا. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي لم يتم الاعتراف بها مسبقًا في تاريخ بيع الأصل غير المتداول (أو المجموعة التي تم التخلص منها) في تاريخ الاستبعاد.

د. العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى بند منفصل في حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملكية والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

هـ. دخل رسوم وعمولات

يتم تضمين إيرادات الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في قياس معدل الربح الفعلي للأصل المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحساب وعمولة المبيعات ورسوم الإدارة ورسوم التنسيب والترتيب ورسوم المشاركة عند أداء الخدمات ذات الصلة.

و. الأحكام

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الأحكام التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الاستثمارات

عند إقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم غير المدرجة في الأسواق النشطة باستخدام تقنيات التقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة وأساليب الدخل وأساليب السوق. يتم إجراء تقديرات القيمة العادلة في وقت محدد، بناءً على ظروف السوق والمعلومات حول الشركات المستثمر فيها. هذه التقديرات غير موضوعية بطبيعتها وتنطوي على شكوك ومسائل ذات أحكام هامة، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة. ليس هناك يقين بشأن الأحداث المستقبلية (مثل استمرار أرباح التشغيل ونقاط القوة المالية). بناءً على المعرفة الحالية، من الممكن بشكل معقول أن النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الافتراضات قد تتطلب تعديلاً جوهريًا على القيمة الدفترية للاستثمارات. في حالة استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، فقد تم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة بناءً على المعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمرة وبناءً على أحدث البيانات المالية المدققة وغير المدققة المتاحة .

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أز. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة من الإدارة إصدار تقديرات وافتراضات التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم استخدام التقديرات أساساً لتحديد اضمحلال الشهرة، القيمة العادلة لاستثمارات غير مسعرة، وتحديد مخصصات ذمم بيوع (مرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة المستحقة القبض وموجودات أخرى.

أح. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو، حسب مقتضى الحال جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عند:

(1) انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛

(2) قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد" وسواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم تقم المجموعة بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

3. نقد وأرصدة لدى بنوك

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية*	2,672,529	2,195,998	4,868,527	2,554,721	1,654,088	4,208,809
أرصدة لدى بنوك أخرى	949,125	39,412	988,537	864,977	49,499	914,476
نقد ونقد قيد التحصيل	520,922	68,017	588,939	527,594	67,097	594,691
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 24)	(66,628)	(3,750)	(70,378)	(43,503)	(601)	(44,104)
	4,075,948	2,299,677	6,375,625	3,903,789	1,770,083	5,673,872

* تتضمن الأرصدة لدى البنوك المركزية على احتياطيات إجبارية بمبلغ قدره3,433,365 ألف دولار أمريكي (2024: 2,771,738 ألف دولار أمريكي). إن هذه المبالغ غير متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

4. مبالغ مستحقة من البنوك

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
سلع مرابحة	319	366,901	367,220	5,225	273,891	279,116
التمويل بالمضاربة	71,839	314,930	386,769	26,000	175,628	201,628
التمويل بالوكالة	44,460	238,351	282,811	24,098	247,814	271,912
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 24)	(7,177)	(725)	(7,902)	(8,018)	(2,267)	(10,285)
	109,441	919,457	1,028,898	47,305	695,066	742,371

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف المرحلي.

4. مبالغ مستحقة من البنوك (تتمة)

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	397,111	13,000	-	410,111
مرضي (5-7)	517,292	102,397	-	619,689
التعثر في السداد (8-10)	-	-	7,000	7,000
مخصص الخسائر الائتمانية	(234)	(668)	(7,000)	(7,902)
	914,169	114,729	-	1,028,898

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	347,540	13,000	-	360,540
مرضي (5-7)	294,049	91,067	-	385,116
التعثر في السداد (8-10)	-	-	7,000	7,000
مخصص الخسائر الائتمانية	(1,730)	(1,555)	(7,000)	(10,285)
	639,859	102,512	-	742,371

يوضح الجدول أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	1,730	1,555	7,000	10,285
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(1,579)	(946)	-	(2,525)
مخصص إلى احتياطي مخاطر الاستثمار	(22)	-	-	(22)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	105	59	-	164
	234	668	7,000	7,902

4. مبالغ مستحقة من البنوك (تتمة)

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	697	1,943	16,415	19,055
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1,579	(347)	-	1,232
مخصص إلى احتياطي مخاطر الاستثمار	(544)	-	-	(544)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(2)	(41)	(9,415)	(9,458)
	1,730	1,555	7,000	10,285

5. ذمم مدينة

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (إيضاح 5.1)	**12,296,078**	10,281,504
ذمم إجارة مدينة (إيضاح 5.2)	**169,713**	173,322
ذمم سلم مدينة (إيضاح 5.3)	**537,682**	301,040
ذمم استصناع مدينة (إيضاح 5.4)	**184,636**	177,540
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 24)	**(680,582)**	(669,671)
	12,507,527	10,263,735

5.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,911,774**	**11,353,695**	**13,265,469**	1,385,057	9,702,697	11,087,754
أرباح مؤجلة (إيضاح 5.1 (أ))	**(79)**	**(969,312)**	**(969,391)**	-	(806,250)	(806,250)
	1,911,695	**10,384,383**	**12,296,078**	1,385,057	8,896,447	10,281,504
مخصص الخسائر الائتمانية	**(191,096)**	**(384,635)**	**(575,731)**	(218,093)	(358,909)	(577,002)
صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,720,599**	**9,999,748**	**11,720,347**	1,166,964	8,537,538	9,704,502

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**400,454**	374,847

5. ذمم مدينة (تتمة)

5.1 (أ) أرباح مؤجلة

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
الأرباح المؤجلة في بداية السنة	806,250	1,113,218
بيوع المرابحات خلال السنة	3,658,273	902,359
تكلفة بيوع المرابحات	(3,198,985)	(864,807)
	1,265,538	1,150,770
الأرباح المؤجلة المحصلة خلال السنة	(283,450)	(264,967)
الأرباح المؤجلة التي تم تسويتها خلال السنة	(5,023)	(907)
الأرباح المؤجلة المتنازل عنها خلال السنة	683	544
تحويل العملات الأجنبية	(8,357)	(79,190)
الأرباح المؤجلة في نهاية السنة	969,391	806,250

5.2 ذمم إجارة مدينة

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإجارة المدينة	2,621	167,092	169,713	2,507	170,815	173,322
مخصص الخسائر الائتمانية	(71)	(67,715)	(67,786)	(108)	(56,666)	(56,774)
صافي ذمم الإجارة المدينة	2,550	99,377	101,927	2,399	114,149	116,548

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	133,591	138,057

5.3 ذمم سلم مدينة

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإجارة المدينة	-	537,682	537,682	-	301,040	301,040
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(18,796)	(18,796)	-	(16,838)	(16,838)
صافي ذمم السلم المدينة	-	518,886	518,886	-	284,202	284,202

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	26,180	25,407

5.4 ذمم استصناع مدينة

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الاستصناع المدينة	-	184,636	184,636	-	177,540	177,540
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(18,269)	(18,269)	-	(19,057)	(19,057)
صافي ذمم الاستصناع المدينة	-	166,367	166,367	-	158,483	158,483

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	18,571	20,271

5. ذمم مدينة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف المرحلي.

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	2,790,167	177,986	-	2,968,153
مرضي (5-7)	8,311,942	1,329,218	-	9,641,160
التعثر في السداد (8-10)	-	-	578,796	578,796
مخصص الخسائر الائتمانية	(52,738)	(242,848)	(384,996)	(680,582)
	11,049,371	1,264,356	193,800	12,507,527

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	2,254,064	98,628	-	2,352,692
مرضي (5-7)	6,753,599	1,268,533	-	8,022,132
التعثر في السداد (8-10)	-	-	558,582	558,582
مخصص الخسائر الائتمانية	(67,186)	(245,050)	(357,435)	(669,671)
	8,940,477	1,122,111	201,147	10,263,735

يوضح الجدول أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	67,186	245,050	357,435	669,671
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	5,917	(4,059)	(1,858)	-
- محول إلى المرحلة 2	(1,563)	15,018	(13,455)	-
- محول إلى المرحلة 3	(428)	(3,746)	4,174	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(10,979)	(3,199)	118,056	103,878
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(17,799)	(17,799)
مخصص (الى) / من احتياطي مخاطر الاستثمار	(1,169)	1,340	3,894	4,065
مبالغ مشطوبة	-	-	(64,689)	(64,689)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(6,226)	(7,556)	(762)	(14,544)
	52,738	242,848	384,996	680,582

5. ذمم مدينة (تتمة)

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	93,021	262,411	347,021	702,453
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	4,809	(3,293)	(1,516)	-
- محول إلى المرحلة 2	(2,667)	6,150	(3,483)	-
- محول إلى المرحلة 3	(142)	(14,943)	15,085	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	15,125	25,427	65,938	106,490
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(28,566)	(28,566)
مخصص (الى) / من احتياطي مخاطر الاستثمار	(4,095)	(14,370)	7,426	(11,039)
مبالغ مشطوبة	-	-	(21,595)	(21,595)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(38,865)	(16,332)	(22,875)	(78,072)
	67,186	245,050	357,435	669,671

6. استثمارات تشاركية

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة (إيضاح 6.1)	**251,424**	124,167
التمويل بالمشاركة (إيضاح 6.2)	**900,992**	669,591
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح 24)	**(29,901)**	(30,420)
	1,122,515	763,338

6.1 التمويل بالمضاربة

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمضاربة	**420**	**251,004**	**251,424**	420	123,747	124,167
مخصص الخسائر الائتمانية	**(420)**	**(15,987)**	**(16,407)**	(420)	(14,377)	(14,797)
صافي التمويل بالمضاربة	**-**	**235,017**	**235,017**	-	109,370	109,370

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	**12,206**	12,665

6. استثمارات تشاركية (تتمة)

6.2 التمويل بالمشاركة

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمشاركة	109,261	791,731	900,992	136,958	532,633	669,591
مخصص الخسائر الائتمانية	(43)	(13,451)	(13,494)	(993)	(14,630)	(15,623)
صافي التمويل بالمشاركة	109,218	778,280	887,498	135,965	518,003	653,968

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	19,071	20,083

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للمضاربة والمشاركة والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف المرحلي.

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	647,217	28,813	-	676,030
مرضي (5-7)	323,099	122,010	-	445,109
التعثر في السداد (8-10)	-	-	31,277	31,277
مخصص الخسائر الائتمانية	(1,739)	(8,744)	(19,418)	(29,901)
	968,577	142,079	11,859	1,122,515

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	403,648	11,647	-	415,295
مرضي (5-7)	241,219	104,496	-	345,715
التعثر في السداد (8-10)	-	-	32,748	32,748
مخصص الخسائر الائتمانية	(2,496)	(8,044)	(19,880)	(30,420)
	642,371	108,099	12,868	763,338

6. استثمارات تشاركية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	2,496	8,044	19,880	30,420
تغيرات نتيجة للاستثمارات التشاركية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	35	(11)	(24)	-
- محول إلى المرحلة 2	(204)	221	(17)	-
- محول إلى المرحلة 3	(196)	(106)	302	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	600	209	1,466	2,275
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(1,561)	(1,561)
مخصص (إلى)/من احتياطي مخاطر الاستثمار	(35)	(21)	65	9
مبالغ مشطوبة	-	-	(771)	(771)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(957)	408	78	(471)
	1,739	8,744	19,418	29,901

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	3,601	8,269	24,545	36,415
تغيرات نتيجة للاستثمارات التشاركية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	16	(13)	(3)	-
- محول إلى المرحلة 2	(53)	58	(5)	-
- محول إلى المرحلة 3	(522)	(427)	949	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	113	2,301	(916)	1,498
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(2)	(2)
مخصص من / (إلى) احتياطي مخاطر الاستثمار	10	2	(44)	(32)
مبالغ مشطوبة	-	-	(5,981)	(5,981)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(669)	(2,146)	1,337	(1,478)
	2,496	8,044	19,880	30,420

7. استثمارات

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (7.1)	631,754	479,743
أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (7.2)	782,120	746,375
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة (7.3)	3,856,764	3,600,105
	5,270,638	4,826,223
استثمارات في عقارات (7.4)	149,678	158,497
استثمارات في شركات زميلة ومشروع مشترك (7.5)	46,980	51,821
	5,467,296	5,036,541

7.1 أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
استثمارات مسعرة						
أدوات الدّين	-	35,181	35,181	18	176	194
سندات أسهم حقوق الملكية	545,591	3,548	549,139	472,735	2,358	475,093
	545,591	38,729	584,320	472,753	2,534	475,287
استثمارات غير مسعرة						
أدوات الدّين	-	361	361	-	365	365
سندات أسهم حقوق الملكية	47,073	-	47,073	4,091	-	4,091
	47,073	361	47,434	4,091	365	4,456
	592,664	39,090	631,754	476,844	2,899	479,743

7.2 أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
استثمارات مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	20,000	26,833	46,833	255,669	309,723	565,392
الصناديق المدارة	7,053	102	7,155	494	-	494
صكوك	209,006	376,897	585,903	-	-	-
	236,059	403,832	639,891	256,163	309,723	565,886
استثمارات غير مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	51,204	55,413	106,617	11,268	93,412	104,680
الصناديق المدارة	21,795	20,415	42,210	48,778	33,328	82,106
صكوك	-	2,097	2,097	-	-	-
	72,999	77,925	150,924	60,046	126,740	186,786
مخصص انخفاض القيمة	(6,176)	(2,519)	(8,695)	(5,621)	(676)	(6,297)
	302,882	479,238	782,120	310,588	435,787	746,375

7. استثمارات (تتمة)

7.3 أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
استثمارات مسعرة						
صكوك وأصناف مماثلة	1,750,814	1,295,487	3,046,301	1,806,233	1,517,136	3,323,369
	1,750,814	1,295,487	3,046,301	1,806,233	1,517,136	3,323,369
استثمارات غير مسعرة						
صكوك وأصناف مماثلة	20,107	796,551	816,658	-	287,453	287,453
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(622)	(5,573)	(6,195)	(1,318)	(9,399)	(10,717)
	1,770,299	2,086,465	3,856,764	1,804,915	1,795,190	3,600,105

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان لأدوات الدين والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف المرحلي.

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	3,132,568	4,857	-	3,137,425
مرضي (5-7)	679,054	43,915	-	722,969
التعثر في السداد (8-10)	-	-	2,565	2,565
مخصص الخسائر الائتمانية	(2,676)	(954)	(2,565)	(6,195)
	3,808,946	47,818	-	3,856,764

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	3,026,081	8,396	-	3,034,477
مرضي (5-7)	544,971	28,809	-	573,780
التعثر في السداد (8-10)	-	-	2,565	2,565
مخصص الخسائر الائتمانية	(7,725)	(427)	(2,565)	(10,717)
	3,563,327	36,778	-	3,600,105

7. استثمارات (تتمة)

7.3 أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	7,725	427	2,565	10,717
تغيرات نتيجة للاستثمارات المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 2	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 3	-	-	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(5,267)	315	489	(4,463)
مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار	-	28	-	28
تحويل عملات أجنبية / أخرى	218	184	(489)	(87)
	2,676	954	2,565	6,195

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	10,868	392	2,565	13,825
تغيرات نتيجة للاستثمارات المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 2	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 3	-	-	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	421	40	-	461
مخصص إلى احتياطي مخاطر الاستثمار	(77)	-	-	(77)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(3,487)	(5)	-	(3,492)
	7,725	427	2,565	10,717

7.4 استثمارات في عقارات

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
بالتكلفة	13,985	137,588	151,573	13,985	146,976	160,961
بالقيمة العادلة	9,485	140,193	149,678	8,270	150,227	158,497

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي	867	77,138	78,005	544	85,814	86,358
مباني	8,618	63,055	71,673	7,726	64,413	72,139
	9,485	140,193	149,678	8,270	150,227	158,497

7. استثمارات (تتمة)

7.4 استثمارات في عقارات (تتمة)

فيما يلي تسوية بين القيم الدفترية للاستثمارات العقارية في بداية ونهاية السنة:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	158,497	167,376
اقتناءات	743	-
صافي الربح / (الخسارة) من تعديلات القيمة العادلة	1,173	(1,752)
استبعادات	(10,066)	(6,211)
الاضمحلال	-	(899)
تحويل العملات الأجنبية / أخرى - صافي	(669)	(17)
	(8,819)	(8,879)
الرصيد في نهاية السنة	149,678	158,497

7.5 استثمارات في شركات زميلة ومشروع مشترك

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروع المشترك على ما يلي:

	2025			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة ومشروع مشترك مسعرة	-	22,337	22,337	25,104
شركات زميلة ومشروع مشترك غير مسعرة	24,643	-	24,643	
	26,643	22,337	46,980	

	2024			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة ومشروع مشترك مسعرة	-	17,734	17,734	12,999
شركات زميلة ومشروع مشترك غير مسعرة	34,087	-	34,087	
	34,087	17,734	51,821	

الاستثمار في الشركات الزميلة ومشروع مشترك صافٍ من انخفاض القيمة بمبلغ 23,000 ألف دولار أمريكي (2024: 23,000 ألف دولار أمريكي)

المعلومات المالية المختصرة للشركات الزميلة ومشروع مشترك التي تم احتساب حقوق الملكية فيها في هذه البيانات المالية الموحدة، ولم يتم تعديلها بالنسبة المئوية للملكية التي تحتفظ بها المجموعة:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
إجمالي الأصول	1,129,849	938,803
اجمالي المطلوبات	965,534	722,824
إجمالي الإيرادات	128,849	69,044
إجمالي صافي الربح	9,522	23,777

يتكون الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة مما يلي:

إسم الشركة الزميلة	نسبة الملكية % 2025	نسبة الملكية % 2024	بلد التأسيس	طبيعة العمل
شركة التأمين الإسلامية	33.5 %	33.5 %	الأردن	أنشطة التأمين
المركز الأردني للتجارة الدولية	28.4 %	28.4 %	الأردن	أنشطة تجارية
katilim finans kefalet a.i.	15.0 %	15.0 %	تركيا	خدمات مالية
تكافل للمعاشات والتأمين على الحياة	50.0 %	50.0 %	تركيا	أنشطة التأمين
دانات البركة*	51.0 %	51.0 %	البحرين	تطوير العقارات
بنك البركة سورية	29.0 %	29.0 %	سوريا	الخدمات المصرفية
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	23.6 %	23.6 %	تونس	الإجارة الإسلامية
صناع التميز**	49.0 %	49.0 %	السعودية	الخدمات المصرفية

* في 10 يوليو 2024، قرر مساهمو شركة "دانات البركة ش.م.ب"، في اجتماع عام غير عادي، تصفية الشركة بعد استكمال جميع الإجراءات القانونية. وقد اكتملت عملية التصفية خلال السنة، وتم شطب الشركة من قائمة الشركات المدرجة.

** قامت شركة دلة البركة القابضة (DBHC)، وهي طرف ذو صلة بالشركة الأم ومقرها جدة، المملكة العربية السعودية بتأسيس شركة "صناع التميز" في المملكة العربية السعودية بهدف توسيع أنشطتها المصرفية في المملكة العربية السعودية. إن رأس مال شركة صناع التميز مملوك بنسبة 51% لشركة دلة و 49% للشركة. قامت الشركة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كانت تسيطر على صناع التميز وخلصت إلى أنها لا تسيطر على صناع التميز، وبناء على ذلك، صنفت الاستثمار على أنه "استثمار في شركة زميلة".

8. إجارة منتهية بالتمليك

	2025			2024		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي ومباني						
التكلفة	-	3,027,485	3,027,485	-	2,775,975	2,775,975
الإستهلاك المتراكم	-	(767,011)	(767,011)	-	(623,761)	(623,761)
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(5,017)	(5,017)	-	(5,950)	(5,950)
صافي القيمة الدفترية	-	2,255,457	2,255,457	-	2,146,264	2,146,264
معدات						
التكلفة	270,529	697,629	968,158	35,670	352,175	387,845
الإستهلاك المتراكم	(64,978)	(129,887)	(194,865)	(10,230)	(80,783)	(91,013)
مخصص الخسائر الائتمانية	(1,769)	(8,770)	(10,539)	(41)	(5,152)	(5,193)
صافي القيمة الدفترية	203,782	558,972	762,754	25,399	266,240	291,639
معدات						
التكلفة	-	36,363	36,363	-	15,275	15,275
الإستهلاك المتراكم	-	(6,632)	(6,632)	-	(3,358)	(3,358)
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(708)	(708)	-	(252)	(252)
صافي القيمة الدفترية	-	29,023	29,023	-	11,665	11,665
أخرى						
التكلفة	270,529	3,761,477	4,032,006	35,670	3,143,425	3,179,095
الإستهلاك المتراكم	(64,978)	(903,530)	(968,508)	(10,230)	(707,902)	(718,132)
مخصص الخسائر الائتمانية	(1,769)	(14,495)	(16,264)	(41)	(11,354)	(11,395)
صافي القيمة الدفترية	203,782	2,843,452	3,047,234	25,399	2,424,169	2,449,568

يوضح الجدول الوارد أدناه جودة الائتمان للإجارة المنتهية بالتمليك والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف حسب المرحلة.

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	687,365	4,120	-	691,485
مرضي (5-7)	2,108,824	263,155	-	2,371,979
التعثر في السداد (8-10)	-	-	34	34
مخصص الخسائر الائتمانية	(6,960)	(9,298)	(6)	(16,264)
	2,789,229	257,977	28	3,047,234

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	659,215	4,204	-	663,419
مرضي (5-7)	1,591,934	205,610	-	1,797,544
التعثر في السداد (8-10)	-	-	-	-
مخصص الخسائر الائتمانية	(2,677)	(8,718)	-	(11,395)
	2,248,472	201,096	-	2,449,568

8. إجارة منتهية بالتمليك (تتمة)

يوضح الجدول الوارد أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2025			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	2,677	8,718	-	11,395
تغيرات نتيجة للتمويل المثبت في الرصيد الافتتاحي الذي يتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 2	(2)	2	-	-
- محول إلى المرحلة 3	(6)	-	6	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	4,462	221	-	4,683
تخصيص من احتياطي مخاطر الاستثمار	71	-	-	71
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(242)	357	-	115
	6,960	9,298	6	16,264

	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	2,187	11,766	-	13,953
تغيرات نتيجة للتمويل المثبت في الرصيد الافتتاحي الذي يتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 2	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 3	-	-	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	585	(2,950)	-	(2,365)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(95)	(98)	-	(193)
	2,677	8,718	-	11,395

9. عقارات ومعدات

	مباني ألف دولار أمريكي	أراضي ألف دولار أمريكي	أثاث مكاتب ومعدات ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	الحق في استخدام الموجودات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة:							
في 1 يناير 2024	237,919	170,401	215,818	25,078	5,676	77,780	732,672
إضافات	30,693	273	11,424	1,892	6,829	29,472	80,583
إستبعادات	(298)	(653)	(1,946)	(972)	(163)	(1,159)	(5,191)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(16,099)	(8,388)	(16,813)	(3,573)	14,428	(8,288)	(38,733)
في 31 ديسمبر 2024	252,215	161,633	208,483	22,425	26,770	97,805	769,331
إضافات	**76,196**	**9,353**	**34,194**	**1,129**	**9,823**	**29,282**	**159,977**
إستبعادات	**(669)**	**-**	**(2,638)**	**(222)**	**-**	**(2,502)**	**(6,031)**
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(39,468)**	**(18,950)**	**161**	**(3,409)**	**(1,873)**	**(10,522)**	**(74,061)**
في 31 ديسمبر 2025	**288,274**	**152,036**	**240,200**	**19,923**	**34,720**	**114,063**	**849,216**
الاستهلاك:							
في 1 يناير 2024	55,094	-	179,501	5,726	917	26,723	267,961
المخصص خلال السنة (إيضاح رقم 22)	8,012	-	10,306	4,000	1,388	10,869	34,575
متعلق بإستبعادات	(195)	-	(1,308)	(831)	(97)	(907)	(3,338)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(3,834)	-	(11,952)	(731)	4,699	(2,492)	(14,310)
في 31 ديسمبر 2024	59,077	-	176,547	8,164	6,907	34,193	284,888
المخصص خلال السنة (إيضاح رقم 22)	**9,080**	**-**	**11,581**	**3,255**	**1,732**	**15,641**	**41,289**
متعلق بإستبعادات	**(588)**	**-**	**(1,697)**	**(219)**	**-**	**(2,410)**	**(4,914)**
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**342**	**-**	**1,560**	**(1,091)**	**169**	**(8,447)**	**(7,467)**
في 31 ديسمبر 2025	**67,911**	**-**	**187,991**	**10,109**	**8,808**	**38,977**	**313,796**
صافي القيم الدفترية:							
في 31 ديسمبر 2025	**220,363**	**152,036**	**52,209**	**9,814**	**25,912**	**75,086**	**535,420**
في 31 ديسمبر 2024	193,138	161,633	31,936	14,261	19,863	63,612	484,443

* إجمالي الممتلكات والمعدات ممولة ذاتياً.

10. موجودات أخرى

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
فواتير مستحقة القبض	**213,250**	158,711
الشهرة وموجودات غير ملموسة (إيضاح 10.2)	**93,426**	82,554
أصول مرهونة قيد البيع*	**375,365**	299,768
أموال صندوق القرض الحسن (إيضاح 10.1)	**37,700**	37,778
ضرائب مؤجلة	**138,712**	121,390
مبالغ مدفوعة مقدماً	**57,802**	45,516
أخرى	**65,156**	62,045
	981,411	807,762
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(52,173)**	(34,799)
	929,238	772,963

* تتمثل طبيعة الأصول المرهونة قيد البيع على عقارات سكنية وتجارية بشكل أساسي.

** يبلغ إجمالي الموجودات الأخرى الممولة بتمويل مشترك 126,990 ألف دولار أمريكي (2024: 129,209 ألف دولار أمريكي).

10. موجودات أخرى (تتمة)

10.1 أموال صندوق القرض الحسن

ما يلي يوضح حركة أموال صندوق القرض الحسن:

	مستحقات صندوق القرض ألف دولار أمريكي	صندوق القرض المتاح ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
2025			
الرصيد الافتتاحي	**37,778**	**37,677**	**75,455**
مصادر صندوق القرض			
المقدمات المدفوعة	**(35,232)**	**35,232**	**-**
مساهمة / (سحوبات) المجموعة	**-**	**(4,166)**	**(4,166)**
أخرى	**-**	**1,919**	**1,919**
إجمالي المصادر خلال السنة	**(35,232)**	**32,985**	**(2,247)**
استخدامات صندوق القرض			
زواج	**408**	**(408)**	**-**
العلاج الطبي	**375**	**(375)**	**-**
التعليم	**398**	**(398)**	**-**
تسوية الحسابات الجارية	**29,670**	**(29,670)**	**-**
أخرى	**4,303**	**(4,303)**	**-**
إجمالي الاستخدامات خلال السنة	**35,154**	**(35,154)**	**-**
الرصيد النهائي	**37,700**	**35,508**	**73,208**
2024			
الرصيد الافتتاحي	39,916	48,599	88,515
مصادر صندوق القرض			
المقدمات المدفوعة	(37,350)	37,350	-
مساهمة / (سحوبات) المجموعة	-	(2,796)	(2,796)
أخرى	-	(10,264)	(10,264)
إجمالي المصادر خلال السنة	(37,350)	24,290	(13,060)
استخدامات صندوق القرض			
زواج	438	(438)	-
العلاج الطبي	344	(344)	-
التعليم	561	(561)	-
تسوية الحسابات الجارية	29,585	(29,585)	-
أخرى	4,284	(4,284)	-
إجمالي الاستخدامات خلال السنة	35,212	(35,212)	-
الرصيد النهائي	37,778	37,677	75,455

10. موجودات أخرى (تتمة)

10.2 الشهرة وموجودات غير ملموسة

	2025			2024		
	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	35,540	47,014	82,554	36,195	36,260	72,455
إضافات	-	37,589	37,589	-	27,975	27,975
مخصص الإطفاء للسنة (إيضاح رقم 22)	-	(21,682)	(21,682)	-	(14,149)	(14,149)
خسارة الاضمحلال للسنة (إيضاح رقم 24)	-	-	-	-	-	-
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(222)	(4,813)	(5,035)	(655)	(3,072)	(3,727)
في 31 ديسمبر	35,318	58,108	93,426	35,540	47,014	82,554

تم تخصيص الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال ذات الأعمار غير المحددة لأربع وحدات فردية منتجة للنقد. فيما يلي القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
بنك البركة التركي للمشاركة	571	768
بنك البركة مصر	331	311
البنك الإسلامي الأردني	26,646	26,646
بنك البركة (باكستان) المحدود	7,770	7,815
	35,318	35,540

تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة الهوامش المدرجة الميزانية في بناءً على الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

11. تمويلات طويلة الأجل

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	717,658	361,960
تمويل ثانوي تم الحصول عليه من قبل شركات تابعة	258,230	413,675
	975,888	775,635

12. مطلوبات أخرى

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
مبالغ مستحقة الدفع	422,278	348,818
هوامش نقدية	221,119	237,769
مصروفات مستحقة	133,389	125,745
شيكات ادارية	149,596	98,531
ضرائب حالية*	125,220	92,860
التزام الاجارة	80,328	63,632
ضرائب مؤجلة*	23,941	12,340
صندوق الصدقات (إيضاح 12.1)	4,424	8,283
صندوق الزكاة (إيضاح 12.2)	3,144	2,130
أخرى	140,159	110,402
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 24)	47,524	40,059
	1,351,122	1,140,569

* نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

12. مطلوبات أخرى (تتمة)

12.1 صندوق الصدقات

ما يلي يوضح حركة أموال صندوق الصدقات:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
مصادر صندوق الصدقات		
الرصيد كما في بداية السنة	8,283	9,689
دخل غير اسلامي	2,120	4,807
أخرى	4,744	5,529
إجمالي صندوق الصدقات المتاح للتوزيع	15,147	20,025
استخدامات صندوق الصدقات		
صدقة للفقراء والمحتاجين	739	632
صدقة الطبية	85	226
رعاية المدارس	363	453
أخرى	10,196	9,731
إجمالي استخدامات صندوق الصدقات	11,383	11,042
تحويلات صرف العملات الأجنبية	660	(700)
صندوق الصدقات غير الموزع كما في نهاية السنة	4,424	8,283

12.2 صندوق الزكاة

ما يلي يوضح حركة أموال صندوق الزكاة:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
مصادر الزكاة		
الرصيد كما في بداية السنة	2,130	1,947
الزكاة المستحقة على المجموعة	2,986	2,796
الزكاة المستحقة على أصحاب الحسابات	2	-
أخرى	113	-
إجمالي الزكاة المتاحة للتوزيع	5,231	4,743
استخدامات صندوق الزكاة		
زكاة للفقراء والمساكين	1,420	1,343
زكاة للطب	140	68
زكاة للتعليم	50	171
زكاة في سبيل الله	-	27
أخرى	228	431
إجمالي استخدامات صندوق الزكاة	1,838	2,040
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(249)	(573)
صندوق الزكاة غير الموزع كما في نهاية السنة	3,144	2,130

13. شبه الحقوق

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الاستثمار*	15,603,450	13,688,867
احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح رقم 13.1)	251,492	198,913
احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 13.2)	132,455	80,901
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الاستثمار – صافي (إيضاح رقم 13.3)	10,576	9,796
	15,997,973	13,978,477

** مضاربة ثانوية*

تتضمن هذه على صكوك مضاربة مطلقة خاصة ثانوية غير مضمونة تبلغ قيمتها 6,226 ألف دولار أمريكي (2024: 6,261 ألف دولار أمريكي) صادرة من قبل بنك البركة (باكستان) المحدود خلال سنة 2021 وتستحق في سنة 2031. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة (باكستان) المحدود. تبدأ عملية السداد الرئيسية لهذه الصكوك بعد ستة أشهر من تاريخ السحب، بشكل نصف سنوي على أساس القسط الثابت.

يلخص الجدول التالي توزيع حاملي حسابات شبه الحقوق كما في:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
حسابات الاستثمار - مؤسسات مالية	1,126,433	640,320
حسابات الاستثمار - مؤسسات غير مالية وأفراد	14,871,540	13,338,157
	15,997,973	13,978,477

يلخص الجدول التالي توزيع حاملي حسابات شبه الحقوق حسب النوع:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
حسابات تحت الطلب	2,250,454	1,852,700
حسابات على أساس تعاقدي	13,352,996	11,836,167
	15,603,450	13,688,867

13.1 احتياطي معادلة الأرباح

يوضح الجدول التالي الحركة في احتياطي معدل الأرباح:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	198,913	183,760
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار	37,171	47,411
مبالغ مستخدمة خلال السنة	-	-
تحويلات صرف العملات الأجنبية / أخرى	15,408	(32,258)
الرصيد في 31 ديسمبر	251,492	198,913

13. شبه الحقوق (تتمة)

13.2 احتياطي مخاطر الاستثمار

يوضح الجدول التالي الحركة في احتياطي مخاطر الاستثمار:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	80,901	80,474
مبالغ محولة من المخصصات	(4,151)	11,692
مبالغ مخصصة إلى الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار	38,159	(10,584)
تحويلات صرف العملات الأجنبية / أخرى	17,546	(681)
الرصيد في 31 ديسمبر	132,455	80,901

13.3 الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العائدة إلى شبه الحقوق - صافي

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	9,796	(1,154)
التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة	-	(612)
تأثير الضريبة المؤجلة	776	11,563
محول من حقوق المساهمين	4	(1)
الرصيد في 31 ديسمبر	10,576	9,796
العائدة إلى الاستثمارات العقارية	(808)	(150)
العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11,384	9,946
	10,576	9,796

14. حقوق الملكية

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
رأس المال		
المصرح به: الأسهم العادية 2,500,000,000 (2024: 2,500,000,000) بقيمة 1 دولار أمريكي للسهم	2,500,000	2,500,000
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل:		
في بداية السنة		
1,242,879,755 (2024: 1,242,879,755) سهم بقيمة 1 دولار أمريكي للسهم	1242,880	1,242,880
في نهاية السنة		
1,242,879,755 (2024: 1,242,879,755) سهم بقيمة 1 دولار أمريكي للسهم	1,242,880	1,242,880

14. حقوق الملكية (تتمة)

أسهم خزينة

	عدد الأسهم بالآلاف	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	31,380	15,658	15,658
في 31 ديسمبر	31,380	15,658	15,658

معلومات إضافية عن نمط الملكية

(1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بنسبة 5% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2025

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	784,882,224	% 63.15
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	240,173,054	% 19.32
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	87,313,197	% 7.03

في 31 ديسمبر 2024

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	784,882,224	% 63.15
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	240,173,054	% 19.32
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	87,313,197	% 7.03

(2) لدى المجموعة فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

(3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2025	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	75,775,063	980	%6.10
من 1% لغاية أقل من 5%	54,736,217	3	%4.40
من 5 % لغاية أقل من 10%	87,313,197	1	%7.03
من 10% لغاية أقل من 20%	240,173,054	1	%19.32
من 20% لغاية أقل من 50%	-	-	%0.00
اكثر من 50%	784,882,224	1	%63.15
	1,242,879,755	986	%100.00

في 31 ديسمبر 2024	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	75,775,063	980	%6.10
من 1% لغاية أقل من 5%	54,736,217	3	%4.40
من 5% لغاية أقل من 10%	87,313,197	1	%7.03
من 10% لغاية أقل من 20%	240,173,054	1	%19.32
من 20% لغاية أقل من 50%	-	-	%0.00
اكثر من 50%	784,882,224	1	%63.15
	1,242,879,755	986	%100.00

14. حقوق الملكية (تتمة)

معلومات إضافية عن نمط الملكية (تتمة)

أ) علاوة إصدار أسهم / تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الإصدار، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف معاملة أسهم حقوق الملكية التكاليف المتكبدة من قبل المجموعة والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

ب) احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للشركة، تم تحويل 10% من حصة الشركة الأم في صافي الدخل للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ 19,084 ألف دولار أمريكي (2024: 15,732 ألف دولار أمريكي) إلى الاحتياطي القانوني.

ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الإخر والاستثمارات العقارية والأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات).

د) تحويل العملات الأجنبية

يتم استخدام تحويلات العملات الأجنبية في تسجيل فروق الصرف الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

يلخص الجدول التالي الشركات التابعة والزميلة ورصيد تحويل خسارة العملات الأجنبية حسب الشركات التابعة والزميلة كما في 31 ديسمبر

شركة تابعة	العملة	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
بنك البركة الجزائر	دينار جزائري	64,686	71,145
بنك البركة (باكستان) المحدود	روبية باكستانية	57,440	57,209
بنك البركة مصر	جنيه مصري	369,771	382,716
بنك البركة التركي للمشاركة	ليرة التركية	650,833	596,846
بنك البركة المحدود	راند جنوب أفريقيا	22,522	28,557
بنك البركة سودان	جنيه سوداني	153,983	134,944
بنك البركة تونس	دينار تونسي	31,276	39,599
بنك البركة سوريا	الليرة السورية	64,897	64,897
		1,415,408	1,375,913

هـ) احتياطيات أخرى

تتضمن الاحتياطيات الأخرى بالأساس على احتياطيات المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و) زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين

فوضت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد في 19 مارس 2025 الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع زكاة بمبلغ وقدره 1,404 ألف دولار أمريكي، نيابة عن جميع المساهمين بحيث يخصم من الأرباح المبقاة، للسنة المالية 2024. قامت المجموعة بدفع وتوزيع هذه المبالغ على مستحقي الزكاة بحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة من قبل الهيئة الشرعية الموحدة.

14. حقوق الملكية (تتمة)

معلومات إضافية عن نمط الملكية (تتمة)

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين للسنة	**1,404**	576
استخدامات الزكاة:		
زكاة مدفوعة للفقراء والمحتاجين	**315**	412
زكاة الطب	**140**	18
منح دراسية	**50**	100
مجموع الاستخدامات	**505**	530
الزكاة المتبقية المستحقة الدفع	**899**	46

ز) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق غير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق الغير المسيطرة حقوق ملكية في شركة تابعة لا تعزى بصوة مباشرة أو غير مباشرة إلى الشركة الأم. يتضمن ذلك جزء من صكوك المضاربة من رأس المال الفئة 1 والبالغ قيمتها 140 مليون دولار أمريكي (2024: 145 مليون دولار أمريكي) الصادرة عن الشركة التابعة للمجموعة في شهر فبراير 2018 والتي لم يتم الاكتتاب فيها من قبل الشركة الأم.

15. رأس المال الدائم فئة 1

بتاريخ 31 مايو 2017، أتمت المجموعة إصدار صكوك مضاربة إضافية مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 بقيمة إجمالية قدرها 400 مليون دولار أمريكي تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي؛ المدرجة في البورصة الأيرلندية. يخضع ويستند توزيع الأرباح المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للصكوك بمعدل ربح متوقع بنسبة 8.775% سنوياً وتدفع على أساس نصف سنوي. يتم إثبات هذه الصكوك من خلال حقوق الملكية وسيتم احتساب الربح المقابل المستحق الدفع على تلك الصكوك كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة. ووفقاً للشروط والبنود، ليس لدى حاملي الصكوك الحق بالمطالبة بالأرباح ولا يتم اعتبار حدث عدم دفع الأرباح بأنه حدث للتعثر في السداد. يمكن استرداد الصكوك فقط بناءً على خيار مجموعة البركة.

16. دخل من عقود التمويل

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة (إيضاح رقم 16.1)	**1,973,651**	1,586,077
استثمارات تشاركية (إيضاح رقم 16.2)	**158,988**	162,934
إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح رقم 16.3)	**221,906**	197,318
	2,354,545	1,946,329

16.1 ذمم مدينة

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	**1,932,776**	1,548,744
ذمم سلم مدينة	**24,956**	20,101
ذمم إستصناع مدينة	**15,919**	17,232
	1,973,651	1,586,077

16. دخل من عقود التمويل (تتمة)

16.2 الاستثمارات التشاركية

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	98,399	95,410
التمويل بالمشاركة	60,589	67,524
	158,988	162,934

16.3 إجارة منتهية بالتمليك

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
دخل من إجارة منتهية بالتمليك	552,645	378,057
استهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك	(330,739)	(180,739)
	221,906	197,318

17. دخل من الاستثمارات

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	97,000	98,688
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة	415,909	396,464
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	145,193	225,987
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,396	923
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الديّن المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	96	17
مكسب من استثمار عقاري	2,280	1,521
دخل من شركات زميلة ومشروع مشترك	15,377	11,894
مكسب من بيع استثمار عقاري	2,332	1,491
	679,583	736,985

18. حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

19. دخل رسوم وعمولات

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
رسوم وعمولات مصرفية	286,853	223,996
إعتمادات مستندية	14,033	12,250
خطابات ضمان	24,270	20,124
خطابات قبول	1,403	1,334
	326,559	257,704

20. دخل آخر

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
أرباح صرف العملات الأجنبية	71,656	93,514
(خسارة) / ربح من بيع عقارات ومعدات	(1,045)	6,825
ربح بيع أصول أخرى	24,227	-
	94,838	100,339

21. الربح المدفوع على التمويل

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل (إيضاح 21.1)	102,506	102,431
ربح مدفوع على تمويلات قصيرة الأجل	315,493	345,918
	417,999	448,349

21.1 ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
تمويلات المرابحة	19,950	17,970
تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة	82,556	84,461
	102,506	102,431

22. استهلاك وإطفاء

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح رقم 9)	41,289	34,575
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح رقم 10.2)	21,682	14,149
	62,971	48,724

23. مصروفات تشغيلية أخرى

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
مصروفات عامة وإدارية	168,847	148,437
مصروفات مهنية وأعمال	44,278	33,919
مصروفات متعلقة بالممتلكات	39,620	35,978
	252,745	218,334

إن رسوم التدقيق وغير التدقيق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر لشركة برايس ووتر هاوس كوبرز وشركات الشبكة التابعة لها هي كما يلي:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
رسوم التدقيق	1,760	1,801
رسوم غير التدقيق	493	604
	2,253	2,405

24. صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال

2025	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	مبالغ مستحقة من البنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 4)	ذمم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5)	استثمارات تشاركية ألف دولار أمريكي (إيضاح 6)	استثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 7.2 و7.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 8)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 10)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 12)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصص في 1 يناير	44,104	10,285	669,671	30,420	17,014	11,395	34,799	40,059	857,747
المخصص خلال السنة	25,318	(2,525)	103,878	2,275	(2,485)	4,683	14,909	19,307	165,360
مخصص انتفت الحاجة إليه / مبالغ مستردة خلال السنة	-	-	(17,799)	(1,561)	(387)	-	(221)	(1,626)	(21,594)
	25,318	(2,525)	86,079	714	(2,872)	4,683	14,688	17,681	143,766
	69,422	7,760	755,750	31,134	14,142	16,078	49,487	57,740	1,001,513
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(64,689)	(771)	-	-	(1,684)	-	(67,144)
مبالغ مخصصة (إلى) / من احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 13.2)	-	(22)	4,065	9	28	71	-	-	4,151
تحويلات صرف العملات الأجنبية /أخرى - صافي	956	164	(14,544)	(471)	720	115	4,370	(10,216)	(18,906)
المخصص في 31 ديسمبر	70,378	7,902	680,582	29,901	14,890	16,264	52,173	47,524	919,614

خلال السنة، تم احتساب خسارة اضمحلال بمبلغ وقدره صفر دولار أمريكي (2024: 893 ألف دولار أمريكي) مقابل الاستثمارات.

يتعلق مبلغ وقدره 8,695 ألف دولار أمريكي (2024: 6,297 ألف دولار أمريكي) بتسجيل مخصص لأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

2024	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	مبالغ مستحقة من البنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 4)	ذمم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5)	استثمارات تشاركية ألف دولار أمريكي (إيضاح 6)	استثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 7.2 و7.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 8)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 10)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 12)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصص في 1 يناير	36,319	19,055	702,453	36,415	19,321	13,953	31,321	58,763	917,600
المخصص خلال السنة	852	1,232	106,490	1,498	1,551	(2,365)	4,117	6,397	119,772
مخصص انتفت الحاجة إليه / مبالغ مستردة خلال السنة	-	-	(28,566)	(2)	(317)	-	(104)	(1,292)	(30,281)
	852	1,232	77,924	1,496	1,234	(2,365)	4,013	5,105	89,491
	37,171	20,287	780,377	37,911	20,555	11,588	35,334	63,868	1,007,091
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(21,595)	(5,981)	-	-	-	-	(27,576)
مبالغ مخصصة إلى احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 13.2)	-	(544)	(11,039)	(32)	(77)	-	-	-	(11,692)
تحويلات صرف العملات الأجنبية /أخرى - صافي	6,933	(9,458)	(78,072)	(1,478)	(3,464)	(193)	(535)	(23,809)	(110,076)
المخصص في 31 ديسمبر	44,104	10,285	669,671	30,420	17,014	11,395	34,799	40,059	857,747

24. صافي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة / الاضمحلال (تتمة)

تعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

2025	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	مبالغ مستحقة من البنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 4)	ذمم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5)	استثمارات تشاركية ألف دولار أمريكي (إيضاح 6)	استثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 7.2 و7.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 8)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 10)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 12)	المجموع ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	28,275	7,214	290,620	16,785	8,891	176	41,538	31,073	424,572
شمال أفريقيا	10,583	660	114,578	48	4,233	10,937	8,581	1,427	151,047
أوروبا	5,560	-	224,096	-	13	5,139	1,290	10,786	246,884
أخرى	25,960	28	51,288	13,068	1,753	12	764	4,238	97,111
المجموع	70,378	7,902	680,582	29,901	14,890	16,264	52,173	47,524	919,614

2024									
الشرق الأوسط	26,345	8,084	291,818	15,126	12,684	106	29,136	31,258	414,557
شمال أفريقيا	9,483	2,182	90,996	77	3,024	10,946	4,587	1,682	122,977
أوروبا	8,275	-	211,541	989	265	341	303	2,619	224,333
أخرى	1	19	75,316	14,228	1,041	2	773	4,500	95,880
المجموع	44,104	10,285	669,671	30,420	17,014	11,395	34,799	40,059	857,747

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة : 420 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 373 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة وستقتصر على إجمالي تعرض العميل.

25. النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة – ألف دولار أمريكي	190,837	157,324
الربح الموزع على رأس المال الدائم فئة 1– ألف دولار أمريكي	(35,100)	(35,100)
	155,737	122,224
عدد الأسهم في بداية السنة (بالآلاف)	1,242,880	1,242,880
تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)	(31,380)	(31,380)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)	1,211,500	1,211,500
الربح الموزع للسهم – سنتات أمريكية	12.85	10.09

26. النقد وما في حكمه

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية باستثناء الإحتياطي الإجباري	1,435,162	1,437,071
أرصدة لدى بنوك أخرى	988,537	914,476
نقد ونقد قيد التحصيل	588,939	594,691
	3,012,638	2,946,238

المعاملات غير النقدية:

بلغت إضافات أصول حق الاستخدام والالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار خلال السنة الحالية 29 مليون دولار أمريكي (2024: 29 مليون دولار أمريكي).

27. معاملات وأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة أو الخاضعة للسيطرة أو الخاضعة للسيطرة المشتركة أو المتأثرة بشكل كبير من قبلهم والشركات التابعة بحكم المساهمة المشتركة مع المجموعة وأعضاء مجلس الرقابة الشرعية.

كانت الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة كما يلي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	المجموع 2025 ألف دولار أمريكي	المجموع 2024 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل من عقود تمويل والاستثمارات	1,279	-	-	-	1,279	2,253
صافي الدخل العائد الى أشباه حقوق الملكية	519	583	404	-	1,506	965
دخل رسوم وعمولات	42	-	-	-	42	66

بلغ مخصص انخفاض القيمة المتعلق بالشركات الزميلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 9.1 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 3.0 مليون دولار أمريكي).

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المدرجة في القائمة الموحدة للدخل:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
مكافآت قصيرة الأجل	9,271	7,009
مكافآت طويلة الأجل	828	589

تشتمل المكافآت القصيرة الأجل على الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات وغيرها من المكافآت المدفوعة خلال السنة، وتتضمن المكافآت طويلة الأجل على التعويضات ومزايا التأمينات الاجتماعية وخطة الاستثمار.

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 1.65 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (2024: 1.50 مليون دولار أمريكي).

وكانت الأرصدة الهامة مع الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر على النحو التالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	المجموع 2025 ألف دولار أمريكي	المجموع 2024 ألف دولار أمريكي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	18	-	-	-	18	-
ذمم مدينة	1,978	-	-	-	1,978	1,865
استثمارات	91,726	-	-	-	91,726	98,613
موجودات أخرى	12,021	1	292	-	12,314	9,514
المطلوبات						
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	49,158	712	1,183	8	51,061	81,674
مطلوبات أخرى	17,540	-	-	-	17,540	-
شبه الحقوق	30,823	9,655	10,364	7	50,849	39,914
الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية	89,112	8,849	-	-	97,961	126,220

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أي مخصص محدد للخسائر الائتمانية.

27. معاملات وأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم المجموعة كما في نهاية السنة:

اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	2025 عدد الأسهم	المعاملة عدد الأسهم
عبدالله صالح كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	338,598	-
عبدالإله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	225,899	-

اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	2024 عدد الأسهم	المعاملة عدد الأسهم
عبدالله صالح كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	338,598	-
عبدالإله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	225,899	-

28. ارتباطات والتزامات محتملة

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
اعتمادات مستندية	990,713	626,604
خطابات ضمان	1,858,756	1,534,004
خطابات قبول	66,731	43,914
ارتباطات غير مسحوبة	1,785,879	1,060,874
عقود الوعد المتوافقة مع مبادئ الشريعة	1,435,944	992,605
	6,138,023	4,258,001

29. المعلومات القطاعية

تم عرض المعلومات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. تعتمد القطاعات الجغرافية على موقع الوحدات المسؤولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم بها تقييم المعلومات المالية من قبل الإدارة ومجلس الإدارة.

لأغراض إعداد التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

الشرق الأوسط

شمال أفريقيا

أوروبا

آخرون

تستند النتائج المبلغ عنها للقطاعات الجغرافية إلى أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم 2. تتم المعاملات ما بين هذه القطاعات بشروط متفق عليها بشكل متبادل.

29. المعلومات القطاعية (تتمة)

الأصول القطاعية والمطلوبات وشبه الحقوق هي كما يلي:

	2025			2024		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	شبه الحقوق ألف دولار أمريكي	موجودات ألف دولار أمريكي	مطلوبات ألف دولار أمريكي	شبه الحقوق ألف دولار أمريكي
القطاع						
الشرق الأوسط	14,548,095	2,848,740	10,238,268	12,840,863	2,939,362	8,617,136
شمال أفريقيا	4,043,456	2,391,087	1,349,716	3,088,749	1,635,718	1,159,657
أوروبا	10,667,703	7,077,725	3,287,391	8,611,934	5,143,967	3,178,554
آخرون	1,754,499	510,695	1,122,598	1,645,285	492,233	1,023,130
	31,013,753	12,828,247	15,997,973	26,186,831	10,211,280	13,978,477

فيما يلي بيان الدخل التشغيلي القطاعي وصافي الدخل قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة والانخفاض في القيمة والضرائب وصافي الدخل:

	2025			2024		
	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي
القطاع						
الشرق الأوسط	529,049	278,656	138,191	441,506	203,496	100,715
شمال أفريقيا	140,810	76,514	40,302	111,907	51,049	34,213
أوروبا	543,888	214,902	160,385	435,434	183,793	151,671
اخرى	102,730	34,340	17,946	101,491	47,774	21,918
	1,316,477	604,412	356,824	1,090,338	486,112	308,517

30. إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم لجنة المخاطر الإدارية واللجان التنفيذية بتوجيه ومساعدة الإدارة العامة لمخاطر الميزانية للمجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. ولم تتغير هذه المخاطر وعمليات هذه المخاطر بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التركز ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر صرف العملات الأجنبية

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة وإدارة الموجودات وأخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة أعمالها وتعقيداتها. وتتناول هذه السياسة أهداف الشركات التابعة المتمثل في حماية القوة المالية حتى خلال الأحداث الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا تأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي يشتر إليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بحسابات حاملي الاستثمار وتوفر الخطوط المصرفية.

30. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2025:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	2,964,488	-	12,079	-	-	309,315	-	-	-	3,089,743	6,375,625
مبالغ مستحقة من البنوك	794,512	134,098	56,234	7,000	30,946	3,373	2,735	-	-	-	1,028,898
ذمم مدينة	1,694,137	1,805,780	1,448,163	2,739,773	2,287,647	1,884,801	567,907	35,413	8,801	35,105	12,507,527
استثمارات تشاركية	52,653	36,340	32,117	104,568	197,866	365,790	241,893	84,324	6,964	-	1,122,515
استثمارات	697,091	112,713	457,112	799,920	1,257,066	773,518	373,277	70,172	98,015	828,412	5,467,296
إجارة منتهية بالتمليك	51,979	88,398	241,311	135,796	823,783	445,270	602,147	611,973	46,577	-	3,047,234
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	535,420	535,420
موجودات أخرى	222,980	23,955	37,650	89,599	42,900	32,364	-	-	-	479,790	929,238
مجموع الموجودات	6,477,840	2,201,284	2,284,666	3,876,656	4,640,208	3,814,431	1,787,959	801,882	160,357	4,968,470	31,013,753
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	8,170,877	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,170,877
مبالغ مستحقة لبنوك	1,709,666	452,732	64,352	35,177	-	-	-	68,433	-	-	2,330,360
تمويلات طويلة الأجل	-	51,329	84,040	423,476	271,636	145,407	-	-	-	-	975,888
مطلوبات أخرى	266,111	100,795	83,859	113,978	46,855	71,310	4,069	620,010	-	44,135	1,351,122
مجموع المطلوبات	10,146,654	604,856	232,251	572,631	318,491	216,717	4,069	688,443	-	44,135	12,828,247
شبه الحقوق	5,359,659	1,399,289	959,072	1,371,318	3,001,953	943,808	2,255,494	707,282	98	-	15,997,973
مجموع المطلوبات وشبه الحقوق	15,506,313	2,004,145	1,191,323	1,943,949	3,320,444	1,160,525	2,259,563	1,395,725	98	44,135	28,826,220
صافي فجوة السيولة	(9,028,473)	197,139	1,093,343	1,932,707	1,319,764	2,653,906	(471,604)	(593,843)	160,259	4,924,335	2,187,533
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(9,028,473)	(8,831,334)	(7,737,991)	(5,805,284)	(4,485,520)	(1,831,614)	(2,303,218)	(2,897,061)	(2,736,802)	2,187,533	
الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية	213,292	513	4,051	1,402,752	1,397	2,344	1,387	665	-	-	1,626,401

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2024:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	2,646,371	-	10,297	-	-	340,430	-	-	-	2,676,774	5,673,872
مبالغ مستحقة من البنوك	400,686	227,488	74,496	4,220	29,659	1,817	4,005	-	-	-	742,371
ذمم مدينة	1,284,870	1,635,417	1,470,322	1,720,477	2,372,262	1,378,462	342,633	35,207	7,801	16,284	10,263,735
استثمارات تشاركية	285,437	3,579	6,206	59,398	134,059	132,723	92,646	46,656	2,634	-	763,338
استثمارات	765,764	128,705	114,240	374,078	1,781,852	756,314	267,471	157,791	229	690,097	5,036,541
إجارة منتهية بالتمليك	36,242	44,397	62,446	136,425	517,721	414,424	572,861	602,289	62,763	-	2,449,568
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	484,443	484,443
موجودات أخرى	250,274	20,386	28,574	85,312	38,077	21,422	224	-	-	328,694	772,963
مجموع الموجودات	5,669,644	2,059,972	1,766,581	2,379,910	4,873,630	3,045,592	1,279,840	841,943	73,427	4,196,292	26,186,831
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	6,792,690	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,792,690
مبالغ مستحقة لبنوك	1,001,132	358,656	8,788	17,965	2,769	-	-	113,076	-	-	1,502,386
تمويلات طويلة الأجل	10,633	51,767	17,324	303,519	178,539	213,853	-	-	-	-	775,635
مطلوبات أخرى	307,085	99,590	66,546	70,073	19,297	68,872	1,954	476,073	-	31,079	1,140,569
مجموع المطلوبات	8,111,540	510,013	92,658	391,557	200,605	282,725	1,954	589,149	-	31,079	10,211,280
شبه الحقوق	4,473,644	1,275,233	858,783	1,155,083	2,474,626	844,723	2,018,371	877,900	114	-	13,978,477
مجموع المطلوبات وشبه الحقوق	12,585,184	1,785,246	951,441	1,546,640	2,675,231	1,127,448	2,020,325	1,467,049	114	31,079	24,189,757
صافي فجوة السيولة	(6,915,540)	274,726	815,140	833,270	2,198,399	1,918,144	(740,485)	(625,106)	73,313	4,165,213	1,997,074
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(6,915,540)	(6,640,814)	(5,825,674)	(4,992,404)	(2,794,005)	(875,861)	(1,616,346)	(2,241,452)	(2,168,139)	1,997,074	
الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية	7,369	995	1,997	1,359,969	689	1,293	1,292	193,007	-	-	1,566,611

30. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بإلتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تقوم المجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية وإجراء تقييم مستمر لجدارة الأطراف المقابلة الائتمانية.

تواصل المجموعة تقييم تأثير التطورات الاقتصادية على العملاء الأفراد، والقطاعات، أو المحافظ. ومع تغير ظروف الائتمان، تتخذ المجموعة إجراءات احترازية، بما في ذلك مراجعة شهية المخاطر أو تعديل الحدود والآجال الزمنية حسب الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، تستمر المجموعة في إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية، وتقييد المعاملات مع أطراف مقابلة محددة، وإجراء تقييم مستمر لجدارتها الائتمانية.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم سلم مدينة وذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتمليك.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبة تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم إستصناع مدينة

إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبة تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الاستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الاستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

	التعرض الأقصى	
	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية	**4,868,527**	4,208,809
أرصدة لدى بنوك أخرى	**988,537**	914,476
مبالغ مستحقة من البنوك	**1,028,898**	742,371
ذمم مدينة	**12,507,527**	10,263,735
استثمارات تشاركية	**1,122,515**	763,338
استثمارات	**5,467,296**	5,036,541
إجارة منتهية بالتمليك	**3,047,234**	2,449,568
موجودات أخرى	**263,933**	223,735
المجموع	**29,294,467**	24,602,573
ارتباطات والتزامات محتملة	**6,138,023**	4,258,001
	35,432,490	28,860,574

30. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الائتماني للمجموعة:

	31 ديسمبر 2025			
	لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	تجاوزت موعد الاستحقاق وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
نوعية عقود التمويل الإسلامية				
ذمم مدينة	12,092,671	516,642	578,796	13,188,109
مبالغ مستحقة من البنوك	1,029,800	-	7,000	1,036,800
استثمارات تشاركية	1,101,824	19,315	31,277	1,152,416
إجارة منتهية بالتمليك	3,038,447	25,017	34	3,063,498
موجودات أخرى	298,063	4,940	13,103	316,106
	17,560,805	565,914	630,210	18,756,929

	31 ديسمبر 2024			
	لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	تجاوزت موعد الاستحقاق وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
نوعية عقود التمويل الإسلامية				
ذمم مدينة	9,093,574	1,281,250	558,582	10,933,406
مبالغ مستحقة من البنوك	745,656	-	7,000	752,656
استثمارات تشاركية	743,489	17,521	32,748	793,758
إجارة منتهية بالتمليك	2,423,339	37,624	-	2,460,963
موجودات أخرى	247,797	2,352	8,385	258,534
	13,253,855	1,338,747	606,715	15,199,317

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق وغير متعثرة

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

	31 ديسمبر 2025			
	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
نوعية عقود التمويل الإسلامية				
ذمم مدينة	324,279	98,316	94,047	516,642
استثمارات تشاركية	9,054	3,584	6,677	19,315
إجارة منتهية بالتمليك	18,252	4,855	1,910	25,017
موجودات أخرى	3,765	603	572	4,940
	355,350	107,358	103,206	565,914

	31 ديسمبر 2024			
	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
نوعية عقود التمويل الإسلامية				
ذمم مدينة	752,704	245,314	283,232	1,281,250
استثمارات تشاركية	6,711	1,134	9,676	17,521
إجارة منتهية بالتمليك	23,439	4,559	9,626	37,624
موجودات أخرى	1,099	945	308	2,352
	783,953	251,952	302,842	1,338,747

30. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية التي تجاوزت موعد الاستحقاق وغير متعثرة (تتمة)

يلخص الجدول التالي إجمالي عقود التمويل الإسلامي التي تجاوزت موعد الاستحقاق والمتعثرة وغير المتأخرة وغير المتعثرة وتقادم عقود التمويل الإسلامي المتعثرة المفصح عنها حسب نوع الطرف المقابل كما في 31 ديسمبر 2025:

	المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	تقادم عقود التمويل الإسلامي المتعثرة		
					90 يومًا إلى عام واحد ألف دولار أمريكي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دولار أمريكي
السيادية	2,446,225	2,413,545	-	32,680	3,699	-	28,981
بنك	6,137,783	6,089,564	-	48,219	10,214	30,659	7,346
شركات الاستثمار	50	50	-	-	-	-	-
الشركات	4,269,531	3,466,932	474,954	327,645	163,419	79,294	84,932
بيع بالتجزئة	5,903,340	5,590,714	90,960	221,666	76,860	106,994	37,812
	18,756,929	17,560,805	565,914	630,210	254,192	216,947	159,071

يلخص الجدول التالي إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة 3 المفصح عنها حسب نوع الطرف المقابل كما في 31 ديسمبر 2025:

	الرصيد الافتتاحي ألف دولار أمريكي	إضافات خلال العام ألف دولار أمريكي	مسترد خلال العام ألف دولار أمريكي	مشطوبة خلال العام ألف دولار أمريكي	ترجمة العملات الأجنبية / أخرى - صافي ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية العام ألف دولار أمريكي
بنك	7,156	-	-	-	17	7,173
الشركات	314,350	99,567	(15,742)	(47,063)	(8,683)	342,429
بيع بالتجزئة	54,080	19,955	(3,618)	(2,560)	(6,045)	61,812
	375,586	119,522	(19,360)	(49,623)	(14,711)	411,414

تقليل مخاطر الائتمان

للتخفيف من مخاطر الائتمان المتعلقة بالتمويل، تعتمد المجموعة على الضمانات المادية حيثما أمكن. وتتنوع أنواع هذه الضمانات لتشمل النقدية، والأوراق المالية، والضمانات الشخصية، والعقارات، والمستحقات، والمخزونات، والأصول غير المالية الأخرى حسب الحاجة.

تقوم جميع الشركات التابعة للمجموعة والتي لديها تعرُّضات مالية مضمونة بعقارات أو ضمانات أخرى بإجراء فحص وتقييم دوري ومنتظم للضمانات. يتم تنفيذ عمليات الفحص والتقييم هذه بواسطة مقيّم مؤهل ومستقل أو محلل ضمانات تابع للفرع المعني. ويتم تحديد تكرار عملية تقييم الضمانات كجزء من السياسة الائتمانية للمجموعة ووفقًا لإجراءات الموافقة المتبعة.

لا تقبل الشركات التابعة أي أصول كضمانات إذا كانت عُرضة للتقادم، أو في حال كانت الأصول قابلة للتلف. كما تتأكد الشركات التابعة من تأمين هذه الأصول بشكل كافٍ كشرط لقبولها كضمانات.

30. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

تقليل مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

(1) هامش الجدية (وديعة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.

(2) ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهناً مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.

(3) العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.

(4) الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.

ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.

(5) الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل شبه الحقوق أو أصول خاضعة للإدارة غير مدرجة بالميزانية.

(6) صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال غير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (المصدر) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في االبنك كجزء من اعتماد حد الائتمان.

ج) مخاطر التركز

ينتج التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركيز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

30. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر التركز (تتمة)

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وشبه الحقوق حسب القطاع الاقتصادي:

	2025			2024		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	شبه الحقوق ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	شبه الحقوق ألف دولار أمريكي
صناعي	4,141,127	157,271	149,022	2,995,360	163,608	171,652
تعدين وتنقيب	131,695	3,547	81,349	66,333	1,689	124,942
زراعي	282,209	47,208	15,531	294,013	16,698	13,836
إنشائي وعقاري	2,289,990	35,365	26,090	2,260,532	62,993	52,191
مالي	5,135,260	1,896,411	2,297,031	4,585,986	1,297,615	1,675,993
تجاري	2,167,366	162,995	68,691	1,671,505	133,918	55,961
شخصي وتمويل استهلاكي	4,636,119	6,791,672	9,301,933	3,946,222	5,468,930	8,263,415
حكومي	8,458,821	164,080	451,231	7,467,385	78,439	305,048
قطاعات أخرى	3,771,166	3,569,698	3,607,095	2,899,495	2,987,390	3,315,439
	31,013,753	12,828,247	15,997,973	26,186,831	10,211,280	13,978,477

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في معدل الربح على موجودات المجموعة وشبه الحقوق. يستند توزيع الربح على شبه الحقوق على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

إلا أن اتفاقيات تقاسم الأرباح سيؤدى إلى مخاطر التعويض التجاري عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم حقوق ملكية بمبلغ وقدره 749,662 ألف دولار أمريكي (2024: 1,149,256 ألف دولار أمريكي) مشتملة على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بإجمالي 153,450 ألف دولار أمريكي (2024: 670,072 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بإجمالي 596,212 ألف دولار أمريكي (2024: 479,184 ألف دولار أمريكي). sأي اختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي الدخل الموحد أو حقوق الملكية الموحدة للمجموعة.

30. إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

	2025		
	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
العملة			
ليرة تركية	296,037	153,813	449,850
دينار أردني	329,328	565,186	894,514
جنيه مصري	191,548	235,576	427,124
جنيه سوداني	11,884	(22,667)	(10,783)
دينار جزائري	169,448	137,710	307,158
جنيه إسترليني	982	-	982
دينار تونسي	5,739	91,706	97,445
يورو	433,102	-	433,102
راند جنوب أفريقي	65,965	48,614	114,579
روبية باكستانية	69,447	94,475	163,922
أخرى	(426,056)	-	(426,056)

	2024		
	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
العملة			
ليرة تركية	533,230	133,564	666,794
دينار أردني	326,212	544,548	870,760
جنيه مصري	85,385	180,554	265,939
جنيه سوداني	54,139	(6,683)	47,456
دينار جزائري	156,206	120,984	277,190
جنيه إسترليني	1,505	-	1,505
دينار تونسي	47,389	73,840	121,229
يورو	210,252	-	210,252
راند جنوب أفريقي	60,136	38,257	98,393
روبية باكستانية	94,799	94,475	189,274
ليرة سورية	6,846	-	6,846
أخرى	(91,714)	-	(91,714)

30. إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس مدى تعرضها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل سياسة المشتقات المالية للمجموعة فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مئوية مختلفة بناءً على اجتهادات إدارة المجموعة.

فيما يلي تحليل الحساسية الذي يسحب تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية.

في 31 ديسمبر 2025

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملكية ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملكية ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	31,571	-15%	(4,118)	5%	1,662
	مجموع حقوق الملكية	247,957	-15%	(32,342)	5%	13,050
جنيه مصري	صافي الدخل	69,167	-20%	(11,528)	5%	3,640
	مجموع حقوق الملكية	317,422	-20%	(52,904)	5%	16,706
ليرة تركية	صافي الدخل	160,385	-20%	(26,731)	5%	8,441
	مجموع حقوق الملكية	307,314	-20%	(51,219)	5%	16,174
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	10,545	-15%	(1,375)	5%	555
	مجموع حقوق الملكية	82,096	-15%	(10,708)	5%	4,321
روبية باكستانية	صافي الدخل	5,358	-10%	(487)	5%	282
	مجموع حقوق الملكية	69,201	-10%	(6,291)	5%	3,642
دينار تونسي	صافي الدخل	8,731	-10%	(794)	5%	460
	مجموع حقوق الملكية	58,176	-10%	(5,289)	5%	3,062

في 31 ديسمبر 2024

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملكية ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملكية ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	21,268	-15%	(2,774)	5%	1,119
	مجموع حقوق الملكية	218,255	-15%	(28,468)	5%	11,487
جنيه مصري	صافي الدخل	62,627	-20%	(10,438)	5%	3,296
	مجموع حقوق الملكية	244,302	-20%	(40,717)	5%	12,858
ليرة تركية	صافي الدخل	151,671	-20%	(25,279)	5%	7,983
	مجموع حقوق الملكية	289,413	-20%	(48,236)	5%	15,232
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	10,940	-15%	(1,427)	5%	576
	مجموع حقوق الملكية	66,056	-15%	(8,616)	5%	3,477
روبية باكستانية	صافي الدخل	13,595	-10%	(1,236)	5%	716
	مجموع حقوق الملكية	69,381	-10%	(6,307)	5%	3,652
دينار تونسي	صافي الدخل	12,945	-10%	(1,177)	5%	681
	مجموع حقوق الملكية	75,119	-10%	(6,829)	5%	3,954

30. إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المحددة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث كل من التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر العمليات

تنشأ مخاطر العمليات من عدم كفاية أو ضعف العمليات داخل المنظمة. هناك سياسات وعمليات محددة بشكل جيد في المجموعة والتي تتم مراجعتها بشكل مستمر.

مخاطر الموارد البشرية

تنشأ مخاطر الموارد البشرية نتيجة لعدم الكفاءة أو القضايا التحفيزية أو الاعتبارات المتعلقة بالقدرات. ومن أجل منع حدوث هذه المخاطر، قامت المجموعة بوضع سياسات الموارد البشرية للمجموعة ومدونة قواعد السلوك التي تنطوي على طرق بناءة في التعامل مع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك، قامت المجموعة بوضع تدابير للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الواجبات بالإضافة إلى تدابير تدريبية متنوعة للحد من الأخطاء البشرية والاحتيال.

مخاطر الأنظمة

تنشأ مخاطر الأنظمة من عدم أداء التكنولوجيا المطلوبة أو البرامج أو البنية التحتية للمعدات بشكل كاف. يتم تخفيف المخاطر من خلال إجراءات استمرارية الأعمال الكافية بالإضافة إلى المراجعة المستمرة لمتطلبات التكنولوجيا الخاصة بالمجموعة.

مخاطر الأحداث الخارجية

يمكن أن تؤثر البيئة الخارجية على الأداء التشغيلي للمجموعة. يتم تقييم الأحداث الخارجية وبيئة التشغيل بشكل مستمر مع تصعيد المخاطر الرئيسية ومناقشتها في اللجان المختلفة.

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الموافقة على الاستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية الرائدة، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

تدير الشركة مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس بما يتجاوز خمسة عشر عضواً في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات متنوعة والذين يمارسون أحكاما مستقلة وموضوعية بصورة فردية وجماعية. بخلاف الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) ويخصص له جدول رسمي للأمور، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لإتخاذ قرار بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المقدمة إليه عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسؤول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

30. إدارة المخاطر (تتمة)

و) حوكمة الشركات (تتمة)

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد لدى المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق وقابلة للمراجعة ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

ز) الاقتصادات ذات التضخم المفرط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) معيار المحاسبة المالية رقم 49 "التقارير المالية للمؤسسات العاملة في اقتصادات ذات تضخم مفرط" بتاريخ 22 ديسمبر 2024. ويسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعده.

تعمل المؤسسة الأم في اقتصاد غير مصاب بالتضخم المفرط. تضم المجموعة شركات تابعة تستخدم عملات وظيفية لاقتصادات ذات تضخم مفرط. ووفقًا لتوجيهات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن وجود شركات تابعة تعمل في اقتصادات ذات تضخم مفرط قد يستدعي مراعاة أحكام معيار المحاسبة المالية رقم 49 على مستوى البيانات المالية الموحدة، حتى وإن لم تكن المؤسسة الأم تعمل في اقتصاد ذي تضخم مفرط.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قيّمت الإدارة الأثر المحتمل لمعيار المحاسبة المالية رقم 49 على المجموعة. وتعتزم المجموعة تطبيق هذا المعيار اعتبارًا من 1 يناير 2026، بما يتماشى مع تاريخ نفاذه الإلزامي.

وبحسب معيار المحاسبة المالية رقم 49، يتعين على أي مؤسسة تعمل في اقتصاد يعاني من تضخم مفرط إما:

- إعادة تحديد عملتها الوظيفية.

- اتباع متطلبات إعداد التقارير المالية القائمة على القيمة العادلة.

وقد اختارت إدارة المجموعة اتباع متطلبات إعداد التقارير المالية القائمة على القيمة العادلة.

وتتلخص المتطلبات الرئيسية لإعداد التقارير المالية القائمة على القيمة العادلة فيما يلي:

إعادة قياس البنود المكونة لعناصر بيان المركز المالي بالقيمة العادلة، باستثناء البنود المذكورة في معيار المحاسبة المالية، أي الأصول والالتزامات النقدية، والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في الصكوك وما شابهها من أدوات مالية وغيرها.

وتشمل الاستثناءات من نموذج المحاسبة بالقيمة العادلة البنود المذكورة أعلاه التي لا يلزم تعديلها إلى القيمة العادلة. أما البنود التي لا تستوفي معايير الاستثناء، فسيتم المحاسبة عنها على النحو التالي فيما يلي:

أ. ستستمر الأصول غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة بالظهور بالقيمة العادلة.

ب. سيتم عرض الموجودات غير النقدية المسجلة بأقل التكلفة (التكلفة مطروحاً منها الاستهلاك / الإطفاء) بالقيمة العادلة.

ج. سيتم عرض الموجودات غير النقدية المسجلة بأقل التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق بصافي القيمة القابلة للتحقق، أي القيمة العادلة.

د. سيتم عرض الموجودات غير النقدية المسجلة وفقاً لنموذج إعادة التقييم بالقيمة المعاد تقييمها.

هـ. سيتم عرض جميع الموجودات / المطلوبات غير النقدية الأخرى بالقيم العادلة المفترضة المقدرة من خلال تطبيق الفهرسة.

سيتم تسجيل الربح / الخسارة الناتج ضمن الدخل الشامل الآخر، ويُعرض بشكل منفصل كـ"احتياطي القيمة العادلة للتضخم المفرط"، والذي يمثل حقوق الملكية وشبه الحقوق على التوالي.

عند اعتماد المعيار، سيتم تطبيقه بأثر رجعي معدل. وستستمر الأرقام المقابلة في الظهور كما تم الإبلاغ عنها سابقًا، وتتوقع المجموعة عرض أرقام مقارنة مُفهرسة كعمود إضافي في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2026، مع اشتقاق هذه المقارنات المُفهرسة من الأرقام المقابلة لعام 2025.

أجرت الإدارة تقييمًا أوليًا كما في 31 ديسمبر 2025، ومن المتوقع أن يبلغ الربح التقديري الناتج في القيمة العادلة 126 مليون دولار أمريكي، مما سيؤثر على زيادة الموجودات بمقدار 133 مليون دولار أمريكي، والمطلوبات بمقدار 6.6 مليون دولار أمريكي، وحقوق الملكية بمقدار 126 مليون دولار أمريكي.

31. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي تمثل تقدير مبلغ النقد أو ما في حكمه الذي سيتم استلامه مقابل بيع موجود أو مبلغ النقد أو ما في حكمه الذي يتم دفعه لإطفاء أو تحويل مطلوب في معاملة منظمة بين بائع لديه الرغبة ومشتري لديه رغبة بتاريخ القياس.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي استثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي استثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

استثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 4,124 مليون دولار أمريكي (2024: 3,863 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغة 150,924 مليون ولار أمريكي (2024: 162,580 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

يعتمد التسلسل الهرمي لتقنيات التقييم على ما إذا كانت المدخلات في تقنيات التقييم تلك قابلة للملاحظة أم لا. تعكس المدخلات القابلة للملاحظة بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة، بينما تعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة افتراضات السوق الخاصة بالمجموعة.

وقد أدى هذان النوعان من المدخلات إلى إنشاء التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التالي:

المستوى 1 - الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لاستثمارات مماثلة.

المستوى 2 - مدخلات غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها للاستثمارات، إما بشكل مباشر (أي كأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى 3 - مدخلات الاستثمارات التي لا تعتمد على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات غير قابلة للملاحظة).

يتطلب هذا التسلسل الهرمي استخدام بيانات السوق القابلة للملاحظة عند توفرها. وتأخذ المجموعة في الاعتبار أسعار السوق ذات الصلة والقابلة للملاحظة في تقييماتها حيثما أمكن ذلك.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في 31 ديسمبر:

2025	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	584,320	-	47,434	631,754
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	639,891	-	142,229	782,120
استثمارات عقارية	-	149,678	-	149,678
	1,224,211	149,678	189,663	1,563,552

2024	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	475,287	-	4,456	479,743
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	565,886	-	180,489	746,375
استثمارات عقارية	-	158,497	-	158,497
	1,041,173	158,497	184,945	1,384,615

32. إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعاً 7 مليون دولار أمريكي (2024: 10 مليون دولار أمريكي). تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

33. نسبة كفاية رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المكتب الرئيسي، في حين يتم تنظيم الشركات المصرفية التابعة لمجموعة البركة بشكل مباشر من قبل المشرفين المصرفيين المحليين، الذين يحددون ويراقبون متطلبات كفاية رأس المال الخاصة بهم.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل شركة استثمار يقع مقرها في البحرين ضمن الفئة 1 الحفاظ على الحد الأدنى لرأس المال 1.0 مليون دينار بحريني والحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لا يقل عن 110٪.

يجب حساب رأس المال التنظيمي لجميع شركات الاستثمار التي تتخذ من البحرين مقراً لها بناءً على حقوق المساهمين، كما يجب على شركة الاستثمار الاحتفاظ بالموارد البشرية والمالية الكافية وغيرها من الموارد الكافية لإدارة الأعمال بالطريقة العادية.

يلخص الجدول التالي حساب نسبة كفاية رأس المال (حجم مصرف البحرين المركزي 4 - أعمال الاستثمار، كفاية رأس المال النموذجي) بناءً على المستوى الفردي للشركة:

	2025 ألف دولار أمريكي	2024 ألف دولار أمريكي
1- رأس المال التنظيمي (أ)	**185,569**	172,074
2- المتطلبات التنظيمية (ب)	**14,687**	20,241
3- متطلبات رأس المال على أساس المخاطر (ج)	**14,687**	20,241
4- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (د)	**2,653**	2,653
5- نسبة (أ) إلى (ب)	**%1,263**	%850

34. قواعد نموذج الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تندرج المجموعة ضمن نطاق قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النموذجية للركيزة الثانية ("القواعد النموذجية")، كونها مُدمجة في شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب. (م)، والتي تُعتبر الكيان الأم النهائي ("UPE") بموجب القواعد النموذجية. وبناءً على ذلك، تُشكل المجموعة جزءًا من مجموعة الشركات متعددة الجنسيات ("MNE") التابعة لشركة دلة البركة القابضة ش.م.ب. (م) للركيزة الثانية.

تملك المجموعة حاليًا عمليات في البحرين وتركيا وجنوب إفريقيا، حيث نفذت كل منها جوانب من القواعد النموذجية، على النحو التالي:

- سنّت تركيا تشريعات الركيزة الثانية اعتبارًا من 1 يناير 2024، بما في ذلك قاعدة إدراج الدخل (IIR) وضريبة الحد الأدنى المحلي التكميلية (DMTT)؛ بالإضافة إلى قاعدة الأرباح غير الخاضعة للضريبة (UTPR) اعتبارًا من 1 يناير 2025.
- طبّقت جنوب أفريقيا قاعدة إدراج الدخل (IIR) وضريبة الحد الأدنى المحلي التكميلية (DMTT)، اعتبارًا من 1 يناير 2024.
- أدخلت البحرين قاعدة DMTT اعتبارًا من 1 يناير 2025.

وبالتالي، فإن مجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تكون ملزمة بدفع ضريبة إضافية على الفرق بين معدل الضريبة الفعلي في GloBE (ETR) ومعدل الحد الأدنى البالغ 15% كما تم حسابه لكل ولاية قضائية، بما في ذلك جميع الكيانات داخل مجموعة الشركات متعددة الجنسيات.

قامت المجموعة، بالتنسيق مع الكيان الأم النهائي (UPE)، بتقييم أثر هذه المتطلبات من خلال النظر في عدة عوامل، بما في ذلك قواعد الملاذ الآمن الانتقالية، والإقرارات الضريبية المقدمة حديثًا، وتقارير الدولة عن الدولة (CbCR)، والمعلومات المالية للكيانات المكوِّنة للمجموعة. وبالنسبة للدول التي اعتمدت ضريبة تكميلية عالمية أو ضريبة تكميلية محلية أو كلتيهما، فقد تم الاعتراف بالآثار الناتجة ضمن مصروفات ضريبة الدخل للمجموعة.

تطبق المجموعة استثناء معيار المحاسبة المالية رقم 12 فيما يخص الاعتراف والإفصاح عن الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المتعلقة بضرائب الركيزة الثانية. تشمل مصروفات ضريبة الدخل المعترف بها في بيان الدخل الموحد لعام 2025 مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي (2024: غير منطبق) تتعلق بضرائب دخل الركيزة الثانية.

الاتصال

المكتب الرئيسي:

مجموعة البركة ش.م.ب.(م)
المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب. رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17541122 973+
فاكس: 17536533 973+

سجل تجاري رقم: 1-48915
(شركة أعمال استثمارية - فئة 1 مرخصة من قبل بنك البحرين المركزي)

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس أول - القائم بأعمال رئيس الاتصالات المؤسسية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة
مجموعة البركة
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17520701 973+
البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com